مراقبة الاتحاد الأوروبي للحدود

المراقبة البحرية واتفاقيات الدول الثالثة

بقلم باتريشيا ك. ماكورميك

كانون الثاني 2025

اللاجئون شركاء
REFUGEES = PARTNERS
في الإنسانية، في المسؤولية

HEINRICH BÖLL STIFTUNG

© حقوق النشر
اللاجئون=شركاء، 2025
جميع الحقوق محفوظة

شكر وتقدير

أُعِدَّ هذا التقرير بالتعاون مع مؤسسة هاينريش بول – مكتب الشرق الأوسط.

تتقدم المؤلفة بخالص الشكر لمؤسسة هاينريش بول التي دعمت هذا البحث من خلال تقديمها منحة لمشروع اللاجئون=شركاء في مقره بيروت. كما تعرب المؤلفة عن امتنانها لوايت بيتسون وزينة محمد لمساعدتهما في البحث أثناء دراستهما في جامعة واين ستيت.

الآراء الواردة في التقرير هي آراء المؤلف ولا تعكس رأي مؤسسة هاينريش بول.

جدول المحتويات

ملخّص 4

1. مقدّمة 5

2. دراسة نوعية 6

3. الإطار السياقي الليبرالية الجديدة 7

4. الربيع العربي 8

5. المسح والمراقبة 10

6. المراقبة البحرية 11

6.1 استجابة الاتحاد الأوروبي التنظيمية للهجرة – توسيع فرونتكس ويوروسور. 11

6.2 من العسكرة إلى إضفاء الطابع الأمني 12

6.3 وكالة الفضاء الأوروبية والحرّاس 13

6.3.1 القيود المفروضة على مراقبة الأقمار الصناعية 14

6.4 الطائرات بدون طيار 14

7. الاتفاقيات البحرية الدولية 18

7.1. الفشل في الاستجابة - الغرق 18

7.1.1 أدريانا 19

8. مبادرات الجوار 22

9. الإسناد الخارجي للحدود - اتفاقيات الدول الثالثة 24

9.1. مصر 24

9.2. الدولة الفاشلة أو الهشة 26

9.3. ليبيا 27

9.4. لبنان 29

10. المناقشة وتوصيات السياسات 33

11. النتائج 35

تحديث وجهة نظر المؤلفة 36

حول المؤلفة 36

المـــراجع 37

ملخّص

يتتبّع هذا التقرير المراقبة البحرية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي لحدوده الجنوبية بالتزامن مع اتفاقيات "الدول الثالثة" مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). ويُستخدم مصطلح "مراقبة الحدود" للإحاطة بالتقاطع الحاصل بين ممارسات ضبط الحدود من جهة ومراقبتها من جهة أخرى. كما يقيّم هذا التقرير التدابير التي يتّخذها الاتحاد الأوروبي لمنع الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط، وخاصة منذ بداية الربيع العربي في عام 2011. فالطائرات بدون طيار والأقمار الصناعية ذات المدار المنخفض تُزوّد الاتحاد الأوروبي بالصور التي تساعده في اتخاذ القرارات بشأن المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط. والبحر الأبيض المتوسط قد قُسّم بفعالية إلى ولايات قضائية معقدة، ما سمح للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بالتهرّب من الالتزامات البحرية الدولية التي تتعلق بالبحث والإنقاذ، مع قيامها، بالوقت عينه، بإحكام سيطرتها على حدودها. فغالباً ما يمتلك الاتحاد الأوروبي سلطة اتخاذ القرار فيما يخصّ خيار إنقاذ المهاجرين أو إعادتهم إلى موانئ بلادهم الأصلية أو موانئ المغادرة. وبالإضافة إلى تقنيات المراقبة الجوية، تم تسهيل التوسع الإقليمي للاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات مع العديد من "الدول الثالثة" في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تراقب المهاجرين وتسمح بإعادة دخولهم وتحتجزهم مقابل المساعدة. ويبحث هذا التقرير في الطرق التي تلتزم بها ثلاثٌ من هذه الدول، وهي مصر وليبيا ولبنان، بسياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي. وليست هذه الاتفاقيات والتواطؤات بين الاتحاد الأوروبي والسلطات الحاكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلا نتائج معاصرة للاستعمار الجديد والليبرالية الجديدة، اللذين يشكلان الإطار السياقي لهذا التقرير. من خلال دراسة أثر هذه المراقبة المتزامنة مع اتفاقيات الاتحاد الأوروبي والدول الثالثة، يوضح هذا التقرير الطرق التي يعمل بها الاتحاد الأوروبي كنظام لمراقبة الحدود، يتوسّع بنطاق إدارة الهجرة خارج أراضيه.

1. مقدّمة

إنّ رسم خريطة لمكان ما يسمح بفرض السيطرة عليه ويسهّل استغلاله. فعلى غرار الطرق التي ساعدت بها الخرائط المبكرة أوروبا في مسح المستعمرات، أباح استخدام الاتحاد الأوروبي للطائرات بدون طيار والأقمار الصناعية ذات المدار الأرضي المنخفض على حدوده الجنوبية بالحصول على معلومات يستند إليها في خططه. بناء عليه، يعترف هذا التقرير بالاستمرارية التاريخية لجوانب الاستعمار، وخاصة في كيفية استمرار السيطرة والتوسع الإقليمي من خلال آليات المراقبة الحديثة والشروط الليبرالية الجديدة. ويهدف إلى تعزيز فهم سياسات وممارسات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمهاجرين الذين يعبرون و/أو يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط.

تشمل مسارات الهجرة في البحر الأبيض المتوسط المسار الغربي بين المغرب وإسبانيا، والمسار المركزي بين ليبيا أو تونس وإيطاليا أو مالطا، والمسار الشرقي عبر بحر إيجه. وفي حين يركّز هذا التقرير على المسار المركزي، فقد شهدت المسارات الثلاثة ارتفاعاً في عدد عمليات عبور المهاجرين في أعقاب الربيع العربي في عام 2011 (Matera, 2018). يستخدم هذا التقرير مصطلح "المهاجرين" للإشارة إلى المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين والنازحين وطالبي اللجوء والأشخاص المهرَّبين والأشخاص المُتاجَر بهم، إذ يسعى الاتحاد الأوروبي إلى منع المهاجرين من الوصول إلى شواطئه، بغض النظر عن وضعهم. ويستكشف هذا التقرير كيف تم تسهيل التوسع الإقليمي للاتحاد الأوروبي من خلال استخدام التقنيات الجوية ومن خلال الاتفاقيات مع دول ثالثة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما يبحث في تواطؤ الاتحاد الأوروبي مع السلطات الحاكمة في مصر وليبيا ولبنان، ويرى أنّ هذه الترتيبات ليست إلا اتفاقيات استعمارية جديدة، ومرتبطة غالبا بتفويضات نيوليبرالية. تدعم هذه الاتفاقيات الزعماء الاستبداديين، متجاهلةً سجلاتهم في مجال حقوق الإنسان، لأنهم يساهمون في تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة مقابل بعض المساعدات. أما تركيز الاتحاد الأوروبي على الحد من عدد المهاجرين الواصلين إلى شواطئه الجنوبية من خلال هذه الاتفاقيات والمساعدات فيعكس الأثر الأوسع للفكر الليبرالي الحديث في تشكيل الحوكمة في المنطقة.

ينقسم هذا التقرير إلى أحد عشر قسماً بأطوالٍ مختلفة. يلي هذه المقدمة القسم الثاني الذي يستعرض بإيجاز أسلوب دراسة الحالة المستخدم في هذه الدراسة النوعية. ويقدم القسم الثالث الإطار السياقي لليبرالية الجديدة، كما يسلط الضوء على الطرق التي تساهم بها الممارسات الليبرالية الجديدة في الاضطرابات الاجتماعية والهجرة، وصولًا إلى الربيع العربي. ويقدم القسم الرابع نظرة عامة على الربيع العربي، باعتباره منذرًا لارتفاع معدلات الهجرة على طول الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي. أمّا القسم الخامس فيعرّف المسح والمراقبة، ممهداً الطريق للقسم السادس وهو الأطول، والذي يبدأ بملخص عن المراقبة البحرية. يقيّم هذا القسم استجابة الاتحاد الأوروبي التنظيمية للهجرة المتزايدة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي عززت بدورها قدرات كل من وكالة الحدود وخفر السواحل الأوروبية، فرونتكس، والنظام الأوروبي لمراقبة الحدود، يوروسور، وهو البنية التحتية الرقمية التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي لرسم خرائط الأحداث الحدودية. كما يقيّم هذا القسم أيضًا التحول من مصطلح العسكرة إلى مصطلح فرض الطابع الأمني على التقنيات ذات الاستخدام المزدوج، ويتناول التعاون بين الوكالات في تشغيل كل من الأقمار الصناعية والطائرات بدون طيار للمراقبة الجوية. ويستعرض القسم السابع الاتفاقيات البحرية الدولية والعواقب المترتبة على عدم الالتزام بهذه الاتفاقيات، وخاصة غرق المهاجرين. ويتضمن هذا التقرير مناقشة تفصيلية لمأساة أدريانا لأنها تلخّص استخفاف الاتحاد الأوروبي بأرواح المهاجرين وعدم احترامها. ثم يتناول القسم الثامن مبادرات الاتحاد الأوروبي لحسن الجوار في المتوسط. ويبحث القسم التاسع في كيفية إدارة الاتحاد الأوروبي الهجرة من خلال اتفاقيات مع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل مساعدات. يقدم هذا القسم تحليلاً مفصّلاً لاتفاقيات الدول الثالثة المبرمة مع مصر وليبيا ولبنان، كما يتناول تعريفات الدولة الفاشلة مقابل الدولة الهشة كما تستخدمها الوكالات الدولية ومؤسسات الإقراض متعددة الأطراف. ويقدم القسم العاشر مناقشة موجزة لنتائج التقرير وتوصياته السياساتية تليها الاستنتاجات في القسم الحادي عشر.

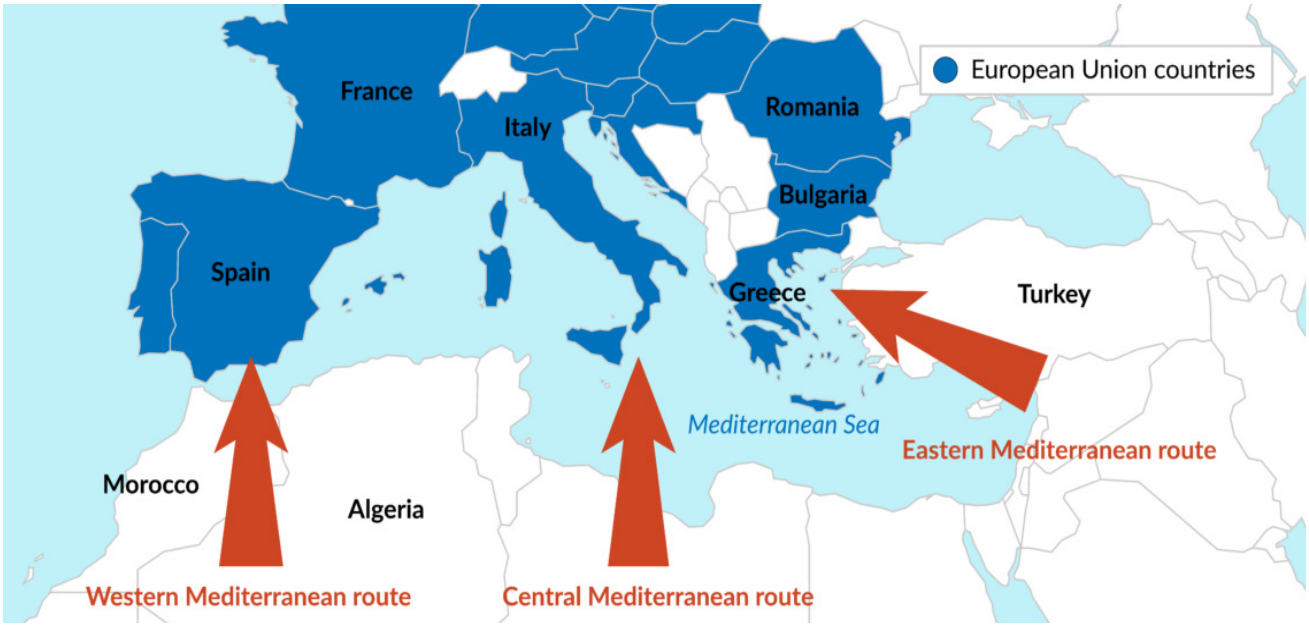

© 2023 Copyright by Geopolitical intelligence Services AG

2. دراسة نوعية

تستخدم هذه الدراسة متعددة التخصصات استراتيجية بحث نوعية موجهة نحو الحالة، وجهود الاتحاد الأوروبي في مجال إدارة الهجرة هي الوحدة أو الحالة الخاضعة للمراقبة هنا. تُستخدم طريقة دراسة الحالة بشكل متكرر في أبحاث السياسات لأنها تعزّز دراسة العملية التي نُفِّذ من خلالها التدخل أو عمل السياسات (Yin, 2017). أمّا إحدى نقاط القوة الرئيسية لهذا النهج البحثي فهي استخدامه لمصادر بيانات متعددة تطوّر خطوطًا متقاربةً أو تعتمد التثليث عند التحقيق في ظاهرة محددة؛ وبالتالي، يستند هذا التقرير إلى وثائق سياساتية وقانونية من الاتحاد الأوروبي، وتقارير من منظمات غير حكومية، وغيرها من المراجع أو المصادر (Yin, 2017). وقد صُمّمت دراسات الحالة لمعالجة أسئلة "كيف" و"لماذا" المتعلقة بالقضايا أو الأحداث المترابطة المعاصرة التي لا يملك الباحث سيطرةً عليها (Yin, 2017). يستكشف هذا التقرير كيف يقوم الاتحاد الأوروبي بمسح البحر الأبيض المتوسط وكيف يستخدم البيانات الناتجة عن المراقبة الجوية للحد من الهجرة، كما يبحث في الأسباب التي تدفع دول العالم الثالث إلى الحد من الهجرة دعماً لسياسات فرض الأمن على حدود الاتحاد الأوروبي. وتهدف مجالات البحث هذه إلى تغطية الجانبين البارزين والمترابطين في سياسات الهجرة الخاصة بالاتحاد الأوروبي وهما: المراقبة الجوية من جهة والاتفاقيات مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جهة أخرى. في كثير من الأحيان، يشارك الاتحاد الأوروبي بيانات المراقبة الخاصة به مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تفاوضت حكوماتها على المساعدات مقابل تعاونها بشأن الهجرة، وتسمح هذه البيانات لهذه الدول باعتراض القوارب المحمّلة بالمهاجرين وإعادتها إلى الموانئ، وهي إجراءات تتوافق مع سياسات الاتحاد الأوروبي لفرض الأمن.

في هذا السياق، يشكّل الأمن بناءً اجتماعياً، تحدّده في الدولة النخبُ السياسيةُ التي تعيّن موضوعاً مرجعيًا باعتباره مهددًا ثم تسعى جاهدةً لضمان استمراره. فمن خلال تصوير السلامة الاجتماعية والثقافية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أنها مهدّدة بالهجرة الجماعية، وخاصة من المجتمعات الإسلامية، يعمل الاتحاد الأوروبي على إضفاء الطابع الأمني على الهجرة. ومن خلال القيام بذلك، ينقل القضية من نطاق السياسة العادية إلى وضع الاستجابة للطوارئ، وفي هذه الحالة بمساعدة دول ثالثة. في تقييم الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يعتبر هذا التقرير أن مصدر الأموال والموارد التي حصلت عليها دول مصر وليبيا ولبنان هو من الاتحاد الأوروبي. وقد ساهمت آليات التمويل المختلفة للاتحاد الأوروبي في "تعزيز إدارة الحدود" في هذه البلدان الثالثة، بما في ذلك مراقبة سواحلها المطلة على البحر الأبيض المتوسط لتقليل عدد القوارب التي تغادر شواطئها محمّلةً بالمهاجرين، واعتراض هذه القوارب، واحتجاز المهاجرين. وهكذا، تمثل هذه الاتفاقيات إحدى الوسائل التي استخدمها الاتحاد الأوروبي لبناء حدود متنقلة وعابرة للأقاليم بفعالية. ويُسهَّل تحصين حدود الاتحاد الأوروبي من خلال استخدام الطائرات بدون طيار والأقمار الصناعية ذات المدار الأرضي المنخفض لمراقبة المهاجرين إلى أبعد من الحدود الوطنية.

3. الإطار السياقي الليبرالية الجديدة

تساهم الحرب والنزاعات العنيفة والاضطرابات الاقتصادية وتغير المناخ المتزايد، الذي يشكّل تهديداً مضاعفاً، في دفع الناس للنزوح والهجرة من أوطانهم، في حين تعتمد الأسر على التحويلات المالية للبقاء على قيد الحياة. ففي لبنان، على سبيل المثال، شكلت التحويلات المالية 37.8 من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 (World Economic Forum, 27 January 2023; Xinhua, 6 August 2023; Atallah, May 2023). ومن الممكن القول أن أحد الأسباب الجذرية للهجرة المعاصرة ينبع من الممارسات الليبرالية الجديدة التي نشأت في الغرب في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينيات، والتي تؤيد الآليات المستندة إلى السوق كحلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية (McCormick, 2013). وقد نجحت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان في إقناع مؤسسات الحوكمة الدولية بالامتثال لمبادئ الليبرالية الجديدة (Soederberg, 2006). ولاقت السياسات الليبرالية الجديدة استحسان البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) أو البنك الدولي وصندوق النقل الدولي (IMF)، اللذين أُنشئا في عام 1944 في مؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي الذي عُقد في بريتون وودز، نيو هامبشاير. بحلول أوائل الثمانينيات، كانت ممارسات الإقراض التي يتبناها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذان يتأثران بشدة بخزانة الولايات المتحدة، سبباً في نشر السياسات الليبرالية الجديدة على نطاق عالمي، الأمر الذي أدى إلى إنشاء ما أطلق عليه "إجماع واشنطن". وأصبح الانضباط في السياسات المالية، والإصلاح الضريبي، وتحرير التجارة، وإلغاء القيود التنظيمية، وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة، بمثابة شروط للقرض بالنسبة للدول النامية المثقلة بالديون (McCormick, 2013). يشير مصطلح "المشروطية" في الأساس إلى التغييرات في السياسات الاقتصادية التي تطلبها وكالات الإقراض متعددة الأطراف من الحكومات الوطنية في عملية التكيف الهيكلي. وبما أنه طُلب من الدول تنفيذ هذه الإصلاحات في مقابل الحصول على القروض وإعادة جدولة الديون، فقد بدأ عصر الليبرالية الجديدة، وترافقت الليبرالية الجديدة مع آليات مراقبة. كما أدت المشروطية إلى تحويل القروض إلى سياسات محلية تخضع لإشراف أو مراقبة مؤسسات الإقراض الخارجية (Stiglitz, 2002).

تقدّر عقيدة الأرثوذكسية الاقتصادية التبادلَ في السوق كقيمة أخلاقية في حد ذاته، باعتبار أنّ المبادئ السياسية لكرامة الإنسان والحرية الفردية مهدّدة بتدخلات الدولة التي تحل بشكل أساسي محل الأحكام الجماعية للأفراد المتمتعين بحرية الاختيار (Harvey, 2005). ويتمثل أحد الجوانب المركزية لليبرالية الجديدة في الافتراض بأن حرية السوق تضمن الحريات الفردية، مما يحط من مفهوم الحرية إلى مجرد دعوة لمشاريع حرة (Harvey, 2005). هذا التركيز على حرية السوق هو السمة الأساسية التي تميز الليبرالية الجديدة عن الليبرالية المتأصلة. ففي الليبرالية المتأصلة، تندرج العمليات السوقية في سياق أوسع من القيود الاجتماعية والسياسية، فضلاً عن بيئة تنظيمية مُرافقة تساعد في تلبية الاحتياجات الاجتماعية (McCormick, 2013). وعلى النقيض، تؤكد الليبرالية الجديدة على إلغاء القيود التنظيمية وعلى الخصخصة، من خلال تفكيك المؤسسات والآليات العامة التي تلبي المتطلبات الأساسية للمجتمع.

تعزز الليبرالية الجديدة المغالطة في الخطاب المعاصر الذي يزعم أن الديمقراطية والسوق الحرة يولّدان بعضهما البعض، في حين أن مبادئ الرأسمالية - قدسية الملكية الخاصة والمنافسة في السوق وحرية الشركات - لا علاقة لها بالديمقراطية (Amin, 2003). في الواقع، تقوّض الممارسات الليبرالية الجديدة العملياتِ الديمقراطية الوطنية، فبغض النظر عن الانتخابات والتغييرات في رؤساء الدول، تبقى الحكومات مقيدة بسلسلة من سياسات إصلاح ليبرالية جديدة مع انتقال السلطة فعلياً من السيطرة المركزية على الدول القومية إلى سيطرة الشركات العالمية والمؤسسات الدولية (Shiva, 2005). وبهذه العملية، أصبح العالم الآن شاهداً على تحوّل خطير، بل وكارثي، نحو لامساواة اجتماعية غير مسبوقة واستعادة الطبقة العليا للقوة الاقتصادية. لذلك، لا تؤدي الليبرالية الجديدة إلى خلق قدر كبير من اللامساواة فحسب، بل تضمن أيضاً أن المساعدات الخارجية والقروض الواردة من الدول الغربية تدعم الأنظمة الحاكمة الاستبدادية في حين تتجاهل سجلاتها في انتهاكات حقوق الإنسان وإفقار شعوبها. وبالتالي تشكل الليبرالية الجديدة منظورًا سياقيًا قيّمًا يمكن توظيفه في هذا التقرير، فهي تعزز التفاوت في التنمية داخل المجتمع، كما أنها تخلق ظروفاً هيكلية، مثل البطالة وخفض الدعم على السلع الأساسية وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد، ما قد يؤدي إلى إثارة الاضطرابات الاجتماعية وربما الهجرة الخارجية، كما اتضح في الربيع العربي.

4. الربيع العربي

ازداد ضغط الهجرة على الحدود البحرية الجنوبية للاتحاد الأوروبي بشكل واضح بعد الربيع العربي في عام 2011 (Follis, 2017)، وذلك بعد أن قابلت السلطات الحكومية الاحتجاجات الإقليمية واسعة النطاق بالقمع، ما أدى إلى تدفق المهاجرين إلى شواطئ أوروبا. وأصبحت هذه الدول القومية مراكز عبور لمهاجرين من مجموعة كبيرة من البلدان و/أو دول مغادَرة لمواطنيها أنفسهم. أما الاتحاد الأوروبي، فقد استجاب لتصاعد أزمة الهجرة بطرق مختلفة، مثل زيادة المراقبة الجوية لحدوده الجنوبية، ونشر تقنيات مبتكرة، وإعادة تنظيم وكالات الاتحاد الأوروبي القائمة، وإنشاء المزيد من مبادرات الجوار المتوسطي، فضلاً عن الاتفاقيات الفردية المتعلقة بالهجرة مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبما أن الربيع العربي شكّل الدافع لهذه الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لوقف تدفق المهاجرين، فهو يشكل عنصراً هاماً في مناقشة مسألة مراقبة الحدود في الاتحاد الأوروبي.

يشير الربيع العربي، كما أُطلق عليه مجازًا، إلى اندلاع الاحتجاجات الشعبية في العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سعياً إلى تغيير النظام والمؤسسات الديمقراطية وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. اندلعت هذه الاحتجاجات في البداية بسبب إحراق البائع المتجول محمد بوعزيزي نفسه أمام مبنى حكومي في 17 كانون الأول / ديسمبر 2010 في سيدي بوزيد في تونس، بعد أن صادرت الشرطة منتجاته مرة أخرى بسبب بيعه الفاكهة دون ترخيص (Castells, 2015)، وتجمّع مئات الشباب خلال ساعات للاحتجاج أمام نفس المبنى الحكومي. قام علي، ابن عم محمد البوعزيزي، بتسجيل هذه الاحتجاجات ونشر مقاطع فيديو على الإنترنت. وفي غضون أيام، اندلعت الاحتجاجات، التي أُطلق عليها اسم "ثورة الياسمين"، في جميع أنحاء تونس. وقد ثار المواطنون ضد ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والفساد، وارتفاع معدلات البطالة، والقمع السياسي؛ وهي الظروف التي خلقتها النيوليبرالية، كما أشرنا سابقًا (A&E, 2024; Castells, 2015). وكانت هذه الاحتجاجات بمثابة ردة فعل عفوية داخلية على 24 عاما من الحكم الاستبدادي للرئيس زين العابدين بن علي. ثم ألهمت الإطاحة بنظام بن علي انتفاضات أخرى في المنطقة.

رغم تركيز هذا البحث على مصر وليبيا ولبنان، من الهامّ أن نفهم الطبيعة الإقليمية للربيع العربي. فعلى سبيل المثال، شهدت الأنظمة الملكية في البحرين والمملكة العربية السعودية احتجاجاتٍ، على الرغم من أنها تحظر المظاهرات وأعمال المعارضة العامة. اندلعت هذه الاحتجاجات في المملكة العربية السعودية، وهي دولة إسلامية، في المنطقة الشرقية حيث يعيش أكبر عدد من الأقلية الشيعية (Ertl, Spring 2015). وكان أغلب المتظاهرين في البحرين من الشيعة أيضاً، ولكنهم، على عكس المملكة العربية السعودية، يشكلون أغلبية السكان، رغم أن العائلة المالكة التي تحكم البلاد، آل خليفة، سنّية. رداً على الاضطرابات في البحرين، أرسل مجلس التعاون الخليجي قوات، من المملكة العربية السعودية بشكل أساسي، لقمع المظاهرات في البحرين، وفُرضت الأحكام العرفية من 15 آذار/مارس إلى 1 حزيران/يونيو 2011 (Chilton and Nada, 2024). وفي وقت لاحق، طلبت حكومة البحرين إجراء مراجعة مستقلة لهذا الرد، ليتكشّف استخدام "القوة المفرطة" والتعذيب لقمع الاحتجاجات في تشرين الثاني / نوفمبر 2011، وهو اكتشاف ولّد بدوره المزيد من الغضب (Chilton and Nada, 2024). أمّا الانتفاضات في المغرب والأردن والجزائر وسلطنة عمان، فقد قوبلت بمزيج من القمع والتنازلات من جانب الأنظمة المعنية، في حين شهدت دول أخرى، مثل مصر، تغييراً في النظام.

رغم القمع العنيف والرقابة على وسائل الإعلام وقطع الاتصالات وتعطيل الإنترنت، شهدت مصر تغييراً في النظام (Castells, 2015). فبعد 30 عاماً في السلطة، استقال الرئيس حسني مبارك ونقل السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 11 شباط /فبراير 2011. وفي عام 2013، عُزِل خليفة مبارك، محمد مرسي، من منصبه في انقلاب عسكري ساهم فيه وزير الدفاع حينها عبد الفتاح السيسي، الذي أصبح الرئيس التالي في انتخابات عام 2014. وعلى غرار الرئاسة الحالية لقيس سعيد في تونس، لم يقدّم نظام السيسي أي تغيير فيما يتعلّق بالإصلاح السياسي والاقتصادي وتحقيق الديموقراطية، بل شكّل استمراريةً للقمع.

تجلّى الاستبداد المستمر في سوريا أيضًا، حيث جاء النزوح الداخلي للسكان قبل احتجاجات الربيع العربي. فقد أجبر الجفاف الممتد في الفترة بين 2006 و2010 في سوريا ما يقدر بنحو 370 ألف إلى 460 ألف شخص من شرق وشمال شرق سوريا على مغادرة منازلهم لتأمين سبل العيش في أماكن أخرى من البلاد (Daoudy, 2023). ومع ذلك، تعرضت سبل العيش والأرواح للخطر عندما قوبل المتظاهرون الذين يطالبون بالتغيير الاجتماعي والاقتصادي وزيادة المشاركة السياسية بالقمع العنيف والموت، حيث قتل نظام الرئيس بشار الأسد شعبه. وتمسك الأسد، الذي يتولى السلطة منذ عام 2000، برفضه التنازل عن السلطة، كما تلقّى رعاية سياسية وعسكرية مستمرة من روسيا وإيران منذ بدء النزاع في عام 2011. فتحوّلت سوريا إلى مجموعات معارضة مسلحة، تدعم العديد منها جهاتٌ خارجية. وهكذا، شهدت سوريا نزوحاً داخلياً واسع

النطاق بسبب الهجمات العشوائية والقصف الجوي على المدنيين من قبل الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، تعدّ سوريا مصدراً لأكبر عدد من اللاجئين منذ عام 2012، مع هجرة قياسية إلى الدول المجاورة، وهي تركيا والأردن ولبنان، الأمر الذي يجعل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستضيف أكبر أزمة إنسانية وأكبر أزمة لاجئين مستمرة في العالم (Swain and Jagerskog, 2016). لقد تجاوزت هذه الدول الثلاث قدراتها الاستيعابية لموجات النزوح السورية، كما قامت الدول المضيفة بترحيل السوريين قسراً واستبعادهم من المشاركة الرسمية في الاقتصاد، مما أجبرهم على البحث عن ملجأ في أوروبا.

سعى الليبيون أيضاً إلى الفرار إلى أوروبا. فبعد أن حظيت الاحتجاجات ضد نظام معمّر القذافي في شباط/ فبراير 2011 بدعم فوري من قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في آذار/ مارس2011، انتهى الأمر باغتيال معمّر القذافي في تشرين الأوّل/أكتوبر 2011، وبدلاً من انتقال السلطة سلمياً، ساد فراغ في السلطة في ليبيا. وفي ظل غياب حكومة مركزية حتى الآن، انهارت البلاد فعلياً مع شن الجماعات المحلية والدولية حروباً بالوكالة، بتمويل من جهات خارجية مختلفة (Ghafar, 2019). ونتيجة لعدم الاستقرار ووجود الفصائل العنيفة في البلاد، أصبحت ليبيا دولة عبور ومركزاً رئيسياً لتدفقات الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا مما ساهم في خلق ما سمّي ب "أزمة المهاجرين" في أوروبا (Ghafar, 2019).

للأسف، لم يسفر الربيع العربي عن التحول المنشود نحو مزيد من الديمقراطية، وتحسين نوعية حياة المواطنين، ووضع حد للفساد، ووقف توزيع الموارد على النخب التي تدعم النظام القائم. ويمكن أن يُعزى فشل الربيع العربي في تحويل مؤسسات الحوكمة الاستبدادية والفاسدة إلى مؤسسات ديمقراطية وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية ونوعية الحياة لغالبية الناس، إلى حد كبير، إلى الليبرالية الجديدة وأنصارها الغربيين الذين يسعون إلى ضمان الربحية المستمرة أو التراكم عن طريق نزع الملكية. فتجبر الممارسات الليبرالية الجديدة أغلب دول العالم أو الدول النامية على مراجعة القطاع المصرفي، وتقليص دور الدولة، والانخراط في إصلاحات مؤسسية وإصلاحات القطاع العام، بما في ذلك سحب الاستثمارات، وخفض الدعم للسلع والخدمات الأساسية أو إلغائه. تؤجج هذه الإصلاحات المطلوبة التفاوت والاستياء الحاليين على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، فمن خلال تبني الدول هذه السياسات غير المنطقية من الناحية السياسية، والهادفة إلى تفكيك سلطتها، تضحي بسيادتها لصالح أسواق رأس المال العالمية المتقلبة (Stiglitz, 2002). علاوة على ذلك، يجد رأس المال الغربي المهيمن أنه من المربح إدارة ديون غالبية العالم أو البلدان النامية (Stiglitz, 2002). كما ركز الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، باعتبارهما مصمّمي الليبرالية الجديدة والمستفيدَين منها، على استقرار الحكومات أو استمراريتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما أدى إلى تعزيز الأنظمة القمعية التي تهتم هي نفسها بالاحتفاظ بسلطتها وتوسيعها، غالبًا تحت واجهة الأمن الوطني.

يرتبط الأمن الوطني بالأمن الإقليمي، باعتبار أن النزاعات أو التحديات في أي دولة لها تداعيات على الدول الأخرى في المنطقة. كما ترتبط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بالأمن. مع ذلك، فشلت الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والجهات المانحة الخارجية في تخصيص أموال كافية لتحسين رفاه الإنسان وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ، رغم أن التكيّف أمر ضروري، بسبب التأثر الشديد والسلبي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتغير المناخ. فمن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة درجات الحرارة المرتفعة السائدة، مما سيزيد معدلات التبخر وتقليل هطول الأمطار في منطقة شحيحة المياه أصلاً. إنّ آثار تغير المناخ في المنطقة واضحة، حيث سيمهّد الجفاف للهجرة، كما حصل في سوريا. وعلاوة على ذلك، إنّ الجفاف الذي ضرب روسيا والصين وأوكرانيا والأرجنتين في عام 2010، إلى جانب الأمطار الغزيرة في حزام القمح في كندا وعمليات شراء القمح واسعة النطاق من جانب الصين في وقتٍ لاحق، قد أثرت سلباً على أسواق القمح العالمية. أدت هذه الظروف، بدورها، إلى ارتفاع أسعار الخبز، وساهمت في ازدياد الاستياء في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل الربيع العربي مباشرة (Lieven, 2020). ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم الهجرة، رغم أن القانون الدولي لم يُعرّف بوضوح تسمية "لاجئي المناخ." ويخدم غياب مثل هذا التعريف مصالح الاتحاد الأوروبي في سعيه إلى منع تدفق المهاجرين عبر حدوده، من خلال مساعداته لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعمليات المراقبة.

5. المسح والمراقبة

إنّ اشتقاق كلمة "survey" (مسح)، وكذلك كلمة "surveillance" (مراقبة)، هو من الكلمة الفرنسية القديمة sourveoir (الإشراف) من كلمة sour أو sur (فوق) veoirg (رأى) (Strom, 2020). ممارسة المسح، أي مراقبة الناس لممارسة السلطة وكذلك ممارسة العنف عليهم، لها جذور عميقة في التاريخ. فعلى سبيل المثال، أنشأت حكومة الثورة الفرنسية في عام 1792 أول لجنة مراقبة، بالإضافة إلى خليفتها، لجنة الأمن العام، التي أشرفت على العنف الذي كانت ترعاه الدولة خلال عهد الإرهاب في عامي 1793 و1794. إنّ رسم خريطة لمكان ما وقياسه أو رسم حدوده يقدّم ما يُسمى بـ"منظور عين الله" أو المنظور من ارتفاع شاهق (Strom, 2020). ورسم الخرائط أو مسح التضاريس الجغرافية يسمح بتطويق أو تحديد الممتلكات الخاصة أو حدود المستعمرة، فمن السهل التعرّف على أوجه التشابه بين خرائط طرق الشحن الاستعمارية القديمة وشبكات أو مسارات الكابلات الحديثة العابرة للقارات. ومن الأمثلة البارزة على ذلك البنية التحتية للشبكة العنكبوتية (الانترنت)، التي تدعم برنامج الاستعمار الجديد أو الإمبريالية بتدفق أحادي الاتجاه للمعلومات إلى مركز الهيمنة في الشمال (Van Reisen, Mawere, Stokmans, Nakazabwe, Van Stam and Ong'ayo, 2019).

يتشابه مسح الأراضي ومراقبة الأشخاص في أنّ كليهما يمنحان نفوذًا للسلطات المنظمة، حيث تُصوَّر الموضوعات على أنها بيانات مجردة أو بيانات خالية من السياق. وتسهّل هذه الملاحظات غير المجسدة الهيمنة أو السيطرة عن بعد، ما يعزز ويوسع الهيكليات والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية غير المتكافئة. فاختزال البشر والأرض إلى مجرد أمور تجريدية يجعل منهم سلعاً يمكن استخراجها من أجل الحصول على اليد العاملة (التي كانت مستعبدة تاريخيًا) والمعادن والسلع الزراعية فضلاً عن المعلومات والبيانات، وذلك لتعزيز تراكم رأس المال من قبل المُراقب (Strom, 2020). ويتجلى مبدأ الاستخراج هذا بوضوح في سداد الديون من جانب البلدان النامية أو بلدان أغلبية العالم لمؤسسات بريتون وودز. يراقب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي استخراج رأس المال والالتزام بالشروط المرتبطة بقرض معين من خلال المراقبة الاقتصادية، ما يتسبّب غالباً بعرقلة التنمية أو القدرة على النمو المستدام ذاتيًا. أما إنشاء مؤسسات الإقراض متعددة الأطراف الدولية والتحكم عن بُعد في التمويلات فيمكن إرجاعه تاريخياً إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر، حيث كان متجذراً في المؤسسات المصرفية الأوروبية التي جرّدت المستعمرات من ثرواتها من العواصم الكبرى (Rodney, 1972). ومن خلال أصولها الاستعمارية الأوروبية ونماذجها المبكرة لمسح ورسم الخرائط، تم إنشاء جهاز بيروقراطي عالمي يتألف من الحكومات والشركات والمنظمات الدولية التي تراقب مجالها العالمي باستخدام الأجهزة التكنولوجية. تراقب هذه الأجهزة الأشخاص وتتلاعب بهم، سواء من خلال أنشطتهم عبر الإنترنت باستخدام المراقبة الإلكترونية أو من خلال أنشطتهم الجسدية باستخدام إنترنت الأشياء (IoT). ويشير مصطلح إنترنت الأشياء إلى الربط الشبكي للأشياء المادية التي تستخدم شبكة الانترنت اللاسلكي (الواي-فاي)، بما في ذلك الأدوات المنزلية الشائعة، مثل أجهزة المطبخ، وأجهزة ضبط الحرارة، وأجهزة تتبُّع اللياقة البدنية، والأسرّة، وأجهزة مراقبة الأطفال والحيوانات الأليفة، والسيارات، فكلها مجهزة ببرامج وأجهزة استشعار لربط البيانات وتبادلها مع أجهزة وأنظمة أخرى عبر الإنترنت. يتيح هذا الاتصال السلس جمع البيانات حول مستخدمي هذه الأشياء وبيئتها، مما يوفر فهماً لسلوكيات سكان المنزل (Zuboff, 2019). ويعتبر الرصد من خلال إنترنت الأشياء شرطًا أساسيًا للتلاعب بالسلوك المترافق مع صدّ الوعي البشري. كما يساعد التصوير الجوي الذي توفره أقمار المدار الأرضي المنخفض والطائرات بدون طيار في هذا الرصد والمراقبة، ولا سيما في القطاع البحري.

6. المراقبة البحرية

استثمر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بشكل متزايد في الوعي الظرفي البحري (MSA) أو الوعي بالمجال البحري (MDA). فتشير وكالة الدفاع الأوروبية (EDA) إلى الوعي بالمجال البحري (MDA) على أنه "الفهم الفعال للأنشطة التي ترتبط بالمجال البحري وتحدث فيه بشكل يمكن أن يؤثر على أمن وسلامة وبيئة الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء" (EDA, 2023). ويتم تسهيل الجهود الرامية إلى تأمين الوعي بالمجال البحري من خلال دمج بيانات من الأنظمة البرّية والبحرية والجوية، بما في ذلك الطائرات بدون طيار والأقمار الصناعية، مع مستودعات معلومات السفن ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) (Kanjir, Greidanus, and Ostir, 2018). أمّا وكالة الحدود وخفر السواحل الأوروبية أو فرونتكس، وهو اسم مشتق من اللغة الفرنسية frontiers exterieures أي الحدود الخارجية، فتتضمن مسؤولياتها إدارة الحدود البرّية والبحرية الخارجية للاتحاد الأوروبي. وتعتبر إحدى المسؤوليات الأساسية المرتبطة بالحدود بالنسبة لفرونتكس هي فرض الأمن وتعزيزه في أكبر منطقة سفر حرة في العالم، وهي منطقة شنغن التي تغطي حاليًا أكثر من 4 ملايين كيلومتر مربع وتشمل 27 دولة؛ 23 منها دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي (المجلس الأوروبي، 31 يونيو 2024).

أُدمج التعاون الحكومي الدولي المتعلق بالهجرة واللجوء والأمن ضمن إطار الاتحاد الأوروبي في عام 1999 (فرونتكس، 2023). وأُنشِئت الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون التنفيذي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (فرونتكس) بموجب قرار مجلس التنظيم (EC) 2007/2004 بتاريخ 26 أكتوبر 2004 (Frontex, 2023). وكان مقر الوكالة في وارسو، بولندا، لأن الاتحاد الأوروبي كان مهتمًا بأمن حدوده في أوروبا الشرقية في ذلك الوقت (Follis, 2017). ولم تكن حركة المهاجرين واللاجئين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجة قد بدأت بعد.

6.1 استجابة الاتحاد الأوروبي التنظيمية للهجرة - توسيع فرونتكس ويوروسور.

وصلت موجة الهجرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ذروتها مع وصول عدد المهاجرين إلى مليون مهاجر في عام 2015. دفع هذا الواقع المجلسَ الأوروبي إلى إصدار لوائح متتالية بشأن إدارة الحدود، كما وسّع توجيهاته لفرونتكس وحوّلها إلى وكالة حسنة النية لحماية الحدود والسواحل الأوروبية. وقد تم تحويلها رسميًا بموجب اللائحة (EU) 2016/1624 المؤرخة 14 أيلول /سبتمبر 2016 (Matera, 2018; Frontex, 2023). كذلك، أنشأ البرلمان والمجلس الأوروبيان نظام مراقبة الحدود الأوروبية (يوروسور) بموجب اللائحة (EU) No 1052/2013، يوروسور، في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2013. وكما هو الحال مع فرونتكس، خضع نظام يوروسور، الذي بدأ عمله في عام 2014، لإعادة تنظيم لاحقًا.

يعمل يوروسور كبنية تحتية استراتيجية رئيسية لتكنولوجيا المعلومات ونظام المعلومات الجغرافية (GIS)، فهو يُمكِّن الاتحاد الأوروبي من مراقبة حدوده الخارجية، كتلك الموجودة في البحر الأبيض المتوسط، كما يمكّنه من تحديد الاستجابة لحادث حدودي معين. باتباع نهج قائم على تحليل المعلومات الاستخباراتية والمخاطر المتعلقة بأمن الحدود، يعمل يوروسور كخريطة إلكترونية وواجهة رسومية يتم تحديثها باستمرار لتعرض المعلومات والأحداث فيما بعد الحدود القومية (Dumbrava, 2021). من خلال زيادة قابلية التشغيل البيني لأنظمة المراقبة الحالية ولأجهزة الاستشعار والمنصات وغيرها من المصادر، ومن خلال تسهيل تبادل المعلومات بين السلطات المختلفة، يوفر يوروسور تصوراً للوعي الظرفي الأوروبي في الوقت الفعلي تقريباً. وكما هو الحال مع فرونتكس، فقد ثبت أيضاً أنه إنجاز ملحوظ من حيث دمجه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في كيان متماسك من خلال مطالبة الدول الأعضاء، بشكل فردي، بمشاركة المعلومات والموافقة على التنسيقات والتصنيفات المشتركة (Ellebrecht, 2018).

إنّ التطوير والتنفيذ الناجحين لمشروع يوروسور يسلّط الضوء على إدراك الدول الأعضاء حاجتهم إلى تجاوز الحدود المحلية أو الوطنية من أجل إنشاء صورة ظرفية أوروبية (ESP) ذات نطاق أوسع، تتكون من ثلاث طبقات أساسية: الأحداث والعمليات والتحليلات.

في حين صُممت بنية يوروسور لتكون شبكة من مراكز التنسيق الوطنية (NCCs) التي تجمع البيانات المتعلقة بحوادث الحدود داخل مجالاتها الخاصة وتقوم بمعالجتها ومشاركتها، فإنّ فرونتكس هي التي تقوم الآن بدور المنسق الأساسي أو المركز المؤسسي. تدير فرونتكس مختلف فروع المعلومات وتدمجها لإنشاء الصورة الظرفية الأوروبية (ESP) والصورة الاستخباراتية لما قبل الحدود المشتركة (CPIP) المعنية بالمناطق الواقعة خارج منطقة شنغن وحدود الاتحاد الأوروبي (Ellebrecht, 2018). في عام 2019، قامت فرونتكس بدمج يوروسور في عملياتها اليومية وفق لوائح جديدة، وذلك مكّنها من أن تصبح نواة لدراسة تحليلات المخاطر على الأحداث الحدودية للدولة فوق الوطنية، ترسم خرائط لنقاط ضغط المهاجرين أو المخاطر والتداعيات الأخرى

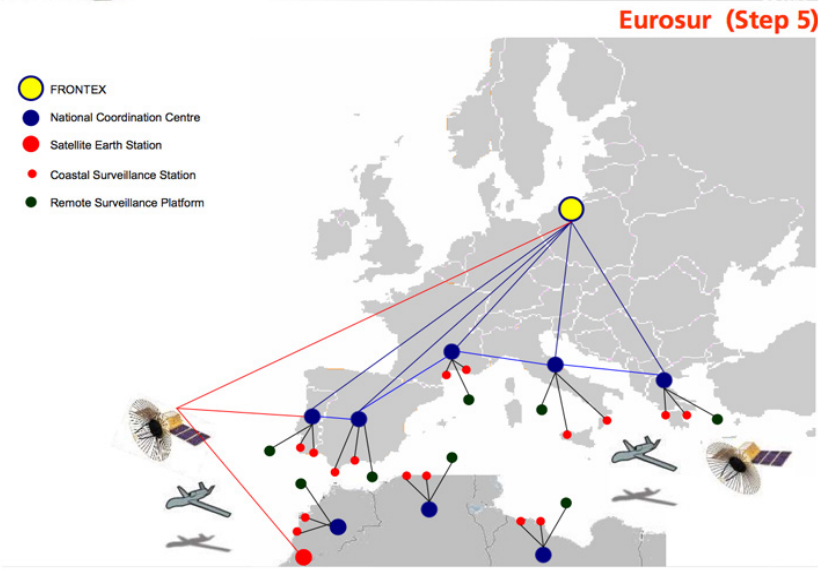

© 2023 Copyright Stop Wapenhandel

(European Commission Migration and Home Affairs, 9 April 2021; Ellebrecht, 2018). والبنية التحتية الرقمية المستخدمة لرسم خرائط الأحداث الحدودية هذه لا تتطلب توحيد البيانات أو التقارير المقدمة المتعلقة بأنواع مختلفة من الحوادث الحدودية فحسب، بل تتطلّب أيضًا التحقق من صحة هذه المعلومات (Pollozek, 2020). وعلى مدار مسيرتها التنموية، نجحت فرونتكس في إضفاء الطابع المؤسسي على سياسات إدارة الحدود في الاتحاد الأوروبي وممارساتها. وتلعب الوكالة أيضاً دوراً متزايد الأهمية فيما يتعلق بعودة المهاجرين. في الواقع، يعتبر عام 2022 إنجازاً بارزاً لفرونتكس في هذا الصدد (Frontex, 2022).

علاوة على ذلك، تدرس فرونتكس العديد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي للتحكم الآلي بالحدود (ABC) ولمراقبة الحدود (Dumbrava, 2021). وفي حين تدعم الأنظمة الحالية للتحكم الآلي بالحدود ABC القياساتِ الحيوية مثل التعرف على القزحية (بصمة العين) والتعرف على الوجه، تعاونت فرونتكس مع المركز الوطني الأمريكي لأمن الحدود والهجرة (BORDERS) في عام 2019 في مشروع بحثي لتطوير عميل افتراضي آلي قادر على كشف التزوير من خلال تحليل تعابير الوجه والصوت والجسم وحركات العين (Dumbrava, 2021). وتسعى المشاريع البحثية ذات الصلة، التي يمولها الاتحاد الأوروبي، إلى إنشاء أنظمة ذكاء اصطناعي لكشف الانفعالات على الحدود. ونظراً لدعم المفوضية الأوروبية لتصميم واجهات بينية لتعزيز الربط بين الآلات، تستعد فرونتكس لدمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد من أجل مراقبة الهجرة وتحليلها والتنبؤ بها، بالإضافة إلى تقييم المخاطر الخوارزمي (Dumbrava, 2021). ومع ذلك، لا توجد لوائح تتطلب ردود فعل تنفيذية محددة من فرونتكس تجاه أي من هذه البيانات. فليس إنقاذ الأرواح إلزاميا، على الرغم من استخدام هذا التوجه الإنساني كمبرر متكرر بلاغيًا ليوروسور وأنشطة فرونتكس (Ellebrecht, 2018).

بالتوافق مع تعزيز قدرات فرونتكس وتوسّع حجم أنشطتها التشغيلية، شهدت الوكالة زيادة في ميزانيتها من 6 ملايين يورو في عام 2005 إلى 754 مليون يورو في عام 2022 (Statista, 2023). وفي هذا الصدد، بموجب اللائحة (EU) 2019/1896 1896 المؤرخة 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 أُنشِأ فيلق الاتحاد الأوروبي الأول من الضباط الموحَّدين، وهو فيلق فرونتكس الدائم، وهي خطوة بارزة في العملية الطويلة لتحقيق التكامل الأوروبي (Frontex, 2023b). بوصفهم الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي، يُسمح لحرس الحدود التابعين لفرونتكس الذين يعملون بالتنسيق مع السلطات الوطنية في البلد حيث يتم نشرهم، بحمل الأسلحة النارية أثناء أداء واجباتهم (Frontex, 2023a). وتعترف فرونتكس أيضًا بشكل علني بأن "العديد من أعضاء الفيلق الدائم يدعمون عودة الأشخاص الذين يقيمون بشكل غير قانوني في أوروبا"، وهي وجهة نظر يتقاسمها العديد من أفراد الشعب والحكومة (Frontex, 2023a).

6.2 من العسكرة إلى إضفاء الطابع الأمني.

يتماشى هذا المنظور مع المنصات السياسية المناهضة للهجرة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتي أدت إلى انتخاب الأحزاب الشعبوية اليمينية في إيطاليا واليونان ودول أخرى (Loukinas, 2017). ففي انتخابات البرلمان الأوروبي التي جرت في حزيران/ يونيو 2024، خرجت الأحزاب اليمينية المتطرفة منتصرة. ويشكل كل من التجمع الوطني أو التجمع الوطني المشكك في الاتحاد الأوروبي (RN) في فرنسا، وحزب البديل من أجل ألمانيا AfD، تهديدًا للسياسيين الرئيسيين، حيث سعت هذه الأحزاب التي كانت

سابقاً بعيدة عن الأضواء، إلى توجيه نجاحها الانتخابي الأوروبي نحو زيادة سلطتها على المستويات الوطنية (Al Jazeera, 11 June 2024; Leonhardt, 12 June 2024). يعارض كل من حزب التجمع الوطني الفرنسي وحزب البديل من أجل ألمانيا وكذلك الحكومات الحاكمة في إيطاليا واليونان الهجرة بشدة. وقد صورت هذه الأحزاب الهجرة على أنها تهديد، لتأجيج المخاوف المجتمعية وتنمية الرأي العام المتحيز ضد المهاجرين. وفي الواقع، شكّلت قضايا الهجرة القوة الدافعة وراء صعود الأحزاب المحافظة المتشددة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتدعم هذه الأحزاب، إلى جانب أسلافها من الأحزاب الرئيسية، زيادة عسكرة الحدود البحرية أو إضفاء الطابع الأمني عليها بشدة.

إنّ التغيير في الدلالة من "العسكرة" إلى "إضفاء الطابع الأمني" قد سهّل القبول الأوسع للبرامج والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج، والتي تساعد في تأمين الأهداف العسكرية والمدنية على حد سواء. وبالتالي، يشمل فهم "الأمن البحري" الأبعاد العسكرية وغير العسكرية (McCormick, 2015). ويتماشى بناء الأمن البحري هذا مع مفهوم أكثر شمولاً للأمن، يشبه إلى حد كبير "أمن الفضاء"، فقد عدّلت وكالة الفضاء الأوروبية (ESA) تعريفها لـ "الأغراض السلمية" لتصبح "غير عدوانية" بدلاً من "غير عسكرية" (Slijper, November 2008). وجاء هذا التعديل، الذي يمثل انقطاعاً عن الممارسات السابقة لوكالة الفضاء الأوروبية، كاستجابة للجهود التي تبذلها سياسة الأمن والدفاع المشتركة للاتحاد الأوروبي (CSDP)، وهي جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP).

وقد سعت السياسة الخارجية والأمنية المشتركة إلى إنشاء دفاع أوروبي مشترك بشكل تدريجي، وإلى توسيع تفسير النظام الأساسي لوكالة الفضاء الأوروبية، ما مكّن الوكالة من المشاركة بشكل مباشر في البرامج العسكرية، بما في ذلك مهام بطرسبورغ (Slijper, November 2008). ومهام بطرسبورغ، التي اعتُمدت في الأصل في المجلس الوزاري لاتحاد أوروبا الغربية في حزيران/ يونيو 1992، ودُمجت الآن ضمن السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة لمعاهدة لشبونة، تشكل قائمة من الأولويات العسكرية والأمنية تتضمّن "عمليات نزع السلاح المشتركة، والمهام الإنسانية والإنقاذية، ومهام تقديم المشورة والمساعدة العسكرية، ومهام منع النزاعات وحفظ السلام، [و] مهام القوات القتالية في إدارة الأزمات، بما في ذلك صنع السلام وتحقيق الاستقرار بعد النزاع" (معاهدة لشبونة المعدِلة للمعاهدة عن الاتحاد الأوروبي والمعاهدة المؤسِسة للمجتمع الأوروبي، 17 كانون الأول/ديسمبر 2007). في يونيو 2011، وقعت وكالة الفضاء الأوروبية ESA أول اتفاق إداري لها مع وكالة الدفاع الأوروبية، التي أنشئت في عام 2004. يعكس هذا التعاون بين الوكالات المخاوف المتزايدة بشأن قضايا الأمن والدفاع، في الوقت الذي يسعى فيه الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز الجوانب الحرجة للسياسات الفضائية الأوروبية. وفيما يتعلق بأمن الحدود، تلعب وكالة الفضاء الأوروبية ESA دوراً حاسماً، فقد توسعت جهودها بما يتفق مع التغيرات الملحوظة في السياسات الأمنية.

6.3 وكالة الفضاء الأوروبية والحرّاس

على النقيض من معظم الجهات الفاعلة في مجال الفضاء، طوّرت أوروبا قدراتها الفضائية باعتبارها مسعى مدنيًا إلى حد كبير. ولذلك، اعتُبر إعادة تفسير النظام الأساسي لوكالة الفضاء الأوروبية أمراً ضرورياً لتمكينها من لعب دور محوري في برنامجين بارزين للاستخدام المزدوج، هما جاليليو، وهو نظام عالمي للملاحة عبر الأقمار الصناعية، وبرنامج كوبرنيكوس لمراقبة الأرض، المعروف سابقاً باسم برنامج الرصد العالمي للبيئة والأمن (GMES). يستخدم برنامج كوبرنيكوس كل من الرادار والأقمار الصناعية المستخدمة للتصوير البصري، والتي يطلق عليها اسم الحراس (Sentinels)، وهي مخصصة لخدمات محددة، مثل مراقبة البحار أو مراقبة الأراضي. يعتبر الاتحاد الأوروبي أمن حدوده أمراً بالغ الأهمية لأمنه، وبالتالي يوفر إمكانية الوصول الكامل والمفتوح والمجاني إلى بيانات كوبرنيكوس، مع السعي إلى المعاملة بالمثل في تبادل البيانات (EU, 2023). وتساهم وكالة الفضاء الأوروبية في تحقيق الأهداف الأمنية للاتحاد الأوروبي من خلال تسهيل أنشطة المراقبة الحدودية والبحرية لكل من فرونتكس والوكالة الأوروبية للسلامة البحرية (EMSA) (ESA, 2023).

تهتم وكالة السلامة البحرية الأوروبية، في المقام الأول، بالقضايا المتعلقة بسلامة الملاحة، والتلوث البحري، وإنفاذ القانون، على الرغم من أنها تنشر الآن أيضاً طائرات بدون طيار للمراقبة البحرية تدعم بها خفر السواحل الإيطالي (Maritime Cyprus, 4 May 2023). أُنشِأت وكالة السلامة البحرية الأوروبية في الأصل في عام 2002 بموجب اللائحة (EC) رقم 1406/2002، وتم تعديل تفويضها تباعاً، كما حصل في تفويض فرونتكس ويوروسور. والجدير بالذكر أنه في عام 2013 تم توسيع حدودها الجغرافية لمهام المساعدة والتعاون والمراقبة كي تشمل البلدان الثالثة. في 14 أيلول/سبتمبر 2016، وهو نفس التاريخ الذي أصبحت فيه فرونتكس وكالة الحدود وخفر السواحل الأوروبية كاملة العضوية، كُلّفت وكالة السلامة البحرية الأوروبية بموجب اللائحة (EU) رقم 2016/1625 بزيادة التعاون مع فرونتكس والوكالة الأوروبية لمراقبة مصائد الأسماك (EFCA) سعيًا لترشيد الكفاءات (EMSA, 2019).

لا بد أن تفويض المسؤوليات إلى الوكالات الفردية هو أمر ضروري لترشيد المهام وتنسيقها، وبالتالي تجنب ازدواجية الجهود. ويتمثل ذلك في تكليف الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية بخدمة مراقبة كوبرنيكوس البحرية لتصبح "عيون الاتحاد الأوروبي على البحار" (EMSA, 2019; EMSA, 2024). مع ذلك، يشكل التعاون بين الوكالات حجر الزاوية للعمليات الأمنية الفعّالة للاتحاد الأوروبي. وبالتالي، تشارك الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية في تطوير بيئة تبادل للمعلومات المشتركة (CISE) من أجل تعزيز توفيرها الوعي الظرفي لمجتمع المراقبة الأوسع في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك المستخدمين غير البحريين (EMSA, 2019). ويعد تبادل البيانات هامّاً بشكل خاص في القطاع البحري نظراً لعدم كفاية البيانات الواردة من الأقمار الصناعية المختصة بمراقبة الأرض للمراقبة البحرية الشاملة. لذلك، يجب دمج هذه البيانات مع مصادر أخرى، بما في ذلك أنماط سلوك السفن، والمعلومات الاستخبارية من المستخدمين، وتحديد هويات السفن (EMSA, 2021).

6.3.1 القيود المفروضة على مراقبة الأقمار الصناعية

فيما يتعلق بمعلومات السفن؛ فإنّ السفن الصغيرة غير مجهزة بنظام التتبع قصير المدى المعتاد، أو بنظام التعريف التلقائي (AIS)، أو حتى بنظام التشغيل بعيد المدى، أي نظام التعريف والتتبع بعيد المدى (LRIT). وتفرض المنظمة البحرية الدولية (IMO) أنظمة التتبع هذه فقط على السفن المتوسطة والكبيرة، على الرغم من مساهمة كل من نظام التعريف التلقائي (AIS)، ونظام التشغيل بعيد المدى (LRIT)، في تحسين الوعي الظرفي البحري (Kanjir, Greidanus ,and Ostir, 2018). ومع ذلك، غالباً ما تُستخدم القوارب الصغيرة، سواء كانت خشبية أو مطاطية قابلة للنفخ، للهجرة غير الشرعية، ومن الصعب اكتشافها (Kanjir, 2019). في الواقع، يُعتبر تحديد السفن الصغيرة أحد التحديات في استخدام الأقمار الصناعية، بما في ذلك الصور المتاحة مجانًا من القمر الصناعي البصري Sentinel-2 (Kanjir, Greidanus, and Ostir, 2018). وحتى رادار الفتحة التركيبية (SAR)، وهو أحد أكثر أجهزة استشعار الأقمار الصناعية فعالية لاكتشاف السفن، لا يستطيع التعرف على القوارب الصغيرة جداً. لذلك، من غير المعقول أن نتوقع اكتشاف القوارب التي يقل طولها عن 20 متراً، وكثيراً ما يحاول المهاجرون عبور البحر الأبيض المتوسط في قوارب صغيرة لا يتجاوز طولها عشرات الأمتار (Kanjir, 2019). غالبًا ما تكون الصور التي توفرها الأقمار الصناعية وحدها غير كافية للتحقق من الهوية المميّزة لسفينة معينة (Kanjir, Greidanus, and Ostir, 2018). ويعدّ الكشف عن السفن بناءً على الصور البصرية عملية معقدة تنطوي على إخفاء الأرض، أي التصوير الدقيق للفصل بين الأرض والبحر، وهو شرط أساسي لتحليل سطح البحر. بالإضافة إلى ذلك، يجب بذل الجهود للتخفيف من آثار الأسطح البحرية المعقدة أو العوامل البيئية التي تؤثر على اكتشاف السفن، بما في ذلك التغطية السحابية، وبريق الشمس (انعكاس ضوء الشمس على الماء)، والأمواج، حيث تعد الأخيرة السبب الرئيسي للاكتشافات الخاطئة للسفن في الصور عالية الدقة (VHR) (Kanjir, Greidanus, and Ostir, 2018). وتُبذل جهود متواصلة للتغلب على هذه العقبات، لأنّ الأقمار الصناعية هي تقنية لا غنى عنها لمسح الحدود البحرية والبرية، وكذلك الطائرات بدون طيار (UAV).

6.4 الطائرات بدون طيار

على الرغم من تطوير الطائرات بدون طيار في البداية كتكنولوجيا عسكرية بسبب أهمية المراقبة والوعي الظرفي في العمليات العسكرية، إلا أنها تُستخدم الآن في المناطق الحدودية البرية والساحلية، مما يدل

على زيادة عسكرة الحدود وفرض الطابع الأمني على الهجرة (Loukinas, 2017). فانخرط الاتحاد الأوروبي في استثمارات وتحسينات مستمرة في المراقبة البحرية الجوية في السنوات الأخيرة بسبب قضايا الأمن البحري المتزايدة (Dupont, Gourmelon, Meur-Ferec, Herpers, Le Visage, 2020)، أي التهديد المُتصور للهجرة المتصاعدة إلى الحدود الجنوبية لأوروبا. ولمراقبة حركة المهاجرين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط الخطر حيث تنتشر السفن غير الصالحة للإبحار التي تنقل المهاجرين (Klein, May 2021)، نشر الاتحاد الأوروبي طائرات بدون طيار، وهي معروفة أيضًا باسم المركبات البحرية ذاتية القيادة (MAVs) وأنظمة الطائرات الموجهة عن بعد (RPAS). ويعترف الاتحاد الأوروبي بالطائرات بدون طيار كأصول أساسية لمراقبة الحدود لأنها قادرة على حمل معدات المراقبة، بما في ذلك كاميرات الأشعة تحت الحمراء، والكاميرات الحرارية، والرادار، وأجهزة الاستشعار الأخرى. فالمعلومات التي تُلتقط من خلال أجهزة الاستشعار ومن خلال بث الفيديو في الوقت القريب تُنقل عبر الطائرات بدون طيار إلى فرونتكس، التي تقوم بتحليل البيانات لاتخاذ القرارات التشغيلية (Sunderland and Pezzani, 12 August 2022). وتتمتع الطائرات بدون طيار بمزايا واضحة مقارنة بالطائرات المأهولة، حيث يمكنها الطيران لمسافات طويلة بشكل مستمر، ليلاً ونهاراً، في بيئات صعبة أو خطيرة، كما أن تكاليف طيرانها بالساعة أقل، ويمكنها العمل بشكل شبه خفي، لتغطي مساحات شاسعة بينما تجمع كميات هائلة من المعلومات. توسّع الطائرات بدون طيار حدود الاتحاد الأوروبي مكانياً، وإن لم تكن الحدود الإقليمية القانونية المادية، لأنها توسع طرق المراقبة الخاصة بها. وبهذا، تجعل الطائرات بدون طيار حدود الاتحاد الأوروبي متحركة وعابرة للأقاليم.

مع ذلك، وكما هو الحال مع غيرها من التقنيات الناشئة، تطورت الطائرات بدون طيار في بيئة غير منظمة إلى حد كبير، على الرغم من أن السوق العالمية للطائرات بدون طيار تنمو باطّراد. ولمعالجة هذا التراجع في التنظيم، تصوّر الاتحاد الأوروبي مشروع السماء الأوروبية الرقمية. فقام بإضفاء الطابع المؤسسي على شراكة بين القطاعين العام والخاص للبحث والابتكار بهدف تحديث البنية التحتية لمراقبة الحركة الجوية، وذلك كي تحكم سماء أوروبية موحدة. وباقتراح من المشروع المشترك لبحوث إدارة حركة المرور الجوي في السماء الأوروبية الموحدة (SESAR) في عام 2017، تسعى هذه المبادرة إلى تمكين البنية التحتية للطيران من التعامل مع نمو وتنوع الحركة الجوية، بما في ذلك الطائرات بدون طيار. وتعمل رابطة الصناعات الفضائية والدفاعية في أوروبا (ASD)، التي تركّز على قضايا الطيران المدني والدفاع والأمن والفضاء، على إنشاء صوت موحد أو منصة موحدة للدفاع عن سياسات وتشريعات الاتحاد الأوروبي التي تعزز المصالح الجماعية للصناعات التي تمثلها (ASD, 4 March 2022; ASD, 2023). كما تلتزم رابطة الصناعات الفضائية والدفاعية في أوروبا ASD بتطوير نظام بيئي للطائرات بدون طيار بالإضافة إلى السماء الأوروبية الرقمية (ASD, 4 March 2022; ASD, 2023).

دخلت القواعد الأولية للاتحاد الأوروبي التي تحكم الطائرات بدون طيار، والتي حلت محل التشريعات الوطنية للدول الأعضاء، حيز التنفيذ في عام 2021، وتم تحديثها لاحقاً. ويُنظَّم استخدام الطائرات بدون طيار في الاتحاد الأوروبي حالياً من خلال "إدارة حركة أنظمة الطائرات بدون طيار"، والمعروفة أيضًا باسم UTM أو U-space، التي بدأت تطلب، اعتباراً من عام 2023، من جميع الطائرات بدون طيار العاملة في المجال الجوي للاتحاد الأوروبي إبلاغ مراقبة الحركة الجوية التقليدية عبر UTM عن موقعها واتجاهها وسرعته (Ronnest, 31 March 2023). وتتوقع رابطة الصناعات الفضائية والدفاعية في أوروبا ASD (4 مارس 2022) أن يتم دمج إدارة حركة أنظمة الطائرات بدون طيار (UTM) وإدارة حركة المرور الجوي (ATM) بشكل تدريجي، مع دمج تقنيات إدارة المعلومات المتطورة باستمرار. ومع ذلك، يتطلب النظام المرتكز على المعلومات تحسين تبادل البيانات بين أصحاب المصلحة المعنيين، ولكن تبقى درجة التعتيم مقابل الشفافية أمراً مثيرا للجدل، لأن الطائرات بدون طيار تشكّل تقنية مراقبة ضرورية للدفاع.

فيما يخص مشغّلي الطائرات بدون طيار، فإنّ التزامات إدارة حركة أنظمة الطائرات بدون طيار UTM تتوافق مع مدونة قواعد السلوك للمنظمات غير الحكومية العاملة في أنشطة البحث والإنقاذ التي قدمتها الحكومة الإيطالية بالتشاور مع الاتحاد الأوروبي في عام 2017 (Topak, 2019). ومن بين الإجراءات الأخرى، تطلب قواعد السلوك من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البحث والإنقاذ، مثل محطة مساعدة المهاجرين في البحر (MOAS)، ومنظمة سي ووتش (Sea-Watch)، ومنظمة ووتش ذا ميد (Watch the Med)، ومنظمة أطباء بلا حدود (MSF)، نقل بيانات المراقبة حول مهام البحث والإنقاذ (Topak, 2019). وكون الجماعات المدنية تشارك في أنشطة البحث والإنقاذ هو في حد ذاته دليل على إسناد مسؤوليات حكومية إلى القطاع الخاص، وهو ما يتفق مع مبادئ الليبرالية الجديدة. أما تخلي الدولة عن التزاماتها، في هذه الحالة، فيما يتعلق باستخدام المركبات البحرية ذاتية القيادة (MAVs) دون الالتزام بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، يتوافق أيضاً مع المبادئ النيوليبرالية. ورغم أن نظام إدارة الطائرات بدون طيار مصمم لزيادة سلامة الطيران، كما مدونة قواعد السلوك، إلا أنه يمكن القول إنه يضعف إمكانات المنظمات الإنسانية والناشطة المشاركة في أنشطة البحث والإنقاذ لاستخدام الطائرات بدون طيار في المراقبة المضادة لأنها يجب أن تعمل بشفافية. ومع ذلك، لا توجد آلية مراقبة مستقلة لتصرفات فرونتكس أو الوكالة الأوروبية للسلامة

البحرية (EMSA). فمن خلال منع الوصول إلى المعلومات التشغيلية، تعمل Frontex بشكل فعّال دون شفافية (Topak, 2019; Sunderland and Pezzani, 12 August 2022).

تستخدم كل من فرونتكس والوكالة الأوروبية للسلامة البحرية EMSA طائرات بدون طيار في محاولة لتحسين الوعي الظرفي البحري، وهو ما تفعله أيضا الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المطلّة على البحر الأبيض المتوسط، حيث تحتفظ كل دولة بالسيادة على مجالها الجوي (Guitierrez, 21 April 2021; Maritime Cyprus, 2023). كما توفر الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية (EMSA) (14 يوليو 2022) خدمات الطائرات بدون طيار لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مجاناً. وقد قامت الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية (EMSA) وفرونتكس باختبار طائرات بدون طيار لمراقبة البحر الأبيض المتوسط بشكل نشط، وأجرت هذه التجارب بالتعاون مع السلطات الوطنية للطيران والأمن و/أو الدفاع (Guitierrez, 21 April 2021). وعند الانتهاء من اختبارات الطائرات بدون طيار، حصل الاتحاد الأوروبي على خدمات ثلاث شركات لتجهيز وتشغيل الطائرات بدون طيار في البحر الأبيض المتوسط. بحسب تقارير صحيفتي الغارديان ويوراكتيف إيطاليا، فإن هذه الشركات هي إيرباص، والتكتل الأوروبي للصناعات الجوية والدفاعية، وشركة صناعات الفضاء الإسرائيلية (IAI)، وهي شركة مملوكة للدولة، فضلًا عن شركة إلبيت سيستمز، وهي شركة خاصة دولية للإلكترونيات الدفاعية يقع مقرها الرئيسي في إسرائيل. طورت إسرائيل واختبرت طائرات بدون طيار في سلسلة من الهجمات ضد الفلسطينيين في غزة على مدار عقود من الزمن. ولذلك، وُجهت انتقادات ضد الاتحاد الأوروبي لإبرام عقود طائرات بدون طيار مع الشركات الإسرائيلية (Jolly, 20 October 2020; Martny, 23 April 2023 Klein, May 2021).

بالإضافة إلى ذلك، في عام 2015، فإنّ القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي (EUNAVFOR)، وهي فعالية أمنية بحرية دفاعية تابعة للاتحاد الأوروبي بموجب سياسة الأمن والدفاع المشتركة للاتحاد الأوروبي (CSDP)، أُطلقت عملية عسكرية في جنوب وسط البحر الأبيض المتوسط باسم القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (EUNAVFOR MED)، وهي تقوم أيضاً بالمراقبة الجوية. أطلقت القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (EUNAVFOR MED) عمليتين: عملية صوفيا في عام 2016، وعملية إيريني في عام 2020، ثم تم تمديد عملية إيريني لاحقاً حتى عام 2025. تتقاسم العمليتان بعض الأهداف المشتركة، بما في ذلك تنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا وذلك باستخدام الأصول الجوية والأقمار الصناعية والبحرية، وتحديد السفن التي يستخدمها المهاجرون والاستيلاء عليها والتخلص منها، وتفتيش السفن في أعالي البحار قبالة ليبيا، وتدريب خفر السواحل والبحرية الليبية (عملية صوفيا التابعة للقوة البحرية الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط، 2018؛ وعملية إيريني التابعة للقوة البحرية الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط، 2020). في عام 2020، ومع إطلاق عملية إيريني، ضاعفت القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (EUNAVFOR MED) عدد طائرات المراقبة التابعة لها، وتتوافق هذه الدوريات مع المناطق التي تحدث فيها معظم عمليات اعتراض المهاجرين (Sunderland and Pezzani, 12 August 2022). وبالمثل، ضاعفت فرونتكس في عام 2018 زمن رحلاتها فوق وسط البحر الأبيض المتوسط، مما أدى إلى توسيع دورياتها قبالة الساحل الليبي بشكل كبير، من خلال إدخال المزيد من الطائرات بدون طيار. ساعد استخدام المراقبة الجوية أو الاستخبارات الجوية في اعتراض المهاجرين من قبل خفر السواحل الليبي لأن الاتحاد الأوروبي يخطرهم بتأمين القوارب المعرضة للخطر، مع تمكين القوة

البحرية للاتحاد الأوروبـي في البحر الأبيض المتوسط (EUNAVFOR MED) من سحب سفنها من الساحل الليبي في نفس الوقت (Sunderland and Pezzani, 12 August 2022). وعلى الرغم من أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تشهد زيادة في استخدام الطائرات بـدون طيـار للمراقبة البحرية، من المؤسف، وإن لم يكن من قبيل المصادفة، أن تشهد في الوقت نفسه انخفاضاً في الأصول البرّية التي يمكن استخدامها لإنقاذ المهاجرين المنكوبين (Klein, May 2021; Sunderland and Pezzani, 12 August 2022).

كـذلـك، تخلت الـدول الأعـضـاء فـي الاتـحـاد الأوروبـي، مالطا وإيطاليا، تدريجياً عن مسؤولياتها البحرية في تنسيق عمليات الإنـقـاذ فـي البحر والانـخـراط فيها، واعتمدت بـدلاً من ذلـك على تدخل السلطات الليبية. وعلاوة على ذلـك، وبـالـرغـم مـن الانـتـقـادات الـدولـيـة، رفضت مالطا وإيطاليا في بعض الأحيان طلبات للسماح للسفن الإنسانية أو السفن التي تديرها منظمات غير حكومية، وعلى متنها مهاجرون، بالرسو في موانئهم (Sunderland and Pezzani, 12 August 2022; Marsi, 5 November 2022). في إعطاء الأولوية لاستراتيجية ردع دفاعية، قررت إيطاليا من جانب واحد إغلاق موانئها أمام سفن إنقاذ المهاجرين من آذار/مارس 2018 حتى آب/أغسطس 2019 (Ceretti, 13 March 2023; Aru, 2023). كما تعرضت وكالة فرونتكس لانتقادات شديدة بسبب جمعها بيانات جوية عن هجرة القوارب لصالح قوى خارجية، دون أن تشارك هي نفسها في عمليات الإنقاذ وحماية الأرواح. وتجدر الإشارة إلى الانتهاكات التي ترتكبها بذلك منظمات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء للاتفاقيات البحرية الدولية (Sunderland and Pezzani, 12 August 2022; Klein, May 2021).

7. الاتفاقيات البحرية الدولية

تأسست المنظمة البحرية الدولية (IMO)، وهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، بموجب اتفاقية دخلت حيّز التنفيذ في عام 1958. تتولى المنظمة البحرية الدولية مسؤولية ضمان سلامة الشحن وأمنه والحد من التلوث البحري والجوي الناجم عن السفن. عند الإطلاق الأول للأقمار الصناعية للاتصالات في عام 1962، أدركت المنظمة البحرية الدولية بسرعة إمكاناتها في توفير الاتصالات في حالات الاستغاثة في البحر (IMO, 2023b). بعد عامين من صدور قرار من الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحر (SOLAS) يُلزم السفن بمساعدة السفن الأخرى المعرضة للخطر، اعتمدت المنظمة البحرية الدولية اتفاقية المنظمة البحرية الدولية للأقمار الصناعية (INMARSAT) في عام 1976. تأسست هذه المنظمة الحكومية الدولية في عام 1979 بهدف تحسين الاتصالات البحرية، والحد من المصائب وحالات الطوارئ، وتعزيز السلامة في البحر، وزيادة كفاءة السفن وتحسين إدارتها. وفي نفس العام، اعتمدت المنظمة البحرية الدولية اتفاقية البحث والإنقاذ في البحار (SAR) (IMO, 1976; IMO 2023a). لم تكن المنظمة البحرية الدولية للأقمار الصناعية (INMARSAT)، مثل غيرها من المنظمات الحكومية الدولية البارزة العاملة في مجال الأقمار الصناعية والمستندة إلى المعاهدات، محصنة من السياسات النيوليبرالية التي نُشرت عبر جميع قطاعات مجتمعنا العالمي من الثمانينيات وبعدها. فقد تمت خصخصة المنظمة البحرية الدولية للأقمار الصناعية (INMARSAT) وإعادة هيكلتها في عام 1999. وأُنشئت هيئة حكومية دولية احتفظت باسمها، وهي المنظمة الدولية للاتصالات المتنقلة عبر الأقمار الصناعية وتختصر بـ (IMSO)، وذلك لضمان وفاء الشركة الخاصة بالتزاماتها في الخدمة العامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بنظام الاستغاثة والسلامة البحرية العالمي (GMDSS) (McCormick, 2008). لكن لا يرتبط تحديد موقع السفن المنكوبة بشكل مباشر بتقديم المساعدة، رغم وجود الإطار القانوني البحري الذي أنشأته الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحر (SOLAS) واتفاقية البحث والإنقاذ في البحار (SAR) واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) التي صدرت في عام 1982. ينص الجزء الخامس، المادة 55 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أن المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة ساحلية معينة هي المنطقة الواقعة خارج البحر الإقليمي وملاصقة له. وتنص المادة 57 على أنه "لا تمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى أكثر من 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي" (UN, 10 December 1982)، على الرغم من احتمال امتداد المراقبة الجوية إلى ما هو أبعد من هذه المعايير. وما يتصل بهذا البحث هو الجزء الثامن من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، المادة 98، التي توضح واجب الدولة في تقديم المساعدة على النحو التالي:

1. تطالب كل دولة ربان السفينة التي ترفع علمها، بأن يقوم، قدر وسعه دون تعريض السفينة أو طاقمها أو ركابها لخطر جدي، بما يلي: (أ) تقديم المساعدة لأي شخص وجد في البحار معرضا لخطر الضياع؛ (ب) التوجه بكل ما يمكن من السرعة لإنقاذ أي أشخاص في حالة استغاثة إذا أُخطر بحاجتهم إلى المساعدة وفي حدود ما يكون هذا العمل متوقعا منه بصورة معقولة؛ (ج) تقديم المساعدة، بعد حدوث مصادمة، للسفينة الأخرى ولطاقمها وركابها، وحيثما كان ذلك ممكنا، إعلام السفينة الأخرى باسم سفينته وميناء تسجيلها وأقرب ميناء ستتوجه إليه.

2. تعمل كل دولة ساحلية على إنشاء وتشغيل جهاز ملائم وفعال لأعمال البحث والإنقاذ المتصلة بالسلامة في البحار وفوقها وصيانته، وتتعاون، حيث تقتضي الظروف، عن طريق ترتيبات إقليمية متبادلة مع الدول المجاورة تحقيقا لهذا الغرض (UN, 10 December 1982).

تؤكد المادة 98 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) على الالتزام بإنقاذ الأرواح المعرضة للخطر، مثل أولئك الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط. ويعمل الاتحاد الأوروبي على تقويض المادة 98 من خلال اتفاقيات الدول الثالثة التي تؤكد على منع الهجرة، أو الحد من طلبات اللجوء، أو إعادة المهاجرين إلى موانئهم الأصلية أو موانئ المغادرة.

7.1 الفشل في الاستجابة - الغرق

العدد الفعلي للمهاجرين الذين أعلن عنهم البحر الأبيض المتوسط غير معروف، مع أن التقديرات تشير إلى أن أكثر من 27 ألف شخص لقوا حتفهم منذ عام (Missing Migrants Project, 2023; Sunderland, 2014 13 September 2022). ولا يشمل هذا الرقم الأشخاص الذين لقوا حتفهم أثناء عبور الطرق البرية والصحراوية، حيث يواجه المهاجرون الإرهاق والعنف والتعذيب على أيدي حرس الحدود والمهرّبين وفي مراكز الاحتجاز. وعلى الرغم من أنه يمكن استخدام صور الاستشعار عن بعد للتخفيف من الأزمات الإنسانية، إنما لا يُلزم قانون الفضاء الدولي الدولَ التي تعتمد تقنيات الفضاء لمراقبة

الأرض باستخدام هذه البيانات لتخفيف المعاناة الإنسانية (Blount and Dodge, Fall 2018).

يستمر رصد المعاناة الإنسانية دون انقطاع. فبعد وصول أكثر من 850 ألف مهاجر إلى اليونان في عام 2015، رفعت السلطات اليونانية استثماراتها في تقنيات مراقبة الحدود بشكل كبير. وشمل ذلك الحصول على طائرات بدون طيار لعمليات الشرطة ومراقبة الحدود، وتثبيت أنظمة الدوائر التلفزيونية المغلقة في الموانئ، وتعزيز خفر السواحل بوحدات بحرية إضافية؛ وكل ذلك في محاولة لحماية حدودها (Loukinas, 2017). وساعد الاتحاد الأوروبي اليونان في جهودها الرامية إلى الحد من عدد المهاجرين الذين يصلون إلى شواطئها من خلال تأمين خدمات كل من حلف شمال الأطلسي وفرونتكس على طول الحدود اليونانية التركية، وتسهيل عودة المهاجرين إلى تركيا (Loukinas, 2017). وعلى الرغم من هذه الجهود المكثفة لردع الهجرة، يواصل الناس عبور البحر الأبيض المتوسط، الذي يصوره ستيرل (2021) على أنه مشهد سجن بحري. من خلال آليات المراقبة والتحكّم، نجح الاتحاد الأوروبي في بناء نظام مراقبة (بانوبتيكون) فعّال، لا يديم عدم المساواة الاجتماعية فحسب، بل يتسبب أيضاً بحدوث وفيات.

7.1.1 أدريانا

لعل أفضل مثال على جهود الاتحاد الأوروبي في إدارة الهجرة وفشله في ضمان الأمن البشري هو المأساة التي حصلت قبالة سواحل اليونان في 14 حزيران/ يونيو 2023. كان قارب الصيد "أدريانا"، الذي غادر مصر في البداية ثم حمل لاحقاً المزيد من الركاب في طبرق، الميناء الشرقي لليبيا، مُثقلًا بشكل خطير، فقد حمل حوالي 750 شخصاً طالبي لجوء في إيطاليا (Beake and Wright, 15 June 2023). فُصل الرجال عن النساء والأطفال، الذين تم احتجازهم تحت سطح القارب. ومن بين الناجين البالغ عددهم 104، لم يكن هناك أي امرأة أو طفل. وتشير التقديرات إلى أن 600 شخص لقوا حتفهم عندما انقلب القارب أدريانا على بعد 50 ميلاً بحرياً قبالة بيلوس في جنوب اليونان، على الرغم من وجود خفر السواحل اليوناني أثناء غرق السفينة (Beake, Wright and Kirby, 16 June 2023; Al Jazeera, 16 June 2023a). ووردت روايات متضاربة بشأن هذا الحدث، حيث دافع خفر السواحل اليوناني مرارًا وتكرارًا عن تقاعسه زاعمًا أن السفينة لم تطلب المساعدة، بل ورفضت عروض المساعدة. ومع ذلك، يبدو هذا الدفاع أجوفًا في ضوء الاتفاقيات البحرية الدولية التي فشل خفر السواحل اليوناني في الالتزام بها.

فيما يلي ملخص للإطار الزمني لهذه الكارثة التي كان من الممكن تفاديها، مع تحليل في أعقاب الكارثة: في صباح يوم 13 حزيران/ يونيو، تم إخطار السلطات في إيطاليا واليونان ومالطا وكذلك مشروع هاتف الإنذار (Alarm Phone) بشأن القارب الذي يحمل مهاجرين. وهاتف الإنذار (Alarm Phone) (2023) هو مشروع أنشأته منظمة ووتش ذا ميد (Watch the Med) في عام 2014 ليتمكن المهاجرون من الاتصال به في حالة تعرضهم للخطر أثناء عبور البحر الأبيض المتوسط، وقد لعب دوراً هاما في التواصل مع المهاجرين في كارثة أدريانا والكوارث الأخرى. رصدت طائرة تابعة لوكالة فرونتكس السفينة قبل حاجتها إلى التزود بالوقود، لكن لم يستجب خفر السواحل اليوناني أبدًا لعرض فرونتكس بإعادة الطائرة لمراقبة القارب (Beake, 23 June 2023). تلقى مشروع هاتف الإنذار (Alarm Phone) أول مكالمة من الركاب في حالة استغاثة في الساعة 2:17 مساءً بتوقيت وسط أوروبا الصيفي. ومع ذلك، نتيجة لمحاولات الاتصال الفاشلة، لم يتلق مشروع هاتف الإنذار إحداثيات نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) من القارب لمدة ساعتين تقريباً، تمكنت خلالها مروحية تابعة لخفر السواحل اليوناني من تحديد موقع السفينة. طلبت السلطات اليونانية من السفينة التجارية التي تحمل العلم المالطي، "لاكي سايلر" (Lucky Sailor)، توفير الطعام والماء للأشخاص على متن سفينة الصيد. في الساعة 5:20 مساءً بتوقيت وسط أوروبا، أبلغ الركاب مشروع هاتف الإنذار عن هروب القبطان على متن قارب آخر وتوقف قاربهم عن الحركة. لكن خفر السواحل اليوناني زعم أنه في الساعة 6:30 مساءً بتوقيت وسط أوروبا الصيفي، وحتى وقت غرق سفينة الصيد، كانت مروحيتهم تراقب السفينة وهي تتحرك على مسار ثابت. وقد دحضت التحقيقات التي أجرتها صحيفة واشنطن بوست وهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) اللتان حللتا صور الأقمار الصناعية وبيانات حركة السفن، هذا الادعاء، مؤكدةً الادعاءات المقدمة إلى مشروع هاتف الإنذار في الساعة 5:20 مساءً بتوقيت وسط أوروبا الصيفي بأن المحرّك قد تعطّل، وأن السفينة قد توقفت (Beake, 18 June 2023; Konrad, 14 July 2023). وبعد الحصول على رسوم متحركة حاسوبية لبيانات التتبع التي قدمتها مارين ترافيك (MarineTraffic)، وهي منصة تحليلات بحرية، وجدت هيئة الإذاعة البريطانية أن البيانات تشير إلى ساعاتٍ من النشاط المتمركز في منطقة معينة ومحدودة حيث غرقت سفينة الصيد لاحقاً،

مما يدل على أن سفينة الصيد لم تكن مسيطرة على حركتها لمدة سبع ساعات على الأقل قبل انقلابه (Beake, 18 June 2023). وفي الساعة 8:05 مساءً بتوقيت وسط أوروبا الصيفي، أبلغ الركاب مشروع هاتف الإنذار بتلقي الطعام والماء من السفينة لاكي سايلر (Lucky Sailor) وبوجود ناقلة نفط تحمل العلم اليوناني، فايثفل ووريور (FaithfulWarrior)، التي سلّمتهم الإمدادات عبر حبل وفقاً لمقاطع الفيديو. وصلت سفينة خفر السواحل اليونانية إلى سفينة الصيد في الساعة 10:40 مساءً بتوقيت وسط أوروبا وبقيت بالقرب منها حتى لحظة غرقها حوالي الساعة 1:00 صباحاً بتوقيت وسط أوروبا يوم الأربعاء. ذكر مشروع هاتف الإنذار (Alarm Phone) أنه أجرى آخر اتصال مع الركاب على متن السفينة المنكوبة "أدريانا" في الساعة 12:46 صباحًا بتوقيت وسط أوروبا الصيفي (Al Jazeera, 16 June 2023b; Stevens, 14 June 2023). وبحسب خفر السواحل اليوناني، لم يرتدِ أي من الركاب سترات النجاة (Shaikhouni, Duarte, and Khamoosh, 15 June 2023).

من الصعب تحديد السبب الدقيق لانقلاب القارب استناداً إلى شهادات الناجين وشهود آخرين، ولكن من الممكن تحديد العوامل المساهمة. فالحفاظ على الهدوء والسلوك المنظم بين الركاب الخائفين والمضطربين على متن سفينة محمّلة بأكثر من طاقتها يُعتبر أمراً بالغ الأهمية؛ ولكن في الحقيقة، تحقيق ذلك شبه مستحيل بدون سلطة قيادية فعّالة. لسوء الحظ، يبدو أنه لم تكن هناك قيادة قوية، أو شخص مدرّب على إدارة الحشود على أي من السفن.

تضع الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة والخفارة للملاحين (STCW) معايير دولية دنيا لتدريب البحّارة، ويتوقف مستوى الشهادات والتدريبات المطلوبة على القدرة التي يعمل بها الشخص وعلى نوع السفينة (IMO, 2023c). تُطلب إدارة الحشود من الضباط على متن سفن الرحلات البحرية والعبّارات، وعلى النقيض من ذلك، هي ليست مسؤولية مرتبطة عادةً بأطقم الصيد، أو أطقم الناقلات، أو أفراد خفر السواحل (Konrad, 14 July 2023). ورغم أن اقتراب السفن الأخرى وتوفير الطعام والماء كان بحسن نية، إنما كان يمكن أن يؤدي إلى الفتنة بين الركاب على متن أدريانا، خاصة أنهم كانوا يشربون مياه البحر لمدة يومين على الأقل. لذلك، يمكن اعتبار حركة مئات الأفراد اليائسين على متن قارب عاملاً رئيسياً في استقرار القارب أو عدمه، وهو عامل مركّب بحسب ما كشفت الصور، حيث كان القارب أدريانا يبحر على ارتفاع استثنائي في البحر، مما يشير إلى أنه كان يحمل كمية غير كافية من الصابورة (Konrad, 14 July 2023). والصابورة، والتي غالباً ما تكون عبارة عن ماء، هي وزن يُضاف إلى السفينة لضمان استقرارها وسلامتها. وتعتبر عملية التثبيت، وهي عملية ضخ المياه داخل أو خارج خزانات الصابورة أو المقصورات التي تحتوي على المياه أثناء العبور أو في الميناء، أمراً بالغ الأهمية لموازنة حمولة البضائع في سفينة معينة (Clear Seas, 14 فبراير 2022). وعلاوة على ذلك، لا يمكن تحديد مدى مساهمة الحبال، التي ربطها خفر السواحل اليوناني بالسفينة لتفتيش سفينة الصيد ثم لسحبها في وقت لاحق، في زعزعة استقرار سفينة "أدريانا."

مع ذلك، وبغض النظر عن سبب أو أسباب انقلاب السفينة، لا يمكن إنكار أنه بعد أن حددت فرونتكس موقع السفينة المنكوبة أدريانا، كان هناك متسع من الوقت ومساحة كافية على متن الناقلات لتمكين خفر السواحل اليوناني من إجلاء البالغين والأطفال بأمان، وفقاً للاتفاقيات البحرية الدولية. للأسف، إن الخسائر في الأرواح بسبب عدم مساعدة سفينة تتعرض للخطر في البحر الأبيض المتوسط ليست حادثة فريدة أو استثنائية، ولكنها مأساة مستمرة. فبينما تسعى أوروبا إلى فرض الأمن على حدودها، وتقليص عدد مسارات الهجرة وجعلها أطول وأقل أمانًا (Shaikhouni Duarte, and Khamoosh, 15 June 2023)، تستمر وفيات المهاجرين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط في الارتفاع بسبب «العنف السائل»، كما يُطلِق عليه الطب الشرعي لعلوم المحيطات (2023). ويجمع الطب الشرعي لعلوم المحيطات، وهو مشروع لوكالة الهندسة المعمارية الجنائية، بين الشهادات البشرية والأدلة الرقمية التي يوفرها الرادار وصور الأقمار الصناعية وأنظمة تتبُّع السفن لتحديد مسؤولية وفيات المهاجرين في البحر ضمن المجال القانوني للحدود البحرية للاتحاد الأوروبي، عند اعتبارها كذلك (الطب الشرعي لعلوم المحيطات، 2023). كذلك، يقوم مشروع ووتش ذا ميد (Watch the Med) بتقييم تيارات المحيط والرياح وبيانات الهواتف المحمولة وصور الأقمار الصناعية جنباً إلى جنب مع روايات الناجين والشهود، لتحديد منطقة البحث والإنقاذ والاختصاص القضائي ومنطقة العمليات لحادث معين، بالإضافة إلى تحديد القوارب الأخرى في محيط أولئك الذين في خطر. تأسست حملة ووتش ذا ميد في عام 2012 كجزء من حملة بوتس فور بيبول (Boats4People)، التي تهدف إلى تنسيق الناشطين والمنظمات الأفريقية والأوروبية المهتمة بحقوق الإنسان وبالعدد الكبير من الوفيات في البحر الأبيض المتوسط نتيجة لنظام مراقبة الحدود الأوروبي (Boats4People, April 2012). وتقدم المبادرة منصة رسم خرائط عبر الإنترنت ترصد الوفيات وانتهاكات حقوق المهاجرين داخل الحدود البحرية للاتحاد الأوروبي. وتسمح صيغتها المفتوحة والتشاركية للمستخدمين بالإبلاغ عن حالات الخطر المستمرة (Watch the Med, 2023). كما تسعى مبادرة ووتش ذا ميد إلى إضفاء طابع مكاني على مثل هذه الوثائق في محاولة لتحديد المساءلة عن الانتهاكات في البحر ومحاسبة المسؤولين عنه (Watch the Med, 2023). وكما كان الحال مع تقسيم أفريقيا في عامي 1884 و1885 الذي وضع الحدود الرسمية للمستعمرات، والعديد منها يرسم حدود الدول الأفريقية اليوم، فقد قُسِّم البحر الأبيض المتوسط أيضاً إلى مناطق قضائية معقدة. يسمح هذا التقسيم للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالتهرب من الالتزامات البحرية الدولية، كما

هو موضَح في قضية أدريانا، بينما يقومون في الوقت نفسه بتوسيع سيادتهم خارج حدودهم الإقليمية من خلال عمليات المراقبة (الطب الشرعي لعلوم المحيطات، 2023).

من خلال استخدام أنظمة إدارة المعلومات وأجهزة رسم الخرائط المتطورة باستمرار، أصبح الاتحاد الأوروبي يعتمد بشكل متزايد على توفير هذه التقنيات اللازمة من قبل المجمّع الصناعي الأمني أو المجمّع الصناعي العسكري، والذي بدوره يدعو إلى سياسات ذات طابع أمني تحمي قدرته التنافسية الدولية وكذلك استمرار مبيعاته إلى قطاع الأمـن. يمكّن جهاز الدفاع الاتحاد الأوروبـي من مراقبة الحوادث الحدودية المستمرة وتقييمها وتحديد التدخلات اللازمة، ويعتمد قرار التدخل على تقدير التكاليف والـمـوارد والـتـحـديـات. كما يتم تـوقـع أحـداث الهجرة المستقبلية وأخذها في الاعتبار، بما في ذلك تلك التي تمتد إلى ما بعد الإقليم السيادي المحدّد للاتحاد الأوروبي (Pollozek, 2020). وفي حين يستند ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية والمحلية الأخـرى إلـى فهم ثابت وجامد لسيادة الدولة التي تحددها الحدود الإقليمية، يتحايل الاتحاد الأوروبـي على هذا المفهوم التقليدي (Follis, 2017). ففي ظل المشهد المتطور للمراقبة فوق الوطنية، يتحول الاتحاد الأوروبي إلى دولة متنقلة ذات حدود عابرة للأقاليم، تمارس السيادة المتنقلة بمرونة متزايدة لتحمي أمن حدودها من التهديدات المتصوَّرة للأمن القومي من جانب المهاجرين، حتى أنه قام أيضًا بتضمين عناصر الهجرة في برامجه المتعلقة بالجوار.

8. مبادرات الجوار

بادر الاتحاد الأوروبي إلى إطلاق أطر مختلفة للسياسات الخارجية كي يشجع بلدان الجوار على الانخراط في شراكات مختلفة معه. لذلك، بناءً على عملية برشلونة التي تأسست في عام 1995 لتعزيز العلاقات بين أوروبا ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط، أُنشِئ الاتحاد من أجل المتوسط في عام 2008. ويهدف الاتحاد من أجل المتوسط، باعتباره منظمة حكومية دولية، إلى تعزيز التعاون والحوار بين بلدان أوروبا والمتوسط وتنفيذ مجموعة من المشاريع مع مجموعة واسعة من الشركاء بهدف تعزيز الاستقرار الإقليمي والتنمية البشرية والتكامل الاقتصادي الإقليمي (EU, 2023). أُطلقت سياسة الجوار الأوروبية في عام 2004، مدّعية أنها تستند إلى قيم مشتركة مثل تعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وإدارة الحدود (Papagianni, 15 February 2022; Wolff, June 2008). وتتم مراجعتها هذه السياسة، وهي بنية مؤسسية رئيسية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، بشكل دوري من قبل المفوضية الأوروبية والممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمن (EU, 29 July 2021; Longo, Panebianco and Cannata, 2023).يلعب الممثل السامي، الذي أنشِئ منصبه بموجب معاهدة لشبونة، دوراً حاسماً في تشكيل السياسات الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك سياسات الأمن والدفاع المشتركة، كما يتولى رئاسة وكالة الدفاع الأوروبية ورئاسة مجلس الشؤون الخارجية. وقد اعتمد الممثل السامي والمفوضية الأوروبية بشكل مشترك مراجعة سياسة الجوار الأوروبية في عام 2015 (EU, 29 July 2021). ورداً على تدفق الهجرة الهائل إلى الاتحاد الأوروبي، أدت مراجعة سياسة الجوار الأوروبية لعام 2015، إلى ظهور أولويات جديدة للتعاون، وهي التنمية الاقتصادية من أجل الاستقرار والأمن، والهجرة والتنقل (EU, 29 July 2021).

استجابة لهذه المراجعة، ولارتفاع معدلات الهجرة في عام 2015، قدّم الاتحاد الأوروبي برنامجين للشراكة في مجال الهجرة، هما الأجندة الأوروبية بشأن الهجرة في نيسان/ أبريل 2015، ثم إطار الشراكة لعام 2016. وتعرّض البرنامجان لانتقادات بسبب الاستعانة بمصادر خارجية فيما يتعلق بالتزاماتهما المرتبطة باللاجئين والمهاجرين (Papagianni, 15 February 2022). وفي أيلول /سبتمبر 2020، اقترحت المفوضية الأوروبية مجموعة جديدة من القواعد لإدارة الهجرة واللجوء بشكل أفضل، وعرفت باسم الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء، ولكنها انتُقدت للأسباب نفسها (Papagianni, 15 February 2022). يبني ميثاق الهجرة واللجوء، الذي اعتمده مجلس الاتحاد الأوروبي رسميًا في أيار/مايو 2024، على الاقتراح المقدم في عام 2020 ويعدّله. ومع ذلك، فهو يدمج الهجرة أيضاً في الشراكات الدولية، حيث يسعى إلى منع رحيل المهاجرين غير الشرعيين وضمان العودة الفعلية من خلال التعاون في إعادة قبول المهاجرين (European Commission Migration and Home Affairs, 21 May 2024). وفيما يتعلق بمبادرات التمويل، خلال فترة برمجة السياسة الأوروبية للجوار 2014-2020، كانت الآلية الأوروبية للجوار (ENI)، التي حلت محل الآلية الأوروبيّة للجوار والشراكة (ENPI)، بمثابة الأداة المالية الأساسية بمبلغ 15.4 مليار يورو. بالنسبة للفترة 2021-2027، استُبدلت الآلية الأوروبية للجوار بآلية الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI) - أوروبا العالمية التي دمجت أدوات التمويل الخارجية بميزانية إجمالية قدرها 79.5 مليار يورو، و19.3 مليار يورو مخصصة للسياسة الأوروبية للجوار (European Commission, 2021). وتتضمن آلية الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI) تمويل المنح بقروض من المؤسسات المالية الأوروبية والدولية.

بواسطة برامج التنمية الدبلوماسية هذه، يهدف الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء مناطق عازلة موثوقة للمهاجرين من خلال إطلاق مبادرات تركز على الهجرة من أجل تعزيز التعاون مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الأفريقية. إضافة إلى ذلك، انخرطت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في جهود ثنائية للحد من الهجرة. وعلى الرغم من انخراط الدول الأوروبية في ترتيبات تعاونية مع مختلف الدول الأفريقية عند استقلالها الرسمي، لم يقدم الاتحاد الأوروبي مفهوم المسؤولية المشتركة فيما يتعلق بالمهاجرين كحجر أساس لهذه الاتفاقيات إلا بعد عام 2011. وكما أشرنا، نتيجة للجهود الفاشلة لإصلاح دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودمقرطتها خلال الربيع العربي، شهدت الدول الجنوبية في الاتحاد الأوروبي زيادة في عدد المهاجرين الباحثين عن اللجوء. وعلى الرغم من أن البلدان الأفريقية تمثل ثلاثة أرباع جميع حالات النزوح الداخلي الجديدة، لم تكن الأعداد المتزايدة من النازحين والمهاجرين داخل القارة الأفريقية هي التي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى طلب عقد قمة طارئة مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في عام 2015 (Mbiyozo, 15 February 2023). بل كان الدافع لتأمين حدودها وضمان سلامة منطقة شنغن هو ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى تنظيم أول اجتماع بين القارات مخصص لقضايا الهجرة وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 في فاليتا، مالط (Tawat and Lamptey, 2021). بناءً على سلسلة من مؤتمرات القمة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا حيث كانت مسألتا فرض الأمن والهجرة من بين المخاوف الرئيسية، أسفرت قمة فاليتا عن خطة عمل فاليتا المشتركة (JVAP)، مصحوبة بسرد يسلط الضوء على التحديات المشتركة والمصالح المتبادلة، بميزانية أولية قدرها 1.8 مليار يورو (Matera, 2018). ولم يستخدم الاتحاد الأوروبي القمة لمناقشة القنوات القانونية البديلة لدخول الاتحاد الأوروبي،

بل ركز، بدلاً من ذلك، على إعطاء الأولوية للعودة وإعادة الإدخـال لوقف الهجرة، في مقابل مساعدات التنمية (Matera, 2018). ومع ذلك، لا يمكن للمساعدات وحدها أن تبدأ فـي معالجة الحالة الاجتماعية والاقتصادية الفقيرة جـدًا فـي معظم البلدان الأفريقية ومنطقة الشرق الأوسـط وشمال أفريقيا، والتي تنجم عن إرث الاستغلال الاستعماري والاستعماري الجديد والسياسات النيوليبرالية المستمرة.

وبدلاً من الانفصال عن الممارسات السابقة، زادت العولمة والاعتماد الاقتصادي المتبادل من ترسيخ الاستمرارية التاريخية للإقصاء والقمع، حيث إن السلطة بيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى جانب النخب الحكومية في أفريقيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي يتم إبـرام الاتفاقيات معها. لا يمكن للمساعدات الإنمائية أن تحوّل الأنظمة الدكتاتورية إلـى دول ديمقراطية، ولا تستطيع أداة التمويل التي أنشأتها خطة عمل فاليتا المشتركة (JVAP)، أي الـصـنـدوق الائتماني للاتحاد الأوروبي المعني بالطوارئ والاستقرار ومعالجة الأسـبـاب الجذرية للهجرة غير الشرعية والنازحين في أفريقيا، أن تضمن الاسـتـقـرار الاجتماعي والسياسي (Tawat and Lamptey, 2021). يستهدف الصندوق الائتماني للاتـحـاد الأوروبـي من أجـل أفريقيا (EUTF) دول الساحل والقرن الأفريقي وشمال أفريقيا، وهي مناطق محفوفة بالعنف وانعدام الأمن الغذائي والمائي بسبب الجفاف والفيضانات المرتبطة بالمناخ بالإضافة إلى الحكومات القمعية. في إريتريا، على سبيل المثال، يعد التدريب العسكري والخدمة الوطنية إلزاميين لجميع الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و40 عاماً، وبصرف النظر عن القانون الذي يحد الخدمة الوطنية بـ 18 شهراً، فإنها غالباً ما تكون غير محددة المدة. ويشكل هذا الوضع المؤسف لانتهاكات حقوق الإنسان حافزاً للشباب الإريتريين للهجرة إلى دول الخليج أو الاتحاد الأوروبي (Human Rights Watch, 8 August 2019).

9. الإسناد الخارجي للحدود - اتفاقيات الدول الثالثة

في سعيه إلى ضمان أمن حدوده، تجاهل الاتحاد الأوروبي سجلات حقوق الإنسان السيئة والممارسات غير الديمقراطية للحكومات التي تتلقى مساعداته. تعتمد هذه الحكومات على "الهيئة المنتخبة"، وهي مجموعة مختارة من القادة المؤثرين من قطاع الأعمال والجيش والمجتمعات الدينية وغيرها من القطاعات، على عكس هيئة الناخبين من المواطنين (Volkel, 2022). ينتشر الفساد في هذه الأنظمة الاستبدادية حيث توزع الموارد على تحالف هؤلاء القادة لحماية دعمهم، مع إهمال احتياجات المواطنين على نطاق أوسع. وإذا كانت الموارد المحلية غير كافية لتمويل هذا الدعم من الهيئة المنتخبة، فيجب على الدولة الحصول على أموال خارجية. لذلك، من الممكن تأمين رأس المال الأجنبي من خلال الاستفادة من قلق أوروبا إزاء زيادة الهجرة من جنوب البحر الأبيض المتوسط، والموافقة على التماشي مع سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي التي تتضمن احتواء المهاجرين وإعادة إدخالهم.

في إطار جهوده لإنشاء نظام مراقبة (بانوبتيكون) متنقل، يستخدم الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي دولًا ثالثة كحراس يقومون بالاعتقال والاحتجاز ومنع المهاجرين من الوصول إلى الشواطئ الأوروبية والتقدم بطلب اللجوء. وتتلقى هذه الدول المساعدات والتدريب لتحسين إدارة حدودها ومنع المهاجرين من مغادرة شواطئها أو لإعادتهم قسراً إلى الموانئ. وعلى الرغم من أن القانون الدولي يحظر الإعادة القسرية، ينقل الاتحاد الأوروبي مسؤولية المهاجرين الذين يتم اعتراضهم في البحر الأبيض المتوسط إلى ميناء المغادرة أو الميناء الأصلي، أي سلطات مختلف دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Follis, 2017). ومن هذا المنظور، ليست اليونان هي التي تشكل درع الحماية لأوروبا، بل بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط والساحل الغربي لأفريقيا. وليس احتواء المهاجرين مقابل المساعدات إلا جانب واحد من الهيكلة النيوليبرالية لعدم المساواة أو التهميش، حيث تتحالف النخب في الأطراف مع النخب في الدول الرأسمالية المركزية. وهذا هو الحال بالنسبة لكل من البلدان الثلاثة التي يتم تقييمها، وهي مصر وليبيا ولبنان.

اختيرت هذه البلدان كأمثلة لاتفاقيات البلدان الثالثة لأنها تمثل ظروفاً مختلفة من حيث الهجرة والعلاقات الخارجية. تاريخياً، صُنفت مصر، الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من بين أكثر 10 دول تستقبل مساعدات خارجية أمريكية، بناءً على الاعتقاد بأن استقرارها جزء لا يتجزأ من الاستقرار الإقليمي. كما كانت أيضاً أول دولة في المنطقة توقع معاهدة سلام مع أقرب حليف للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، إسرائيل، في عام 1979. وفي حين تُعد مصر بمثابة وجهة لبعض المهاجرين وبلد مغادرة لآخرين، تُعتبر ليبيا بمثابة طريق عبور للمهاجرين، وهي تشكل نموذجاً للدولة الهشة أو الفاشلة. أمّا لبنان، فيتحرك في هذا الاتجاه مع إفلاسه المالي (Halabi and Monson, 23 August 2023; U.S. Department of State, 2022). وفي حين ادّعت كل من مصر وليبيا بوجود مهاجرين من بلدان مختلفة، يستضيف لبنان بشكل رئيسي الفلسطينيين والسوريين. وتواجه الدول الثلاث خطراً اقتصادياً، رغم التباين المالي الكبير في اتفاقياتها مع الاتحاد الأوروبي والوكالات متعددة الأطراف، وعدم طلب أي منها، في أي حال من الأحوال، معايير واضحة لحقوق الإنسان. ففي مصر، أدى قمع المعارضين، بالإضافة إلى الطرق التي تمارِس بها الدولة والجيش سيطرتهما وتوسعهما الاقتصاديين، إلى كيل الانتقادات لإدارة السيسي فضلاً عن الدعم الغربي لها. ومع ذلك، وكما هو واضح في كل من هذه الحالات الثلاث، يتفوّق الاستقرار على المخاوف بشأن سجلات حقوق الإنسان السيئة (Al Jazeera, 17 March 2024).

9.1 مصر

ساعد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، بصفته وزير الدفاع السابق والقائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية، في تدبير الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس محمد مرسي في عام 2013. ثم حصل على الرئاسة في عام 2014، وقام بتوسيع نطاق اختصاص الجيش بشكل كبير، ومنح الضباط الحق القانوني في اعتقال المدنيين ومحاكمتهم في المحاكم العسكرية (Global Detention Project, September 2018). وفيما يتعلق بالهجرة، تولت إدارة السيسي لمدة ثلاث سنوات رئاسة مبادرة طريق الهجرة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة القرن الأفريقي، المعروفة أيضًا باسم عملية الخرطوم، وكانت قد تأسست في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 كإطار تشاوري بين القارات (Volkel, 2022; European Union International Centre for Migration Policy Development, 2016). ومن خلال تكثيف الدوريات على ساحلها المتوسطي في عام 2016، وبالتالي الحد بشكل كبير من عدد القوارب المحمّلة بالمهاجرين، وإصدار القانون رقم 82 لسنة 2016

بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، حصل السيسي على الدعم المالي والإشادة من الاتحاد الأوروبي (Volkel, 2022; Egypt: Law No. 82 for 2016, 2016). وبموجب القانون رقم 82، أُنشِئت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر (NCCPIMTIP) لتكون بمثابة هيئة استشارية للسلطات والمؤسسات المعنية بالهجرة. يقع مقرها في وزارة الخارجية المصرية وتتبع لمجلس الوزراء، وتنسق جميع السياسات والمبادئ التوجيهية والبرامج المتعلقة بالهجرة غير الشرعية على المستويين الوطني والدولي. كما تعمل كوحدة إدارة أساسية لمشروع الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي (EUTF) الذي تبلغ قيمته 60 مليون يورو، "تعزيزًا للاستجابة لتحديات الهجرة في مصر" (NCCPIMTIP, 2018, Volkel, 2022).

تستضيف مصر ما يقرب من 9 ملايين مهاجر، وتعمل كدولة مغادرة لكل من المهاجرين ومواطنيها (المنظمة الدولية للهجرة، 7 أغسطس 2022). والخطوات التي اتخذتها إدارة السيسي لمعالجة مشكلة الهجرة قد مكّنت النظام من إعادة التفاوض على قرض بقيمة 12 مليار دولار مع صندوق النقد الدولي. فتم تأمين القرض في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، واستمر نظام السيسي في الاستفادة من المهاجرين للتفاوض على شروط التجارة والمساعدات (Volkel, 2022). ومع استمرار المخاوف بشأن الهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي، فإنّ إدارة السيسي، التي تدرك تماماً القيمة الاستراتيجية للاجئين والمهاجرين في التفاوض على قروض مع مؤسسات الإقراض متعددة الأطراف والاتحاد الأوروبي، تؤكد على تحديات المهاجرين المتزايدة في المنتديات الدولية (Global Detention Project, September 2018). ولقد استفادت مصر من مبادرات الهجرة في الاتحاد الأوروبي، كما تجلى في عام 2018 عندما حرّضت فرونتكس على مهمّة بناء القدرات بهدف الحد من الهجرة مع دول مجموعة فرونتكس الاستخباراتية الأفريقية (AFICA)، التي تشكّل مصر عضواً فيه (Fattah, September 2021).

مع ذلك، وعلى الرغم من الجهود المختلفة للسيطرة على الهجرة من شواطئها، فقد وصل عدد المواطنين المصريين المتقدمين بطلبات اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي في عام 2022 إلى أعلى مستوياته منذ عام 2014 (European Union Agency for Asylum, July 2022). وفي عام 2022، حصلت مصر على الدعم من الاتحاد الأوروبي لخفر السواحل، فضلاً عن حصولها على معدات المراقبة، والكاميرات الحرارية، وأنظمة تحديد المواقع لإدارة الحدود عبر الأقمار الصناعية (Lewis, 31 October 2022). والاقتصاد المصري، مثل اقتصادي تونس ولبنان، غارق في الديون. فقد تفاقمت أزمة نقص العملات الأجنبية في مصر خلال السنوات الأخيرة بسبب تراجع السياحة منذ جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الحرب الإسرائيلية على غزة، التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2023، في انخفاض الإيرادات من قناة السويس بسبب تعطّل الشحن في البحر الأحمر. وللمساعدة في معالجة أزمتها الاقتصادية، نجحت الحكومة المصرية في التفاوض على قرض بقيمة 8 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي في آذار/ مارس 2024. وكانت قيمة القرض الأصلي 3 مليارات دولار أميركي، لكن سلطات السيسي حصلت على 5 مليارات دولار إضافية (IMF, 6 March 24). وتشمل الشروط النيوليبرالية المرتبطة بالقرض التحوّلَ إلى نظام مرن لسعر الصرف، وهذا ما دفع مصر إلى تنفيذ أعلى زيادة في أسعار الفائدة على الإطلاق والسماح بإضعاف عملتها بأكثر من 38 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، تضمن الشروط تشديد السياسات المالية والنقدية، وخفض الاستثمار العام، وتشجيع وجود بيئة تعزّز نشاط القطاع الخاص، وتمكّنه من أن يصبح "محرك النمو" (IMF, 29 March 2024; IMF, 6 March 2024; Binh, 18 March 2024). جاء اتفاق الإقراض مع صندوق النقد الدولي بعد أسبوعين من موافقة أي دي كيو ADQ، وهي شركة قابضة استثمارية مقرها في أبو ظبي، على استثمار 35 مليار دولار أمريكي في مصر، وقد أقر صندوق النقد الدولي بأنها «خففت من ضغوط ميزان المدفوعات على المدى القريب» (IMF, 29 March 2024; Lewis, 6 March 2024).

وفي مواجهة ضغوط متزايدة على ميزان المدفوعات مع أقساط وفوائد تبلغ نحو 42.3 مليار دولار مستحقة خلال عام 2024، تلقت الحكومة المصرية التي تعاني من نقص السيولة، 10 مليارات دولار مبدئيًا من شركة أي دي كيو ADQ لسد النقص الفوري (The New Arab Staff, 9 February 2024; Hassan, 5 March 2024). ومن خلال تعزيز احتياطيات مصر المتعثرة من النقد الأجنبي وسد الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار صرف السوق السوداء، يهدف استثمار صندوق الثروة السيادية الإماراتي إلى تطوير 170 مليون ميل مربع من شبه جزيرة رأس الحكمة، الواقعة غرب الإسكندرية على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط. ويمثل المشروع أكبر استثمار أجنبي مباشر في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا حتى الآن، ويهدف إلى إنشاء مجتمع منتجعات متميز ومركز مالي ومنطقة حرة ومطار تسيطر عليه السلطات الإماراتية. وتماشياً مع الليبرالية الجديدة، تسعى أي دي كيو ADQ إلى حشد الدعم من الشركاء المصريين والدوليين من القطاع الخاص في تطوير رأس الحكمة، مع احتفاظ الحكومة المصرية بحصة تبلغ 35% (Myles, 26 February 2024; Akintade, 24 February 2024; ADQ, 23 February 2024).

بالإضافة إلى هذا المشروع الاستثماري الخارجي، حصل نظام السيسي في آذار/ مارس 2024 على حزمة من القروض والمنح من الاتحاد الأوروبي بقيمة 8 مليارات دولار أميركي، كجزء من الاتفاقية المعروفة بالإعلان المشترك بشأن الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبي (European Commission, 17 March 2024). وفي

إطار جهوده المتواصلة للحد من تدفقات الهجرة إلى أوروبا، من المتوقع أن يقدم الاتحاد الأوروبي المساعدات لمصر لتقوية حدودها، وخاصة مع ليبيا، لأنها تظل نقطة عبور رئيسية للمهاجرين الساعين إلى عبور البحر الأبيض المتوسط. وسيساعد الاتحاد الأوروبي مصر أيضاً في استضافة ما يُقدر بنحو 500 ألف سوداني وصلوا بعد اندلاع الحرب في نيسان /أبريل 2023 (Al Jazeera, 17 March 2024; Associated Press, 17 March 2024). ومن الواضح أن استقرار مصر يشكل أولوية مشتركة للاعبين الإقليميين والدوليين على حد سواء. فقد قدمت الولايات المتحدة أكثر من 50 مليار دولار من المساعدات العسكرية و30 مليار دولار من المساعدات الاقتصادية منذ عام 1978. وفي عام 2022، طلبت الولايات المتحدة توفير 410 مليون دولار أمريكي تستمر حتى 30 أيلول/ سبتمبر 2024 وذلك لسداد تكاليف تعزيز أمن الحدود لكل من الأردن ولبنان ومصر وتونس وسلطنة عمان (U.S. Department of State Bureau of Near Eastern Affairs, 29 April 2022; U.S. Senate, 19 December 2022). ولا تقف مصر وحدها في سعيها إلى دبلوماسية الهجرة، أو ابتزاز قضية الهجرة، لضمان المشاركة في سياسات تحرير التأشيرات في الاتحاد لأوروبي وفي التمويل الثنائي ومتعدد الأطراف مع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ومؤسسات بريتون وودز. علاوة على ذلك، على غرار العديد من الأنظمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تتردد مصر في دمج اللاجئين والمهاجرين رسمياً في مجتمعها خوفاً من أن تؤدي مثل هذه الإجراءات إلى تقليل المساعدات الدولية (Norman, 2019). تشبه معاملة مصر للمهاجرين "سياسة اللاسياسة" في لبنان، حيث تفشل الدولة بالاعتراف رسمياً بالمهاجرين أو ترفضه، وبالتالي تتجنب الالتزام بتقديم الخدمات لهم. فبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (تشرين الثاني/نوفمبر 2022)، لا يتمتّع المهاجرون في مصر عمومًا بإمكانية الحصول على اللجوء، وبالتالي هم معرضون لخطر الترحيل. وقد تقوم الشرطة والجيش المصريان باعتقال المهاجرين بسبب دخولهم بشكل غير نظامي، وقد يتم احتجازهم لفترة تعسفية وغير محددة (Global Detention Project, September 2018). لم تستثمر مصر في مراكز احتجاز مخصصة للمهاجرين؛ وبالتالي، غالباً ما يتم القبض على المهاجرين، بما في ذلك الأطفال والقاصرين غير المصحوبين بذويهم، واحتجازهم في سجون ومراكز شرطة مكتظة وغير صحية في انتظار الترحيل (Global Detention Project, September 2018; Global Detention Project, 2022). ولا تستطيع المنظمات غير الحكومية المحلية الوصول إلى مرافق الاحتجاز هذه، وفي كثير من الأحيان تُمنع مفوضية اللاجئين من الوصول إلى المهاجرين المحتجزين (Global Detention Project, September 2018; Fattah, September 2021).

إضافة إلى ذلك، أصدرت إدارة السيسي قوانين وسياسات متتالية منذ عام 2014، تقيد بشكل ملحوظ أنشطة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني وجماعات المناصرة. فلم تعد حركة التضامن مع اللاجئين (RSM)، التي أنشأها نشطاء وأطباء ومحامون في عام 2013 لمساعدة المهاجرين المحتجزين على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، موجودة (Global Detention Project, September 2018). كما تقيد القوانين والسياسات الموضوعة في ظل نظام السيسي التجمع السلمي وكذلك البحث الأكاديمي، مما يحد من إنتاج المعلومات عن المهاجرين ونشرها في مصر (Fattah, September 2021; European Union Agency for Asylum, July 2022). ولا يتم الحفاظ بشكل جيد على الإحصاءات الرسمية المتعلقة بممارسات الدولة تجاه المهاجرين، مثل عدد الأشخاص المعتقلين على الحدود، ومدة الاحتجاز، وعدد عمليات الترحيل، أو نشرها علنًا، كما هو الحال أيضاً في دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Fattah, September 2021). تبدو مصر وكأنها واجهة إنسانية في حين تحتفظ بسجل مروّع في مجال حقوق الإنسان، وهذا تمييز تحمّلته ليبيا أيضاً، وهي شريك آخر للاتحاد الأوروبي في إدارة الحدود انضمت إلى صفوف الدول الفاشلة أو الهشة بعد اغتيال الرئيس معمر القذافي على يد قوات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في عام 2011.

9.2 الدولة الفاشلة أو الهشة

بشكل عام، تشير الدولة الفاشلة إلى الدولة القومية التي فقدت السيطرة على أجزاء من أراضيها وأصبحت الحكومة فيها غير قادرة على توفير الخدمات الأساسية والأمن لمواطنيها. أما العوامل التي تساهم في تفكك وانهيار سلطة الدولة وانعدام قدرتها على أداء واجباتها الأساسية فتشمل الانهيار الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي، والحرب الأهلية، وضعف المؤسسات. يزعم روتبرج (2003) أن فشل الدول القومية يأتي من معاناتها من العنف الداخلي إلى الحد الذي تفقد فيه الحكومة شرعيتها. فلا تعود الدولة قادرة على توفير الأمن لمواطنيها والسيطرة على حدودها. وتشمل العوامل المشتركة الأخرى للدول الفاشلة غياب النظام القضائي العادل أو النظام السياسي الذي يتسامح مع المعارضة، والمنافسة على المناصب العامة، وغيرها من الحقوق المدنية الأساسية (Rotberg, 2003). ونجد هذه الجوانب الأخيرة من الدولة الفاشلة، وربما بشكل مقصود، في معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي مختلف أنحائها. وبالمثل، يُعرّف مركز بحوث دول الأزمات (آذار /مارس 2006) الدولة الفاشلة بأنها الدولة التي لم تعد قادرة على أداء وظائف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير الأمن الأساسي، وليس لديها سيطرة فعّالة على أراضيها وحدودها. وقد كان الاهتمام بفشل الدولة واضحاً خلال الاستعمار عندما تدخلت القوى الاستعمارية الأوروبية في الدول الفقيرة

والضعيفة لوقف الاضطرابات الاجتماعية أو الاضطرابات التي اعتبرتها تهديداً لمصالحها التجارية ولاستقرارها (di John, January 2008; Dorff, April 2000). وتوفر الدول الضعيفة فرصة للتوسع الإقليمي من قبل القوى الخارجية (di John, January 2008; Dorff, April 2000). ويتجلى هذا الاستغلال الانتهازي في المراقبة فوق الوطنية التي يمارسها الاتحاد الأوروبي وفي اتفاقيات الدول الثالثة التي ترافق حدوده عبر الإقليمية.

تتمكن أغلب الدول من الاحتفاظ ببعض مستويات الأداء الوظيفي. لذلك، فشل عدد قليل جداً من الدول بشكل تام، وتم استبدال مصطلح "الفاشلة" بكلمة "هشة" بشكل متزايد. ومع ذلك، يتعلق هذا التغيير إلى حد كبير بالدلالات. فعلى سبيل المثال، تستخدم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) مصطلحي "الفاشلة" و"الفشل" في تعريفها للدولة الهشة. وتؤكد الوكالة (USAID) أن "مصطلح الدول الهشة يشير إلى مجموعة واسعة من الدول الفاشلة، أو المنهارة، أو التي في طور التعافي، والتي لا تستطيع أو لا ترغب في ضمان توفير الأمن والخدمات الأساسية بشكل كاف لجزء كبير من سكانها، وحيث تكون شرعية الحكومات موضع شك" (International Labour Organisation, 2016). هذا التعريف الذي قدمته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لا يعالج لغته أو يوضحها بقوله "لا تستطيع أو لا ترغب"، على الرغم من أن القضية التي يثيرها جوهرية. فإذا قررت بعض الدول عدم الوفاء بوظائف محددة بهدف معاقبة أو مكافأة أعضاء أو مجموعات من سكانها، من خلال تقديم خدمات غير متساوية، فلا تُعتبر هذه الدول فاشلة أو هشة، بل إنها تعمل وفقاً لتصميمها.

وتبدو بعض التعريفات الأخرى معيبة أيضاً. فعلى سبيل المثال، يعرّف البنك الدولي الهشاشة بأنها "حالة أو وضع نظامي يتميز بمستوى منخفض للغاية من القدرة المؤسسية والحوكمة، يعوق بشكل كبير قدرة الدولة على العمل بشكل فعّال والحفاظ على السلام وتعزيز لتنمية الاقتصادية والاجتماعية" (World Bank, 2024). بدأ البنك الدولي في عام 2011 باستخدام لغة "الأوضاع" الهشة بدلاً من الدول الهشة أو الفاشلة. وقد أنشأت مجموعة البنك الدولي (WBG)، التي تتألف من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، ووكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، نظامَ تصنيف للأوضاع الهشة والصراعات (FCS). وفي تصنيفهم للأوضاع الهشة والصراعات، يتم تحديد الصراع أو تعريفه على أنه:

حالة من الانعدام الحاد للأمن ناجمة عن استخدام القوة المميتة من قبل مجموعة - بما في ذلك قوات الدولة، أو الجماعات المنظمة غير الحكومية، أو غيرها من الكيانات غير النظامية - لغرض أو دافع سياسي. وقد تكون هذه القوة من جانبين ـ تنطوي على اشتباك بين عدة أطراف منظمة ومسلحة، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى إلحاق أضرار جانبية بالمدنيين ـ أو من جانب واحد - حيث تستهدف مجموعةٌ المدنيين على وجه التحديد (World Bank, 2024).

ومن أجل توفير معلومات أفضل لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية، تقوم مجموعة البنك الدولي سنويا بإنشاء قائمة بالبلدان المتأثرة بالهشاشة المؤسسية والاجتماعية وحالات الصراع، ومع ذلك، يبدو أن نظام التصنيف حصري. فمثلًا، سوريا واليمن، اللتان أُدرِجتا على قائمة الصراعات، غير مدرجتين على قائمة الهشاشة المؤسسية والاجتماعية، على الرغم من استيفائهما لهذه المعايير. وبينما يُشار إلى لبنان وليبيا على أنهما من البلدان التي تعاني من الهشاشة المؤسسية والاجتماعية، من الممكن أيضاً أن تتدرج كل من ليبيا و لبنان على قائمة البلدان التي تعاني من الصراع (World Bank, 2024).

9.3 ليبيا

أدى الفراغ في السلطة الذي أعقب مقتل القذافي إلى ظهور فصائل متحاربة وعنف طائفي وسياسي وميليشياوي. وفي ظل هذه الفوضى وانعدام القانون، سعى مئات الآلاف من المهاجرين، وخاصة من إريتريا والنيجر ومصر والسودان وتشاد ونيجيريا، إلى العبور عبر ليبيا للانطلاق في طريق وسط البحر الأبيض المتوسط وصولًا إلى الاتحاد الأوروبي، وغالباً مالطا وإيطاليا. وبحسب المنظمة الدولية للهجرة (6 مارس/آذار 2024)، يبقى هذا الطريق هو أخطر طريق للهجرة البحرية في العالم. في عهد القذافي، أبرمت ليبيا ومستعمِرتها السابقة إيطاليا اتفاقيات ثنائية بشأن الهجرة، مثل معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون لعام 2008 (Phillips, 2020). وبموجب هذه المعاهدة، احتجزت ليبيا المهاجرين مقابل التمويل، ومارست إيطاليا عمليات الصد (Phillips, 2020; Menguaslan and Arman, 2 February 2022) . بالإضافة إلى مساعدتها في تعزيز أمن الحدود الليبية (Menguaslan and Arman, 2 February 2022). وفي إطار اهتمامها بالحد من الهجرة، شكلت إيطاليا تحالفات مع الميليشيات في ليبيا لمنع مغادرة القوارب (Ceretti, 13 March 2023; Human Rights Watch, 21 January 2019; Odysseus Network, 2017; Phillips, 2020). لا شك أن هذا التوجه الأمني الفريد من نوعه من جانب الاتحاد الأوروبي وإيطاليا معيب لعدة أسباب، أحدها أنه لم يقدّم المساعدة الكافية والدعم التعاوني لتعزيز قدرات ليبيا على التعامل مع العدد الهائل من المهاجرين وضمان حقهم في الوصول إلى الحماية (Menguaslan and Arman, 2 February 2022).

تشكل المشاكل العديدة التي يفرضها عدم الاستقرار في ليبيا تحدياً يصعب التغلب عليه. لقد أدى انهيار المؤسسات السياسية للدولة، إلى جانب التركيز الوحيد للاتحاد الأوروبي على فرض الأمن، إلى تسهيل الهجرة. يستغل العديد من المقاتلين في ليبيا المهاجرين ويستفيدون منهم أثناء تنقلهم في جميع أنحاء البلاد، مما خلق اقتصادا غير رسمي للمهاجرين. ويعاني اللاجئون والمهاجرون من الضرب والتعذيب والاغتصاب والابتزاز والتجويع والسرقة والاسترقاق والعبودية الملزمة من قبل لاعبين متنوعين يشاركون في إساءة معاملتهم، بما في ذلك المهربون والميليشيات والسجون الحكومية وسلطات الاحتجاز (U.S. Department of State Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, 2017; Kuschminder, 6 August 2020; The America Team for Displaced Eritreans, 2023). وغالباً ما تتحكم الميليشيات بمراكز الاحتجاز المكتظة وغير الصحية، لأنها يمكن أن تستفيد من ابتزاز المهاجرين مالياً (Phillips, 2020). نظراً لسجلها المروع في انتهاك حقوق الإنسان، فشلت ليبيا في تحقيق وضع "بلد ثالث آمن" لإعادة المهاجرين. ومع ذلك، استهدف الاتحاد الأوروبي ليبيا بالمساعدة لاحتواء المهاجرين بشكل مستمر.

أنشأت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)، التي تشكلت في عام 2011 لمساعدة السلطات الانتقالية في أعقاب وفاة القذافي، حكومةَ الوفاق الوطن (GNA) ومقرها طرابلس في عام 2015 كحكومة مؤقتة أو انتقالية. وقد حصلت حكومة الوفاق الوطني على دعم مالي وأسلحة من تركيا وإيطاليا وقطر (Robinson, 18 June 2020). كما استهدف الاتحاد الأوروبي حكومة الوفاق الوطني بالمساعدات الرامية إلى تقليل أعداد المهاجرين المغادرين من الشواطئ الليبية. فبموجب السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، أُنشِئت بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة على إدارة الحدود الليبية (EUBAM) في عام 2013، وذلك لتعزيز الأمن على حدود البلاد (Radienovic, 2019). وكان أحد أهداف هذه البعثة المدنية المعنية بسياسة الأمن والدفاع المشتركة في ليبيا، ومقرها طرابلس، إنشاء استراتيجية وطنية خاصة بالإدارة المتكاملة للحدود (IBM) وتدريب قوات شبه عسكرية بشكل أساسي بهدف تعزيز القدرات التشغيلية لحرس الحدود وخفر السواحل البحري الليبي (Rettman, 18 November 2013; EUBAM, 15 September 2021). مُدِّدت مهمة بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة على إدارة الحدود الليبية (EUBAM) حتى عام 2020 بميزانية تشغيلية قدرها 61 مليون يورو لمدة 18 شهراً من كانون الثاني/يناير 2019 إلى حزيران/يونيو 2020. وخلال هذه الفترة، قام صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني أيضاً بتمويل دعم الإدارة المتكاملة للحدود والهجرة في ليبيا بمبلغ 46.3 مليون يورو (Radienovic, 2019). وجَدد مجلس الاتحاد الأوروبي مهمة بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة على إدارة الحدود الليبية (EUBAM) لمدة عامين على التوالي، أولاً من حزيران/يونيو 2021 حتى حزيران/ يونيو 2023 بميزانية قدرها 84.85 مليون يورو، ومرة أخرى من تموز/يوليو 2023 حتى تموز/يونيو 2025 بميزانية لم تُنشر بعد (EUBAM, 15 September 2021; European Council, 26 June 2023).

بالإضافة إلى الـ 700 مليون يورو المخصصة لليبيا منذ عام 2015 من خلال آليات تمويل مختلفة، قدم الاتحاد الأوروبي وإيطاليا التدريب والقوارب والمعدات لخفر السواحل والبحرية الليبية، وهي قوة عاملة بالوكالة عن الاتحاد الأوروبي، تهدف إلى اعتراض القوارب المغادرة من ليبيا (Human Rights Watch, 21 January 2019; European Council, 26 June 2023; Khan, 9 April 2024). وعلى غرار بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة على إدارة الحدود الليبية (EUBAM)، قامت عمليات القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (EUNAVFOR MED) بتدريب مئات من حرس الحدود الليبيين على البحث والإنقاذ البحري، والأمن الجوي، وفحص جوازات السفر، من بين قضايا أخرى (EUBAM, 15 September 2021). وتعمل فرونتكس أيضاً بالتعاون مع خفر السواحل الليبي (Panebianco, 18 December 2020). إنّ نهج الإسناد الخارجي في التعامل مع الهجرة يمكّن الاتحاد الأوروبي من التخلي عن مسؤوليته في تنسيق عمليات الإنقاذ في البحر (Human Rights Watch, 21 January 2019).

علاوة على ذلك، تمّت مساعدات الاتحاد الأوروبي لليبيا من عام 2013 إلى عام 2023 خلال فترة لم يشرف فيها صندوق النقد الدولي (IMF, 12 June 2023). وعادةً يلزم التقيد باتفاقات صندوق النقد الدولي للتأهل للحصول على المساعدة الثنائية أو القروض المصرفية الخاصة أو التمويل من المؤسسات المالية الإنمائية الإقليمية. ولم يستأنف صندوق النقد الدولي مراقبته لليبيا إلا في عام 2023، مع التركيز على استخدام احتياطيات البلاد الضخمة من النفط والغاز لتنويع قاعدتها الاقتصادية وتعزيز نمو القطاع الخاص، وهو جانب رئيسي من جوانب الليبرالية الجديدة (IMF, 12 June 2023). وفي حين يؤكد صندوق

النقد الدولي أن التنفيذ الناجح للإصلاحات الهيكلية مرهون بتحقيق بيئة سياسية وأمنية مستقرة، يبدو وجود مثل هذه البيئة بعيد المنال (IMF, 12 June 2023).

على غرار حكومة الوفاق الوطني (GNA)، أُنشِئت حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة/الانتقالية (GNU) الأحدث ومقرها طرابلس بشكل أساسي، من خلال جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) في آذار/ مارس 2021. وفي حين كان الهدف هو توحيد حكومة الوفاق الوطني في طرابلس مع منافستها، حكومة آل ثاني الثانية ومقرها طبرق، إلا أن الانقسامات السياسية العميقة داخل البلاد وهشاشة مؤسسات الدولة في طرابلس لا تزال قائمة. علاوة على ذلك، فإن حكومة الوحدة الوطنية المعترف بها دولياً، والتي تتلقى الدعم من ميليشيات مختلفة، ليست وحدها في محاولاتها لتعطيل أنشطة تهريب المهاجرين بهدف تأمين المساعدات الأوروبية. ففي البحر، ورد أنه تم سحب المهاجرين إلى الشواطئ الليبية من قبل الميليشيا الموالية لقائد الجيش الوطني الليبي (LNA) خليفة حفتر، الذي تتمركز قواته الشرقية في طبرق بدعم من مصر وروسيا وفرنسا والإمارات العربية المتحدة (Boussel, 10 August 2023). ورغم عدم الاعتراف بهذه الحكومة دولياً، يبدو أن حفتر منخرط في جهود الانسحاب هذه للحصول على الدعم والتمويل من الاتحاد الأوروبي. ولتأمين إيرادات إضافية، تشارك الميليشيات الداعمة للفصيلين في الاتجار بالبشر وتهريب النفط، دون احتساب مليارات الدولارات من عائدات النفط (Aftandilian, 27 March 2024). ينخر الفساد السياسيين في كل من حكومة الوحدة الوطنية والجيش الوطني الليبي، حيث يسعى كل منهما إلى الاستمرار في الوصول إلى موارد النفط والديزل في ليبيا. ويبدو أن أهداف الحكومات المتنافسة وأصحاب المصالح النخبة قد تحققت من خلال الوضع الراهن (Aftandilian, 27 March 2024). فهذه المصالح المتجذرة تَحول دون تشكيل حكومة موحدة مسؤولة عن توزيع الخدمات الأساسية، والإشراف على إجراء انتخابات وطنية شفافة. وعلى نحو مماثل، تستعصي المصالح الراسخة للنخب في لبنان على الحل، حيث أصبحت مؤسسات الحوكمة الرسمية ضعيفة بسبب الفساد وخطوط الدعم الطائفية.

9.4 لبنان

في أعقاب الحرب الأهلية التي اندلعت بين عامي 1975 و1990، لم تكتف النخبة الطائفية بالاقتراض دون قيود، بل أساءت إدارة الأموال، التي ادَّعت أنها ستُستخدم لإعادة بناء البلاد، وأساءت استخدامها (Blair, 23 January 2022). حالياً، يبلغ إجمالي الدين الخارجي للبنان نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي 356.47، وهو ما يجعله من بين البلدان ذات الدين العام الأعلى نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم (IMF, 13 April 2024; Statista, 10 April 2024). فقد شهد لبنان خراباً اقتصادياً بسبب سوء إدارة حكومته المركزية الضعيفة وفسادها. وفي أواخر عام 2019، بينما بلغت الأزمة المالية في لبنان ذروتها، أدى عدم كفاءة الحكومة في معالجة قضايا مثل حرائق الغابات ونقص الغاز والخبز، بسبب مشكلة السيولة بالدولار الأمريكي، إلى اندلاع انتفاضة 17 تشرين الأول/ أكتوبر، وهي ثورة واسعة النطاق ضد الطائفية المتجذرة والسياسات النيوليبرالية التي فضّلت النخبة. وأثار إعلان الحكومة عن فرض ضرائب رجعية عالية، بما في ذلك فرض ضريبة على تطبيق واتساب، احتجاجات واسعة النطاق في جميع أنحاء البلاد، تعكس السخط العام تجاه الطبقة السياسية والاقتصادية الحاكمة. وقد قمعت الحكومة هذه الاحتجاجات بشدة. وبعد فترة وجيزة، انهار النظام المصرفي وسط أزمة سيولة حادة وانخفاض سريع في قيمة الليرة اللبنانية. وتضم البلاد أيضاً أحد أعلى معدلات التضخم على مستوى العالم، بمتوسط 171.2 في المائة في عام 2022. وقد أفقرت هذه الظروف المالية المواطنين اللبنانيين، حيث قُيّدت عمليات سحب العملات الأجنبية وضعفت المدخرات والقدرة الشرائية (World Bank, 16 May 2023; Salhani, 18 May 2024).

تعرض الاقتصاد اللبناني المتدهور لمزيد من الدمار بسبب الانفجار الهائل لسماد نترات الأمونيوم في 4 أغسطس/ آب 2020 في مرفأ بيروت، حيث تم تخزينه في مستودع بلا مبالاة لسنوات. وكان هذا الانفجار أحد أكبر الانفجارات غير النووية في التاريخ، حيث أدى إلى تضرر وتدمير مبانٍ على بُعد أميال من الميناء، مما أسفر عن تشريد مئاتٍ الآلاف، وإصابة ما يقدر بنحو 6500 شخص، ووفاة أكثر من 220 شخصًا (Al Jazeera, 4 August 2024). وتتجلى المشكلة السياسية الحقيقية في لبنان في عدم محاسبة أحد على هذه الكارثة. وفي حين تختلف التقديرات المتعلقة بالنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، تفيد مجموعة البنك الدولي بأن الفقر في لبنان قد تضاعف بأكثر من ثلاث مرات منذ عام 2012 (World Bank Group, 23 May 2024). كما تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن 44% من السكان يعيشون في فقر، مع ارتفاع معدل الفقر في أجزاء من شمال لبنان، المحاذية لسوريا، إلى 70%. تركت الأزمة الاقتصادية طويلة الأمد 9 من كل 10 سوريين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر في عام 2022 (World Bank Group, 23 May 2024). ويجد هؤلاء المهاجرون أنفسهم في وضع مبهم وغير مستقر، حيث من المناسب في كثير من الأحيان إلقاء اللوم بسبب الإخفاقات الاقتصادية على أضعف أفراد المجتمع، أي في هذه الحالة، السوريين.

مع بداية الحرب في سوريا عام 2011، رحب اللبنانيون بالسوريين في البداية. لكن، مع تفاقم الصراع، غيّر لبنان موقفه القائم على الحدود المفتوحة. في البداية،

فوّضت الدولة إدارة شؤون اللاجئين إلى البلديات، التي تأثرت استجابتها للاجئين بموقعها الجيوسياسي داخل البلاد (Kikano, 2021). وكان اللاجئون عرضةً لمستويات متفاوتة من الغموض المؤسسي والقرارات التي تُنفَّذ بشكل تعسفي على مستويي الوزارات والبلديات، ما أدى إلى إنشاء شبكة معقدة من البيروقراطيات وجد المهاجرون صعوبة في التنقل عبرها. وقد أدت هذه الهيكلية الناتجة التي تعكس ضعف جهاز الدولة، إلى حرمان المهاجرين من طريق واضح وميسَّر للحصول على وضع قانوني (Nassar and Stel, 2019). علاوة على ذلك، يمكن أن يُعزى الفشل الأولي للدولة وعدم قدرتها على تشكيل سياسات حكومية موحدة تجاه اللاجئين السوريين إلى وجهات النظر المتنافسة والنزاع الطائفي بين السنّة والشيعة والمسيحيين والدروز. غالباً ما يتم توزيع الخدمات والموارد على مجتمع معين في محاولة لكسب الولاء، ولذلك، يسعى اللاعبون السياسيون إلى حلفاء خارجيين وتمويل خارجي لحماية مصالحهم وبالتالي ضمان الاستمرارية لقوة كل مجموعة (Fakhoury, 2014). إنّ استجابة لبنان المبكرة المتغيرة لتدفق السوريين الفارين من الحرب سلّطت الضوء على ديناميكياته السياسية متعددة الطوائف، وحكومته المركزية الضعيفة، واقتصاده المفلس. فقد ظل السوريون خاضعين لسياسات غير متماسكة حتى عام 2014.

في تشرين الأول/ أكتوبر 2014، أصدرت الحكومة اللبنانية ورقة سياسات بشأن نزوح اللاجئين السوريين، تهدف إلى الحد من عدد المهاجرين السوريين من خلال تنفيذ تدابير أمنية أكثر صرامة، وبالتالي الحد من إمكانية الدخول وتشجيع العودة. صُمِّمت خطة لبنان للاستجابة للأزمة (LCRP)، التي اعتُمِدت في عام 2015، بهدف تنفيذ ورقة السياسات هذه (Nassar and Stel, 2019). وكمبادرة مشتركة بين حكومة لبنان والشركاء الدوليين والوطنيين، هدفت الخطة إلى تطوير استراتيجية طويلة الأمد ومتعددة السنوات لضمان حماية اللاجئين السوريين، الذين تشير إليهم الحكومة اللبنانية باسم "النازحين"، وتقديم المساعدة الفورية للفئات الضعيفة من السكان (حكومة لبنان والأمم المتحدة، يناير/كانون الثاني 2021). ومع ذلك، فُرِضَت قواعد صارمة جديدة على السوريين للحصول على التأشيرات والإقامات. وعلى الرغم من أن اللاجئين يحق لهم الحصول على المساعدات بمجرد التسجيل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإنّ الاتفاق المبرم عام 2003 بين لبنان والمفوضية صنّف لبنان كدولة عبور وليس دولة لجوء (Kikano, 2021). وفي غياب إجراءات اللجوء الوطنية، طلب لبنان في عام 2015 من المفوضية التوقف عن تسجيل اللاجئين السوريين، فقيّد ذلك بشدة قدرتهم على التقدم بطلب للحصول على الإقامة القانونية (European Union, 6 July 2023).

كان الهدف الأساسي للحكومة اللبنانية هو منع السوريين من الحصول على وضع قانوني في لبنان. وكما هو الحال في مصر، لم يدمج لبنان اللاجئين والمهاجرين في مجتمعه رسمياً. فقد كان الاعتقاد السائد أن جعل الحياة لا تطاق بالنسبة للسوريين سيؤدي إلى تقليص أعدادهم. ولسوء الحظ، فإن المنطق المعيب هذا واستراتيجية الاستبعاد شائعين في الدول المضيفة ذات الهيكليات الحكومية الهشة (Kikano, 2021). وعلى العكس من ذلك، تستخدم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وغيرها من البلدان ذات المؤسسات الحكومية القوية آليات بيروقراطية وقانونية كجزء من استراتيجية لردع المهاجرين واستبعادهم. وفي كلتا الحالتين، تهدف الدول إلى إقناع مواطنيها بالنظر إلى المهاجرين على أنهم تهديد أمني.

بدلاً من تأطير محنة السوريين الفارين من الحرب على أنها أزمة إنسانية، هدفت الحكومة اللبنانية إلى تصويرهم على أنهم عبء وتهديد أمني (Nassar and Stel, 2019). ومن خلال صرف الانتباه عن فشلها في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية المطولة، مثل نقص إمدادات المياه والكهرباء، وعدم كفاية الرعاية الصحية والمرافق التعليمية، سعت الحكومة إلى إلقاء اللوم على المهاجرين في زيادة الضغط على البنية التحتية المهترئة بالأصل. ومن خلال استخدام السوريين ككبش فداء، وتفاقم التوترات بين المواطنين اللبنانيين واللاجئين، استغلت الحكومة الوضع في الوقت نفسه لتحصيل المساعدات الدولية (Pelayo, 2018). لم يكن استغلال قضية الهجرة لسحب المساعدات من الاتحاد الأوروبي دافعاً في البداية لاستبعاد المهاجرين في مجتمعات مثل لبنان أو مصر. ومع ذلك، سرعان ما أدركت الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنها تستطيع الاستفادة من مخاوف الاتحاد الأوروبي المتزايدة بشأن تدفق المهاجرين لمصلحتها الاقتصادية. وأدركت أن الدولة التي تتماشى مع سياسات الاتحاد الأوروبي لمنع الهجرة تحصل على المساعدات (Norman, 2019). وبالتالي، أصبح لبنان أيضاً شريكاً استراتيجياً للاتحاد الأوروبي في احتواء المهاجرين.

كما هو الحال في ليبيا ومصر، أصبح تأمين المساعدات الأوروبية أمراً بالغ الأهمية للنخب الحاكمة في لبنان، التي تواجه انهياراً اقتصادياً يهدد بقاءها. فمنذ أكثر من عقد من الزمن، أصبح لبنان غير مجهز بشكل جيد للتعامل مع أعداد المهاجرين المتزايدة، ما أدى إلى زيادة القلق والتوتر في الاتحاد الأوروبي. وبسبب قلقه إزاء عجز لبنان عن إدارة التدفق الهائل للسوريين واحتمال زيادة الهجرة إلى أوروبا، أعطى الاتحاد الأوروبي الأولوية باستمرار للحفاظ على استقرار الدولة، متجاهلاً القضايا عميقة الجذور المتعلقة بالسياسة الطائفية، والحاجة الملحة لإصلاح هذا النظام المختل (Fakhoury, 2014). كما تجاهل الاتحاد الأوروبي مراراً وتكراراً انهيار العملية الديمقراطية، وإضفاء الطابع المؤسسي على السلطة الاستبدادية، والتطبيق التعسفي للقانون في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففرض الأمن على حدودها يتفوّق على هذه المخاوف، على الرغم من الالتزام الخطابي بالحرية والديمقراطية.

في السنوات السبع الأولى بعد بدء الحرب السورية في عام 2011، منح الاتحاد الأوروبي 1.2 مليار يورو للبنان من خلال أدوات مختلفة، مع مضاعفة هذا المبلغ في السنوات التالية (Pelayo, 2018). فبين عامي 2011 و2021، تلقى لبنان 8,807 مليار دولار أميركي من مساهمات الجهات المانحة المختلفة، بما في ذلك دعم خطة لبنان للاستجابة للأزمة (LCRP) حكومة لبنان والأمم المتحدة، يناير/كانون الثاني 2021. لكن المساءلة ضئيلة بشأن إنفاق هذه الأموال، مع انعدام الشفافية أمام المواطنين اللبنانيين. وتستمر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المزمنة، كما تستمر لعبة اللوم - حيث يواصل المسؤولون الحكوميون وصف السوريين بأنهم عبء على الموارد ويطالبون بترحيلهم الفوري، بحجة أن الإعادة القسرية أو عودة السوريين إلى سوريا من شأنها أن تُريح الاقتصاد اللبناني (الصغير ومشروع اللاجئون=شركاء، أيلول /سبتمبر 2020). وحتى البطريرك بشارة بطرس الراعي، الذي يرأس أكبر طائفة مسيحية في لبنان، يتفق مع موقف الحكومة القائل بأن السوريين يساهمون في المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلاد من خلال التنافس مع اللبنانيين على سبل عيشهم. ومتجاهلاً سلامة السوريين، يؤكد البطريرك بشارة أنه يجب إعادتهم وتقديم المساعدة لهم هناك (Davies, 13 April 2023).

تدّعي الحكومة أن لبنان ليس من الموقعين على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبالتالي فهو غير ملزم بالامتثال لمبدأ عدم الإعادة القسرية المعترف به دولياً، الذي يحظر الإعادة القسرية أو طرد اللاجئين إلى أماكن قد تتعرض فيها حياتهم وحرياتهم للخطر (الصغير ومشروع اللاجئون=شركاء، أيلول /سبتمبر 2020). ونتيجة لذلك، سعت الحكومة اللبنانية إلى طرد السوريين (Kikano, 2021،) مؤكدةً أنها ليست دولة لجوء، بل دولة عبور (الصغير ومشروع اللاجئون=شركاء، أيلول /سبتمبر 2020). لكن هذا الادعاء مضلّل، إذ يستضيف لبنان نحو 1.5 مليون سوري، وهو في الواقع أكبر عدد من اللاجئين للفرد الواحد في العالم (UNHCR, 2016; Nassar and Stel, 2019). وقد يرتفع عدد الفلسطينيين في لبنان، الذي يستضيف أصلاً موجات متتالية من اللاجئين الفلسطينيين، بسبب هجوم إسرائيل على غزة، الذي وصفه خبراء الأمم المتحدة بأنه يبلغ مستوى الإبادة الجماعية (Farge, 26 March 2024).

منذ النزوح الأول للفلسطينيين إثر تأسيس إسرائيل في عام 1948، حظر لبنان اندماجهم القانوني في المجتمع اللبناني، كما فعل مع السوريين. فحالياً يوجد ما يُقدر بنحو 250 ألف فلسطيني يقيمون في 12 مخيماً معزولاً غير قادرين على العمل كمهنيين في المجتمع اللبناني أو امتلاك العقارات أو الذهاب إلى المدرسة (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تموز/ يوليو 2023). كذلك، مُنع السوريون من العمل المهني واقتصر عملهم على العمل القانوني في القطاع ذي الدخل المنخفض. إضافة إلى ذلك، وبسبب استمرارية المخيمات والمشاكل المرتبطة بما هو خارج حدودها، ولأن الفلسطينيين يحكمونها بشكل مستقل وتتنازع عليها فصائل مختلفة، حظر لبنان إنشاء مخيمات رسمية للسوريين (Cordall, 6 January 2024; Kikano, 2021). وتوافق معظم الأحزاب السياسية في لبنان على سياسة عدم إقامة المخيمات للسوريين، خوفاً من مواقع التطرف والعسكرة (Kikano, 2021). فيُضطر المهاجرون بالتالي إلى العيش في ملاجئ دون المستوى المطلوب، لأن الحكومة حظرت استخدام المواد طويلة الأمد لتحسين الملاجئ القائمة (Kikano, 2021).

دفع الافتقار إلى الوضع القانوني السوريين، مثل نظرائهم الفلسطينيين، إلى العيش في صعوبات دائمة. فبرفض منحهم تصاريح الإقامة والتصريح القانوني للعمل، يعمل المهاجرون في كثير من الأحيان في الاقتصاد غير النظامي، حيث يتعرضون لظروف عمل سيئة، إن لم تكن خطرة (Norman, 2019; Kikano, 2021). ونظراً لتعرضهم لمستويات متفاوتة من الاستغلال الاقتصادي، حُكم على السوريين بالعيش في فقر، وهم يواجهون تحديات في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم لأطفالهم. كما أن الافتقار إلى الوضع القانوني أعاق قدرتهم على تسجيل واقعات الزواج والولادة، مما ترك عشرات الآلاف من الأطفال السوريين المولودين في لبنان بلا جنسية بشكل أساسي (Human Rights Watch, 14 February 2017). وبدون خيارات لدمج وتحسين حياتهم بشكل هادف في لبنان، قد يميل السوريون أكثر إلى البحث عن فرص في الاتحاد الأوروبي، كما يشير إلى ذلك الارتفاع الأخير في أعداد السوريين الواصلين إلى قبرص في أيار/ مايو 2024 (Petillo, 3 May 2024).

لمنع الهجرة، اقترح الاتحاد الأوروبي حزمة مساعدات للبنان في عام 2024، على غرار الترتيبات السابقة مع تونس ومصر. في تموز/ يوليو 2023، ومع تفوق تونس على ليبيا كنقطة انطلاق رئيسية للمهاجرين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط، قدم الاتحاد الأوروبي مساعدات بقيمة مليار يورو للحكومة التونسية المفلسة (Khan, 9 April 2024). وربط تقديم المساعدة بشرطين: التصديق على اتفاقية صندوق النقد الدولي، بما يتماشى مع الممارسات النيوليبرالية، والتزام السلطات التونسية بمنع المهاجرين من الوصول إلى المياه الأوروبية. ومنذ ذلك الحين، انخرطت تونس في عمليات طرد جماعي ممنهجة، غالبًا ما يشار إليها باسم "المكبات الصحراوية" للمهاجرين. فينقل الحرس الوطني التونسي، الذي يلعب دوراً محورياً في هذه العمليات وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، المهاجرين قسراً ويتركهم في الصحراء بالقرب من الحدود مع ليبيا والجزائر (Holleis, 25 May 2024; Sherlock, 23 August 2023; Khan, 9 April 2024; Al Jazeera, 9 August 2023, Al Jazeera, 3 May 2024; The New Humanitarian, 7 May 2024). أما هذه الممارسة التي تتبعها السلطات التونسية، والمتمثلة في نقل المهاجرين وتركهم في الصحراء دون طعام أو ماء، هي ممارسة حديثة نسبيًا في تونس، حيث

تم توثيقها منذ عام 2023 فما بعد Holleis, 25 May 2024 . كذلك، طُبّقت ممارسات طرد جماعي مماثلة في ليبيا والجزائر وموريتانيا لسنوات عديدة(Holleis, 25 May 2024).

ومن الجدير بالذكر أنه في غضون عام من قبول تونس للمساعدات البالغة مليار يورومن الاتحاد الأوروبي، منحت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين لبنان حزمة مساعدات بقيمة مليار يورو في أيار/ مايو 2024 للمساعدة في احتواء اللاجئين (Petillo, 3 May 2024; Ngendakumana, 2 May 2024). ويأتي هذا المبلغ كإضافة إلى مبلغ 1.2 مليار يورو الذي قدمه الاتحاد الأوروبي للبنان منذ تدفق السوريين الفارين من الحرب (Pelayo, Summer 2018). وتهدف معظم المساعدات المالية الأخيرة، التي تتكون بالكامل من مِنح سيتم توزيعها حتى عام 2027، إلى دعم الجهود اللبنانية في استضافة السوريين(Jones and Alonso, 2 May 2024).

لكن هذه الأموال ليست مشروطة بالإصلاح الهيكلي للنظام السياسي والاقتصادي الفاسد في لبنان، حيث يواصل الاتحاد الأوروبي الإذعان للمجال السياسي الانتقائي القائم منذ فترة طويلة في لبنان (Petillo, 3 May 2024; Fakhoury, March 2014). ولا يُحظر ترحيل السوريين قسراً من قبل ضباط الأمن اللبنانيين كشرط للحصول على مساعدات من الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن طردهم في حد ذاته يحفز السوريين على الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي. ففي ظل عدم وجود "مناطق آمنة" في سوريا، والتقارير التي تتحدث عن مقتل سوريين أو إساءة معاملتهم من قبل السلطات السورية عند عودتهم، يفرّ السوريون من لبنان في محاولة لدخول الاتحاد الأوروبي (Petillo, 3 May 2024). ويستخدم المواطنون اللبنانيون أيضًا نفس الطرق عبر البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى الاتحاد الأوروبي.

10. المناقشة وتوصيات السياسات

لا توجد تقنيات مراقبة أو حواجز إلكترونية أو مادية يمكن للاتحاد الأوروبي وشركائه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إنشاؤها بهدف ردع الأشخاص اليائسين عن المخاطرة بالهجرة غير المحسوبة في محاولة لتحسين حياتهم. ستستمر ظاهرة الهجرة، مما يشكل تحديات مستمرة للاتحاد الأوروبي. ففي عام 2023، شهد طريق وسط البحر الأبيض المتوسط أعلى مستوى من النشاط إلى الاتحاد الأوروبي منذ عام 2016، مع تسجيل 380 ألف حالة عبور للحدود (Khan, 9 April 2024). وتتجلى أولوية الاتحاد الأوروبي في منع المهاجرين من الوصول إلى شواطئه في المراجعات التنظيمية التي أجرتها وكالة فرونتكس، ووكالة السلامة البحرية، ويوروسور، فضلاً عن الزيادات الكبيرة في ميزانيات أمن الحدود. فقد تضاعفت ميزانية الاتحاد الأوروبي للإطار المالي متعدد السنوات (MFF) المتعلقة بقضايا الهجرة من 14 مليار يورو للفترة 2014-2020 إلى ما يقرب من 35 مليار يورو للفترة 2021-2027 (Radienovic, 2019). ومن خلال بناء المؤسسات بشكل فعال، وتعزيز التعاون بين الوكالات، وتوظيف تقنيات المراقبة الجوية، وإنشاء خريطة رقمية متطورة للهجرة، والتوسط في الاتفاقيات مع سلطات الدول الثالثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ينظم الاتحاد الأوروبي فعلياً هجوماً أو حرباً بالوكالة على اللاجئين والمهاجرين الذين يسعون إلى دخول أوروبا (Hintjens and Bilgic, 2019).

يعدّ امتثال الدول الثالثة لأهداف سياسة الاتحاد الأوروبي للهجرة أمرًا لا غنى عنه في تمكين الاتحاد الأوروبي من استخدام المراقبة فوق الوطنية وبناء حدود خارجية متحركة، مما يجبر المهاجرين على محاولة سلوك طرق أكثر خطورة للوصول إلى شواطئ الاتحاد الأوروبي. فمن غير الممكن إعادة المهاجرين إلى موانئ المغادرة أو موانئهم الأصلية دون تعاون هذه البلدان الثالثة. ولضمان تواطؤ الدول الثالثة في إعادة قبول المهاجرين واحتجازهم، يقدم الاتحاد الأوروبي تمويلاً كبيراً للعديد من الأنظمة القمعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال أشكال مختلفة من المساعدات ـ مع القليل من الرقابة أو بدونها في كثير من الأحيان. ولا ينخرط الاتحاد الأوروبي في دبلوماسية الهجرة، بل في ابتزاز الهجرة. فقد حوّل الاتحاد الأوروبي مساعدات التنمية إلى أداة لفرض سياسات الهجرة التقييدية والصارمة، ولعسكرة الحدود بشكل مفرط. وهو يعمل على الاستعانة في أزمة الهجرة بدول خارجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعاني من مخاطر مالية، حيث يُنظر إلى المساعدات المقدمة إلى النخب الحاكمة هناك على أنها أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار وتمكين القمع. ويدرك الاتحاد الأوروبي الخطر الذي تشكله الثورات أو الإطاحة بالحكومات من قبل قوى خارجية، كما حدث في ليبيا، فهي تطلق العنان لسيل من المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي (Bialasiewicz, 2012). وستستمر حكومات مصر وليبيا ولبنان ودول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في استخدام المهاجرين كوسيلة ضغط، مستغلة المخاوف الأمنية للاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز مصالحها الخاصة.

تجاهل الاتحاد الأوروبي أهمية التحويلات المالية كعامل اقتصادي محفز للهجرة. كما تجاهل التعذيب والاعتداء الجنسي والابتزاز واستغلال المهاجرين وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان في ظل العديد من الأنظمة القمعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي عملية فرض الطابع الأمني على الهجرة والإسناد الخارجي للجوء، يبدو أن الاتحاد الأوروبي يتبرأ من أي انتهاكات لحقوق الإنسان. ورغم أن هذا التقرير يركز على مصر وليبيا ولبنان، فقد عقد الاتحاد الأوروبي ترتيبات مالية مماثلة مع دول أخرى في المنطقة، بما في ذلك تركيا وتونس والمغرب وموريتانيا. ومن خلال تقديم المساعدات مقابل احتجاز المهاجرين، يدعم الاتحاد الأوروبي الحكومات الاستبدادية القمعية، مما يقوّض الجهود التي يبذلها مواطنو هذه الدول الفاسدة لتحقيق تغيير النظام، وبناء المؤسسات الديمقراطية، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي بقيت طموحات الربيع العربي معلّقة، فلا يستطيع مواطنو هذه البلدان، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، محاسبة حكوماتهم على إنفاق هذه الأموال الخارجية، كما لا يستطيع المجتمع الدولي ضمان التزام الاتحاد الأوروبي بالاتفاقيات الدولية.

يوضح هذا التقرير الطرق التي انتهك بها الاتحاد الأوروبي الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بعمليات البحث والإنقاذ البحري ومبدأ عدم الإعادة القسرية، وتستمر هذه الانتهاكات دون عقاب. فتُعدّ ممارسة الاتحاد الأوروبي لنقل مسؤوليات المهاجرين إلى بلدان العبور والمنشأ نفاقًا منظماً أو ازدواجية في المعايير، إذ إنّ إجراءاته السياسية تنتهك بشكل مباشر تصريحاته الإنسانية (Longo, Panebianco, and Cannata, 2023). وتعكس تدابيره لتحصين الحدود سياسة اللامبالاة تجاه أرواح البشر بشكل أساسي. كما يستخدم المراقبة الجوية للمساعدة في اعتراض المهاجرين، ليتم بعد ذلك إعادتهم إلى الموانئ في بلاد المغادرة أو الأصل، بدلاً من المساعدة في جهود البحث والإنقاذ التي يمكنها أن تسمح لهم بالنزول في أوروبا. وتبدو المعاملة الإنسانية للمهاجرين وتوفير «موانئ آمنة» للعودة أمرًا غير مهم بالنسبة له، كما يتضح من دولة ليبيا الفاشلة. فمن خلال إعطاء الاتحاد الأوروبي الأولوية لعسكرة

حدوده أو فرض الطابع الأمني عليها، يعتبر متواطئاً في انتهاكات صارخة، وغالبًا ما تكون مميتة، لحقوق الإنسان (Garelli and Tazzioli, 2018).

تُعتبر إدارة الهجرة، من خلال السيطرة بالوكالة أو التفويض إلى دول ثالثة، إلى جانب فرض الطابع الأمني على الحدود أو عسكرتها، استجابةً غير مستدامة للهجرة (Panebianco, 18 December 2020). ورغم تمويل برامج الجوار والاتفاقيات الثنائية مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فشِل الاتحاد الأوروبي في منع الهجرة. لذلك، يوصي هذا التقرير، على المدى الفوري والقريب، بتقديم الاتحاد الأوروبي مساعدة محددة الهدف لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتعزيز قدراتها على إدارة العدد الهائل من المهاجرين وضمان حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك ضمان الحصول على الحماية. كما يوصي هذا التقرير الاتحاد الأوروبي بإعادة صياغة نهجه تجاه الهجرة، وتغيير نظرته للمهاجرين من اعتبارهم تهديدًا أمنيًا إلى اعتبارهم مجتمعًا ضعيفًا يحتاج إلى الحماية. وعلاوة على ذلك، من المستحسن أن يستخدم الاتحاد الأوروبي استراتيجية متوسطة إلى طويلة الأجل لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الهجرة، بما في ذلك التفاوتات الهيكلية الناجمة عن الممارسات النيوليبرالية، والنزاعات العنيفة، والقيود المفروضة على الحريات المدنية، والتأثيرات الناشئة عن تغير المناخ. ولدعم هذه الجهود، يجب على الاتحاد الأوروبي ضمان محاسبة الحكومات التي تتلقى المساعدات المالية عن كيفية تخصيص هذه الأموال، وضمان استفادة المهاجرين وكذلك السكان الفقراء المحليين منها بشكل مباشر. ويوصي هذا التقرير أيضاً بمساعدة الاتحاد الأوروبي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اعتماد التقنيات المناسبة لتطوير القدرة على التكيف مع المناخ، وبالتالي التخفيف من العوامل البيئية الدافعة للهجرة.

وفي حين توفر هذه التوصيات مساراً نحو إدارة أكثر استدامة للهجرة، فمن شأن تغييرات هيكلية في الحوكمة العالمية أن تساعد في حل بعض هذه القضايا المتجذرة بعمق، لكن الاتحاد الأوروبي وحلفاءه قد أظهروا التزاماً ضئيلاً بتغيير ديناميكيات القوة والاقتصاد الحالية. ونتيجة لذلك، من المرجح أن تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تدفقات مكثفة للمهاجرين. ومن المتوقع أن يظل المهاجرون في مصر وليبيا ولبنان دون حماية كافية، لأن المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات المجتمعية المحلية تعاني من قيود مالية وبيروقراطية ولا يمكنها تعويض إخفاقات حكوماتها في مساعدة المهاجرين وحمايتهم. لذلك، ستظل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شريكة محورية لسياسات إدارة الهجرة في الاتحاد الأوروبي، كما ستبقى الأنظمة القمعية بمثابة حجر الزاوية في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لإسناد الهجرة خارجياً. وفي حين أن معالجة الأسباب الجذرية للهجرة وتعزيز قدرات البلدان المضيفة وبلدان العبور على مساعدة المهاجرين وحمايتهم عنصران حاسمان في خلق إطار متعدد الأطراف، فإن تحقيق سياسات مشتركة للهجرة بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق هذه الأهداف سيظل ضرباً من ضروب الخيال.

11. النتائج

يبحث هذا التقرير في جانبين مختلفين، وإن كانا مترابطين، لسياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي: المراقبة البحرية واتفاقيات "الدول الثالثة" مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما يتناول بشكل نقدي جهود الاتحاد الأوروبي في مراقبة الحدود في أعقاب الربيع العربي في عام 2011. ويسلط الضوء على التفاوتات الناجمة عن الشروط الليبرالية الجديدة، التي تفرض آليات معتمدة على السوق كحلول للمعضلات الاجتماعية والاقتصادية، باعتبارها عوامل مساهمة في الاحتجاجات في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومساهمة أيضًا في التفاوتات الهيكلية المستمرة. وتؤدي هذه التحديات المستمرة، إلى جانب قمع المتظاهرين والنزاع العنيف الذي ينجم عنه، من بين عوامل أخرى، إلى دفع الناس إلى الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي. ورداً على ذلك، عزز الاتحاد الأوروبي حدوده الجنوبية من خلال التغييرات التنظيمية، التي تعزز عمليات الوكالات والديناميكيات المشتركة بينها، مع وجود فرونتكس في صميم تحليلات المخاطر. كما عمل الاتحاد الأوروبي على زيادة المراقبة البحرية من خلال نشر الطائرات بدون طيار والأقمار الصناعية في مدار أرضي منخفض لمراقبة البحر الأبيض المتوسط بحثًا عن قوارب المهاجرين، في حين قُلِّص عدد سفن الإنقاذ. وبدلاً من الانخراط في مهام البحث والإنقاذ، كثيراً ما يشارك الاتحاد الأوروبي مواقع هذه السفن مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي وقعت اتفاقيات مساعدات، ما يؤدي إلى اعتراض المهاجرين وإعادتهم.

علاوة على ذلك، يتناول هذا التقرير الطرق التي تلتزم بها مصر وليبيا ولبنان بسياسات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالهجرة، ما يتيح التوسع الإقليمي للاتحاد الأوروبي. ويخلُص التقرير إلى أن المساعدات الخارجية من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، مع الشروط النيوليبرالية المصاحبة لها، ضرورية لهذه الأنظمة للحفاظ على سلطتها. ولكن بسبب عدم احترام حقوق المهاجرين في هذه البلدان، فهم يتعرضون لظروف غير إنسانية وللمعاناة والترحيل. على ذلك، لا يحترم الاتحاد الأوروبي ولا دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الاحتياجات الإنسانية وحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين، الذين يُتوقع أن تزداد أعدادهم في السنوات القادمة.

تحديث وجهة نظر المؤلفة

تم هذا التقرير قبل العملية العسكرية الإسرائيلية سهام الشمال، التي كثفت فيها إسرائيل الغارات الجوية على لبنان في 23 أيلول/ سبتمبر 2023. وفي 27 أيلول/ سبتمبر، كان حسن نصر الله، زعيم حزب الله، من بين القتلى في هذه الغارات الجوية. بعد ذلك، بدأت إسرائيل أول توغل برّي كبير لها منذ عام 2006، حيث بدأت اجتياحًا برياً على جنوب لبنان في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر. وشهد لبنان منذ ذلك الحين نزوحاً جماعياً للسكان. فتشير التقديرات إلى أن نحو 1.2 مليون شخص، من اللبنانيين والسوريين، فروا من المناطق الجنوبية من البلاد وكذلك من الأحياء الجنوبية المكتظة بالسكان في بيروت، مثل الضاحية الجنوبية. ولكن أدت الأزمة الاقتصادية في لبنان والخدمات العامة المتهالكة، كما هو موثق في هذا التقرير، إلى نقص في الإمدادات الطبية والموارد الأساسية للملاجئ ومراكز النزوح مع هجرة الناس شمالاً.

وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي للاتحاد الأوروبي هو منع الهجرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أن دعمه للعمليات الأمريكية-الإسرائيلية في قصف وتدمير غزة والضفة الغربية ولبنان وسوريا واليمن وإيران منذ الأحداث المأساوية في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 خلق الملايين من النازحين واللاجئين. وبدون أدنى شك، سيلجأ بعض هؤلاء الأشخاص إلى وسائل غير قانونية للدخول إلى أوروبا. لذلك، إنّ السخرية والنفاق في سياسات الاتحاد الأوروبي هذه هي دنيئة، نظراً لخطورة الوضع. فمن خلال دعم الاتحاد الأوروبي للجهود الأميركية-الإسرائيلية الرامية إلى تدمير حماس وحزب الله، مكّن حلفاءه من التصرف دون عقاب، ما أدى إلى مقتل عشرات الآلاف من الأبرياء وإصابة عدد لا يحصى من الناس. ويواجه العديد من الناجين في غزة خطر المجاعة، حيث تمنع إسرائيل المساعدات الإنسانية، في حين كان آخرون، مثل السوريين في لبنان، يعيشون بالأصل في وضع خطير في المجتمع، وقد أصبح الآن وضعًا لا يُطاق على الإطلاق. لقد تحول الوجود المتزعزع للعديد من الناس إلى هاوية من الخوف والرعب، فلا مكان آمن للاختباء، ناهيك عن العيش فيه.

ورغم أن القانون الدولي يحظر الهجمات على المستشفيات وسيارات الإسعاف والعاملين في المجال الطبي، استهدفت إسرائيل، بدعم من حلفائها، هذه المرافق، فضلاً عن المدارس والصحفيين. وعلاوة على ذلك، حظرت إسرائيل على مواطنيها استقبال بث قناة الجزيرة، في حين قمع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الخطاب المؤيد للفلسطينيين. وتعرضت الحرية الأكاديمية أيضاً للهجوم منذ أن أصبح انتقاد إسرائيل يعادل، في كثير من الأحيان، معاداة السامية. ورغم أن هذا التقرير يشير إلى قمع التعبير بوصفه جانباً مميِّزًا للاستبداد في مصر، فإنه أصبح الآن سمة من سمات الديمقراطية الغربية أيضاً. ورغم إمكانية تحديث هذا التقرير باستمرار فيما يتصل بالتحديات المستمرة في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمن المهم أن نتذكر الطرق التي يستخدم بها الاتحاد الأوروبي المراقبة البحرية بالاشتراك مع اتفاقيات الدول الثالثة للحد من الهجرة إلى شواطئه الجنوبية. ولا شك أن هذه الجهود سوف تحتاج إلى تعزيز في ظل الأعداد المتزايدة من اللاجئين.

حول المؤلفة

باتريشيا ك. ماكورميك (دكتوراه، جامعة ميشيغان ستيت)

ترى أن قطاعي الاتصالات الفضائية والفضاء مرتبطان بسياق اقتصادي وسياسي أوسع على المستويين الوطني والدولي. ركزت أبحاثها المبكرة على ديناميكيات الإصلاح المؤسسي في قطاع الاتصالات في إفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي. وفي إطار دراستها لإعادة هيكلة المنظمات الدولية للأقمار الصناعية، عملت الدكتورة ماكورميك كمحررة مشاركة ومساهمة في كتاب "تحول المنظمات الحكومية الدولية للأقمار الصناعية: سياسات ومنظورات قانونية"، الذي نشرته دار نشر بريل.

أجرت أبحاثًا حول الحطام المداري في مركز ليندون بي. جونسون للفضاء، كما درست جهود التوعية بالموقف الفضائي في وكالة الفضاء الأوروبية. نشرت الدكتورة ماكورميك مقالات محكّمة في مجلات مرموقة مثل Astropolitics و Science and Public Policy و Telecommunications Policy.

وهي عضو في المعهد الدولي لقانون الفضاء (IISL) وتشغل حاليًا منصب أستاذة مشاركة، في جامعة واين ستيت.

إخلاء مسؤولية:

بسبب التحديات التقنية في دمج النصوص العربية والانجليزية، قد تظهر بعد الاختلافات في الخطوط والمحاذاة. نقدّر تفهكم، ونؤكد أن دقة وجودة المحتوى لم تتأثر بأي شكل من الاشكال.

المراجع

«القابضة» (ADQ) تقود تحالفاً للاستثمار في جمهورية مصر العربية بقيمة 53 مليار دولار

https://ar.adq.ae/newsroom/adq-led-consortium-to-invest-usd-35-billion-in-egypt/

Aerospace and Defence Industries Association of Europe (ASD). (4 March 2022). The Unmanned Aircraft Systems Traffic Management (UTM Regulation. White Paper.
Available: https://www.asd-europe.org/the-unmanned-aircraft-systems-traffic-management-utm-regulation.

Aerospace and Defence Industries Association of Europe (ASD). (2023).
Available: https://www.asd-europe.org/about-asd/.

Aftandilian, Gregory. (27 March 2024). Libya: Despite Talks on a Unified Government Impasse Remains. Arab Center: Washington, D.C.
Available: https://arabcenterdc.org/resource/libya-despite-talks-on-a-unified-government-impasse-remains/.

Akintade, Adefemola. (24 February 2024). Egypt sells Ras al-Hikma peninsula to UAE for $150 billion investment to aid economy. Peoples Gazette.
Available: https://gazettengr.com/egypt-sells-ras-al-hikma-peninsula-to-uae-for-150-billion-investment-to-aid-economy/.

Alarm Phone. (2023) About.
Available: https://alarmphone.org/ar/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86/

Al Jazeera. (16 June 2023a). Protests across Greece as hope to find shipwreck survivors fades.
Available: https://www.aljazeera.com/news/2023/6/16/protests-across-greece-as-hope-to-find-shipwreck-survivors-fades.

Al Jazeera. (16 June 2023b). Timeline: How the migrant boat tragedy unfolded off Greece.
Available: https://www.aljazeera.com/news/2023/6/16/timeline-how-the-refugee-boat-tragedy-unfolded-off-greece.

Al Jazeera. (9 August 2023). At least 27 people found dead in desert after expulsion from Tunisia: Libya. Available: https://www.aljazeera.com/news/2023/8/9/at-least-27-people-found-dead-in-desert-after-expulsion-from-tunisia-libya.

Al Jazeera. (17 March 2024). EU announces $8bn package for Europe as part of deal to check migration. Available

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/3/13/%D8%AD%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%B8%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF

Al Jazeera. (3 May 2024). Children, infants missing after Tunis police clear makeshift refugee camps.
Available: https://www.aljazeera.com/news/2024/5/3/children-infants-missing-after-tunis-police-

clear-makeshift-refugee-camps.

Al Jazeera. (11 June 2024). What is behind the rise of the far right in Europe? Inside Story. Available: https://www.aljazeera.net/politics/2024/6/10/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81

Al Jazeera. (4 August 2024). Lebanon marks four years since Beirut port blast amid regional tensions. Available: https://www.aljazeera.com/news/2024/8/4/lebanon-marks-four-years-since-beirut-port-blast-amid-regional-tensions#:~:text=No%20one%20has%20been%20held,killed%20more%20than%20220%20people.&text=Protesters%20are%20to%20converge%20on,killed%20more%20than%20220%20people

A&E Television Networks, LLC. (2024). This Day in History. Street vendor Mohamed Bouazizi Self-Immolates in Tunisia, igniting the Arab Spring,
Available: https://www.history.com/this-day-in-history/mohamed-bouazizi-self-immolates-arab-spring.

أمين سمير (2003) نظرية القيمة في عصر الرأسمالية الاحتكارية، ترجمة مجدي عبد الهادي

Aru, Silvia. (2023). 'Battleship at the port of Europe': Italy's closed-port policy and its legitimizing narratives. Political Geography 104, 102902.

Associated Press, (17 March 2024). The European Union announces an $8 billion aid package for Egypt as concerns mount over migration.
Available: https://apnews.com/article/egypt-european-union-aid-e4b3daca0df53a0ec537d92cd083bc01.

عطا الله، سامي. (مايو 2023). الدور المتزايد للتحويلات النقدية وأهميتها في لبنان. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان

https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-06/remittances_report_june_2023.pdf.

بيك، نيك (19 حزيران/يونيو 2023) غرق قارب المهاجرين: بي بي سي تحصل على أدلّة تشكّك في رواية خفر السواحل اليوناني بشأن تعامله مع الكارثة. على الرابط

https://www.bbc.com/arabic/world-65946637#:~:text=%D8%AD%D8%B5%D9%84%D8%AA%20%D8%A8%D9%8A%20%D8%A8%D9%8A%20%D8%B3%D9%8A%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A3%D8%AF%D9%84%D8%A9%20%D-8%AA%D9%84%D9%82%D9%8A%20%D8%A8%D8%B8%D9%84%D8%A7%D9%84,%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%83%20%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%A9%20%D8%B3%D8%A8%D8%B9%20%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D9%84%20%D9%82%D8%A8%D9%84%20%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D9%87%D8%A7.

Beake, Nick. (23 June 2023). Greece ignored offer to monitor migrant boat, says EU border agency. BBC News.
Available: https://www.bbc.com/news/world-europe-66003244.

Beake, Nick and Wright, George. (15 June 2023). Greece boat disaster: Capsized boat had 100 children in Hold, BBC told. BBC News.

Available: https://www.bbc.com/news/world-europe-65914476.

بيك, نيك وجورج رايت وبول كيربي (17 حزيران/يوليو 2023) غرق قارب المهاجرين: استمرار البحث عن أكثر من 500 من المفقودين قبالة سواحل اليونان

https://www.bbc.com/arabic/world-65936800

Bialasiewicz, Luiza. (2012). Off-shoring and Out-sourcing the Borders of Europe: Libya and EU Border Work in the Mediterranean. Geopolitics 17: 843-866.

Binh, Pham. (18 March 2024). Egypt Devalues Currency, Hikes Interest Rates but Will Reforms Stick? Global Finance. Available: https://gfmag.com/economics-policy-regulation/egypt-devalues-currency-raises-interest-rates-imf-deal-8-billion/.

إدموند بلير، (17 أيلول/سبتمبر، 2020)، نظرة فاحصة- الانهيار المالي في لبنان وكيفية حدوثه. رويترز.

https://www.reuters.com/article/business/--idUSKBN2682SW/#:~:text=%D9%85%D9%86%20%D8%A5%D8%AF%D9%85%D9%88%D9%86%D8%AF%20%D8%A8%D9%84%D9%8A%D8%B1%20%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%AA-%20%28%D8%B1%D9%88%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%B2%29%20-%20%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D9%86%D9%8A%20%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86,%D9%8A%D9%83%D9%86%20%D9%87%D9%86%-D8%A7%D9%83%20%D8%A3%D9%8A%20%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%20%D9%8A%D8%B0%D9%83%D8%B1%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%AA%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%-D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82.

Blount, P.J. and Dodge, Michael. (Fall 2018). The challenge of using space-based data for humanitarian causes. Room The Space Journal 3(17): 46-51.

Boats 4 People. (April 2012). Background of the Project. Transnational Newsletter, 1.

بيير بوسيل، (10 أغسطس 2023) الحرب على تجّار البشر في ليبيا - إثر التقارير عن استغلال المهاجرين على نطاق واسع، تبذل السلطات الليبية في طرابلس وطبرق جهودًا تستهدف قمع التهريب.

https://carnegieendowment.org/sada/2023/08/the-war-against-human-traffickers-in-libya?lang=ar

شبكات الغضب والأمل الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت لـ مانويل كاستلز

Ceretti, Victoria. (13 March 2023). Italy-Libya Memorandum of Understanding: An affront to the fundamental human rights of migrants, refugees, and asylum seekers. Euro-Med Human Rights Monitor.
Available: https://euromedmonitor.org/en/article/5561/Italy-Libya-Memorandum-of-Understanding:-An-affront-to-the-fundamental-human-rights-of-migrants,-refugees,-and-asylum-seekers.

Chilton, Cyana and Nada, Garrett. (2024). Bahrain. The Wilson Center.

Crisis States Research Centre (CSRC). (March 2006). Crisis, Fragile and Failed States Definitions used by the CSRC. Crisis States Workshop.
Available: https://www.lse.ac.uk/international-development/Assets/Documents/PDFs/csrc-background-papers/Definition-of-a-Failed-State.pdf)

مروة داودي (2023) – التغيّر المناخي والاستقرار في الشرق الأوسط. سلسلة أوراق المناقشة حول إدارة الفوضى العالمية رقم 14

أكتوبر 2023. مجلس العلاقات الخارجية.

Davies, Alys. (13 April 2023). Lebanon: Church head says Syrian refugees 'draining state resources.' BBC News.
Available: https://www.bbc.com/news/world-middle-east-65258811.

di John, Jonathan. (January 2008). Conceptualising the Causes and Consequences of Failed States: A Critical Review of the Literature. Crisis States Working Papers Series No. 2. Working Paper No. 25. Development as State-Making. DESTIN Development Studies Institute, LSE.

Dorff, R. (April 2000). Addressing the Challenges of Failed States. Presented to Failed States Conference, Florence, Italy.

Dumbrava, Costica. (2021). European Parliamentary Research Service. Artificial intelligence at EU borders Overview of applications and key issues. Brussels: European Union.

Dupont, Clement, Gourmelon, Francoise, Meur-Ferec, Catherine, Herpers, Frederick, and Le Visage, Christophe. (2020). Exploring uses of maritime surveillance data for marine spatial planning: A review of scientific literature. Marine Policy, 117.

مصر: قانون رقم 82 لسنة 2016 - إصدار قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين [مصر]. (7 نوفمبر 2016).
متاح على الرابط:

https://egyptianlaws.com/?p=186407

Ellebrecht, Sabrina. (2018). Mediated Bordering Eurosur, the Refugee Boat, and the Construction of an External EU Border. Political Science. Dissertation, Albert Ludwig University of Freiburg.

Ertl, Veronika. (Spring 2015). Saudi Arabia's Response to the Protests in 2011 Analysis of Authoritarian Regime Survival Strategies. Research Paper.
Available: https://www.sciencespo.fr/kuwait-program/wp-content/uploads/2018/05/KSP_Paper_Award_Spring_2015_ERTL_Veronika.pdf.

European Commission. (2021). European Neighbourhood Policy and Enlargement Negotiations (DG NEAR). Neighbourhood, Development and International Cooperation Instrument – Global Europe (NDICI – Global Europe).
Available: https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/funding-and-technical-assistance/neighbourhood-development-and-international-cooperation-instrument-global-europe-ndici-global-europe_en.

European Commission. (17 March 2024). European Neighbourhood Policy and Enlargement Negotiations (DG NEAR). Joint Declaration on the Strategic and Comprehensive Partnership between the Arab Republic of Egypt and the European Union.
Available: https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/news/joint-declaration-strategic-and-comprehensive-partnership-between-arab-republic-egypt-and-european-2024-03-17_en.

European Commission Migration and Home Affairs. (9 April 2021). Border management: new EUROSUR Regulation improves cooperation between Member States and with FRONTEX.

Available: https://home-affairs.ec.europa.eu/news/border-management-new-eurosur-regulation-improves-cooperation-between-member-states-and-frontex-2021-04-09_en.

European Commission Migration and Home Affairs. (21 May 2024). Pact on Migration and Asylum. A Common EU system to manage migration. Available: https://home-affairs.ec.europa.eu/policies/migration-and-asylum/pact-migration-and-asylum_en

المجلس الأوروبي. مجلس الاتحاد الأوروبي. (26 يونيو 2023). قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2023/1305 (CFSP)المؤرخ 26 يونيو 2023 بتعديل القرار 2013/233/CFSP بشأن بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في ليبيا (EUBAM Libya). الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي. L161/69-L161/68.

European Council. Council of the European Union. (13 June 2024). The Schengen area explained. Available: https://www.consilium.europa.eu/en/policies/schengen-area/.

European Defence Agency (EDA). (2023). Maritime Surveillance (MARSUR). https://eda.europa.eu/what-we-do/all-activities/activities-search/maritime-surveillance-(marsur)#:~:text=Maritime%20Situational%20Awareness%20(MSA)%20is,Union%20and%20its%20Member%20States.

European Maritime Safety Agency (EMSA). (2019). EMSA 5-Year Strategy 2020-2024. Available: file:///C:/Users/dz7089/Downloads/EMSA_5-year_strategy_2019b.pdf.

European Maritime Safety Agency (EMSA). (2024). CMS- Background to the Copernicus Programme. Available: https://www.emsa.europa.eu/copernicus/background.html.

European Maritime Safety Agency. (EMSA). (14 July 2022). EMSA drone operating in the Strait of Gibraltar area for multipurpose maritime surveillance. Available: https://www.emsa.europa.eu/newsroom/press-releases/item/4794-emsa-drone-operating-in-the-strait-of-gibraltar-area-for-multipurpose-maritime-surveillance.html.

European Parliament and Council. (22 October 2013). Regulation (EU) No 1052/2013 of the European Parliament of the Council of 22 October 2013 establishing the European Border Surveillance System (Eurosur). Available: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex%3A32013R1052.

European Space Agency (ESA). (2023). Security services. Available: https://www.esa.int/Applications/Observing_the_Earth/Copernicus/Security_services.

European Union (EU). (2023). International Cooperation. Available: https://www.copernicus.eu/en/about-copernicus/international-cooperation.

الاتحاد الأوروبي. (29يوليو 2021). The Diplomatic Service of the European Union) الخدمة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي- سياسة الجوار الأوروبية. على الرابط

https://www.eeas.europa.eu/eeas/european-neighbourhood-policy_en?page_lang=ar

European Union (EU). (7 March 2023). The Diplomatic Service of the European Union. Union for the Mediterranean (UfM). Available: https://www.eeas.europa.eu/eeas/union-mediterranean-ufm_en

European Union (EU). (6 July 2023). The Diplomatic Service of the European Union. Dead on the land and dead at sea: no alternatives for Syrian refugees in Lebanon. Available: https://www.eeas.europa.eu/eeas/dead-land-and-dead-sea-no-alternatives-syrian-refugees-lebanon_en.

European Union Agency for Asylum. (July 2022). Egypt as a Country of Origin. Available: https://euaa.europa.eu/publications/migration-drivers-report-egypt-country-origin.

بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة على إدارة الحدود الليبية (EUBAM) من نحن. نبذة عن بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة على الحدودية في ليبيا .

https://www.eeas.europa.eu/%D8%A8%D8%B9%D8%AB%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D8%B9%D8%AB%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9_ar?s=327

European Union International Centre for Migration Policy Development. (2016). The Khartoum Process. Available: https://www.khartoumprocess.net/.

European Union Naval Force Mediterranean (EUNAVFOR MED) Operation Irini. (2020). Mission. Available: https://www.operationirini.eu/about-us/.

European Union Naval Force Mediterranean (EUNAVFOR MED) Operation Sophia. (2018). Mission. Available: https://www.operationsophia.eu/.

Fakhoury, Tamirace. (2014). The EU and Lebanon in the Wake of the Arab Uprisings. Middle East Policy 21(1), 133-143.

Farge, Emma. (26 March 2024). Un expert says Israel has committed genocide in Gaza, calls for arms embargo. Reuters.
Available: https://www.reuters.com/world/middle-east/un-expert-says-israel-has-committed-genocide-gaza-calls-arms-embargo-2024-03-26/.

Fattah, Dina Abdel. (September 2021). Egypt, the EU, and Migration: An Uncomfortable Yet Unavoidable Partnership. German Council on Foreign Relations. DGAP Report.

Follis, Karolina S. (2017). Vision and Transterritory: The Borders of Europe. Science, Technology, & Human Values 42(6), 1003-1030.

Forensic Oceanography. (2023). FA Forensic Oceanography.
Available: https://forensic-architecture.org/subdomain/forensic-oceanography.

Frontex. (2022). Frontex 2022 In Brief.
Available: https://www.frontex.europa.eu/assets/Publications/General/In_Brief_2022/2022_in_brief.pdf.

Frontex. (11 July 2022). News Release. Frontex deploys unmanned aircraft to support Greece with border control.
Available: https://frontex.europa.eu/media-centre/news/news-release/frontex-deploys-unmanned-aircraft-to-support-greece-with-border-control-McmYki.

Frontex. Standing corps. (2023a).
Available: https://frontex.europa.eu/about-frontex/standing-corps/standing-corps/.

Frontex. Who we are. (2023b)
Available: https://frontex.europa.eu/about-frontex/who-we-are/tasks-mission/.

Garelli, Glenda and Tazzioli, Martina. (2018). The Humanitarian War Against Migrant Smugglers at Sea. Antipode 50(3): 685-703.

Ghafar, Adel Abdel. (2019). The European Union and North Africa. Prospects and Challenges. The Brookings Institute.

Global Detention Project. (September 2018). Country Report. Immigration Detention in Egypt: Military Tribunals, Human Rights Abuses, Abysmal Conditions, and EU Partner.
Available: https://www.globaldetentionproject.org/wp-content/uploads/2018/09/Immigration-Detention-in-Egypt-September-2018.pdf.

Global Detention Project. (2022). Egypt. Country Report.
Available: https://www.globaldetentionproject.org/countries/africa/egypt#country-report.

الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة. (يناير/كانون الثاني 2021). خطة الاستجابة للأزمة في لبنان 2017-2021 (تحديث 2021).

file:///C:/Users/dz7089/Downloads/LCRP_2021FINAL_v1_res72_MU%20(2).pdf.

Gutierrez, Peter. (21 April 2021). UAS Secure the Mediterranean. Inside Unmanned Systems Inside Engineering, Policy and Practice.
Available: https://insideunmannedsystems.com/uas-secure-the-mediterranean.

Halabi, Sami and Monson, Leonora. (23 August 2023). Sanction elites to stop Lebanon from becoming a failed state. Opinion. Al Jazeera.
Available: https://www.aljazeera.com/opinions/2023/8/23/sanction-elites-to-stop-lebanon-from-becoming-a-failed-state

Harvey, David. (2005). A Brief History of Neoliberalism. Oxford: Oxford University Press.

Hassan, Mahmoud. (5 March 2024). What are the hidden details of the Egypt-UAE Ras Al-Hikma deal? Middle East Monitor.
Available: https://www.middleeastmonitor.com/20240305-what-are-the-hidden-details-of-the-egypt-uae-ras-al-hikma-deal/.

Hintjens, Helen and Bilgic, Ali. (2019). The EU's Proxy War on Refugees. State Crime 8(1):80-158.

Holleis, Jennifer. (25 May 2024). Tunisia: Thousands of migrants 'dumped' in the desert. Deutsche Welle.
Available: https://www.dw.com/en/tunisia-thousands-of-migrants-being-dumped-in-the-desert/a-69173646.

هيومن رايتس ووتش. (14 فبراير/شباط 2017) لبنان: سياسة اللجوء الجديدة خطوة إلى الأمام - ينبغي إتاحة الوضع القانوني لجميع اللاجئين السوريين.

https://www.hrw.org/ar/news/2017/02/14/lebanon-new-refugee-policy-step-forward

Human Rights Watch. (8 August 2019). Report. “They are Making Us into Slaves, Not Educating Us” How Indefinite Conscription Restricts Young People’s Rights, Access to Education in Eritrea. Available: https://www.hrw.org/report/2019/08/09/they-are-making-us-slaves-not-educating-us/how-indefinite-conscription-restricts.

هيومن رايتس ووتش. (21 يناير/كانون الثاني 2019). لا مفرّ من الجحيم.

https://www.hrw.org/ar/report/2019/01/21/326624

International Labour Organisation. (2016). Selected definitions and characteristics of ‘fragile states’ by key international actors. Prepared by Fragile States and Disaster Response/Development and Investment Branch (FSDR/DEVINVEST).
Available: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/terminology/wcms_504528.pdf.

International Maritime Organisation (IMO). (1976).
Available: http://www.imo.org/Conventions/contents.asp?doc_id=674&topic_id=257).

International Maritime Organisation (IMO). (2023a).
Available: https://www.imo.org

en/About/Conventions/Pages/International-Convention-on-Maritime-Search-and-Rescue-(SAR).aspx.

International Maritime Organisation (IMO). (2023b). History of IMO.
Available: https://www.imo.org/en/About/HistoryOfIMO/Pages/Default.aspx.

International Maritime Organisation (IMO). (2023c). International Convention on Standards of Training, Certification and Watchkeeping for Seafarers (STCW).
Available: https://www.imo.org/en/ourwork/humanelement/pages/stcw-conv-link.aspx.

صندوق النقد الدولي (13 يونيو 2023). إعداد فريق ليبيا، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي - بعد توقف دام عقدا كاملا، الصندوق يستأنف أنشطته الرقابية في ليبيا.

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2023/06/12/cf-after-a-decade-long-hiatus-imf-surveillance-resumes-in-libya

صندوق النقد الدولي (7 مارس 2024). خبراء الصندوق يتوصلون مع السلطات المصرية إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن المراجعتين الأولى والثانية بموجب الاتفاق في إطار تسهيل الصندوق الممدد.

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2024/03/06/pr-2459-egypt-staff-and-authorities-reach-agreement-on-reviews-under-the-eff-arrangement

صندوق النقد الدولي (1 ابريل 2024). المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يستكمل المراجعتين الأولى والثانية لاتفاق "تسهيلالصندوق الممدد" مع مصر، ويوافق على زيادة الموارد المتاحة.

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2024/03/29/pr24101-egypt-imf-executive-board-completes-first-second-reviews-eff-approves-augmentation

International Monetary Fund (IMF). (13 April 2024). Total external debt, in percent of GDP. Lebanon.
Available: https://data.imf.org/?sk=9e48a6ef-c22a-4287-aeff-522685606cb8&hide_uv=1.

المنظمة الدولية للهجرة (7 أغسطس 2022). المنظمة الدولية للهجرة في مصر تُقدر العدد الحالي للمهاجرين الذين يعيشون في مصر بـ 9 ملايين شخص من 133 دولة.

https://egypt.iom.int/news/almnzmt-aldwlyt-llhjrt-fy-msr-tuqdr-aldd-alhaly-llmhajryn-aldhyn-yyshwn-fy-msr-b-9-mlayyn-shkhs-mn-133-dwlt

المنظمة الدولية للهجرة (6 مارس 2024). بما يقرب من 0068 حالة وفاة، 3202 تشهد أعلى معدل وفيات على طرق الهجرة على الإطلاق.

https://mena.iom.int/ar/news/bma-yqrb-mn-8600-halt-wfat-2023-tshhd-aly-mdl-wfyat-ly-trq-alhjrt-ly-alatlaq#:~:text=%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81%20%2F%20%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%8C%206%20%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%20-%20%D9%84%D9%82%D9%89%20%D9%85%D8%A7,%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%A7%20%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D9%82%D9%88%D8%AF%D9%8A%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%20%D9%84%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9.

Jolly, Jasper. (20 October 2020). Airbus to operate drones searching for migrants crossing the Mediterranean.” The Guardian.
Available: https://www.theguardian.com/business/2020/oct/20/airbus-to-operate-drones-searching-for-migrants-crossing-the-mediterranean.

بقلم يورونيوز. (2 مايو 2024) للحد من الهجرة.. مساعدات أوروبية بقيمة مليار يورو للبنان. يورونيوز

https://arabic.euronews.com/2024/05/02/lebanon-lebanon-eu-cyprus-von-der-leyen-cypriot-president-lebanon-migratio-aid

Kanjir, Urska. (2019). Detecting migrant vessels in the Mediterranean Sea: Using Sentinel-2 images to aid humanitarian actions. Acta Astronautica, 155, 45-50.

Kanjir, Urska, Greidanus, Harm, and Ostir, Kristof. (2018). Vessel detection and classification from spaceborne optical images: A literature survey. Remote Sensing of Environment, 207, 1-26.

حمزة خان (9 ابريل 2024) من تونس إلى القاهرة: أوروبا تمدد حدودها عبر شمال أفريقيا. مؤسسة كارنيغي

https://carnegieendowment.org/sada/2024/04/from-tunis-to-cairo-europe-extends-its-border-across-north-africa?lang=ar

Kikano, Faten. (2021). Informality versus short-term regularization of the Syrian refugees’ situation in Lebanon. In Enhancing Disaster Preparedness from Humanitarian Architecture to Community Resilience. A. Nuno Martins, Mahmood Fayazi, Faten Kikano, and Liliane Hobeica (Eds). Elsevier.

Klein, Natalie. (May 2021). Maritime autonomous vehicles and international laws on boat migration: Lessons from the use of drones in the Mediterranean. Marine Policy, 127, 104447.

Konrad, John. (14 July 2023). A Closer Look at the Migrant Boat Disaster Off Greece. Captain.
Available: https://gcaptain.com/a-closer-look-at-the-migrant-boat-disaster-off-greece/.

Kuschminder, Katie. (6 August 2020). Once a Destination for Migrants, Post-Gaddafi Libya has gone from Transit Route to Containment. Migration Policy Institute. Migration Information Source.

Available: https://www.migrationpolicy.org/article/once-destination-migrants-post-gaddafi-libya-has-gone-transit-route-containment.

Leonhardt, David. (12 June 2024). The Morning: The force shaping Western politics. The New York Times.
Available: https://www.nytimes.com/2024/06/12/briefing/immigration-european-us-elections.html.

Lewis, Aidan. (30 October 2022). EU funds border control deal in Egypt with migration via Libya on rise. Reuters.
Available: https://www.reuters.com/world/eu-funds-border-control-deal-egypt-with-migration-via-libya-rise-2022-10-30/.

Lewis, Aidan. (6 March 2024). Egypt signs expanded $8 billion loan deal with IMF. Reuters.
Available: https://www.reuters.com/markets/egypt-signs-expanded-8-billion-loan-deal-with-imf-2024-03-06/#:~:text=March%206%20(Reuters)%20%2D%20The,the%20currency%20to%20trade%20freely.

Lieven, Anatol. (2020). Climate Change and the Nation State. Oxford University Press.

Longo, Francesca, Panebianco, Stefanis, and Cannata, Giuseppe. (2023). Mind the gap! Organized hypocrisy in EU cooperation with Southern neighbour countries on international protection. Italian Political Science Review/Rivista Italiana di Scienza Politica, 1-17.

Loukinas, Panagiotis. (2017). Surveillance and Drones at Greek Borderzones: Challenging Human Rights and Democracy. Surveillance & Society 15(3/4): 439-446.

Maritime Cyprus. (4 May 2023). EMSA deploys drones in Italy for maritime surveillance.
Available: https://maritimecyprus.com/2023/04/05/emsa-deploys-drones-in-italy-for-maritime-surveillance/#:~:text=(www.MaritimeCyprus.com),of%20Genova%20until%20the%20summer.

Marsi, Federica. (5 November 2022). Nearly 1,00 migrants stranded on board NGO ships as storm hits. Al Jazeera.
Available: https://www.aljazeera.com/news/2022/11/5/nearly-1000-migrants-stranded-aboard-ngo-ships-as-storm-hits#:~:text=News%7CMigration-,Nearly%201%2C000%20migrants%20stranded%20on%20board%20NGO%20ships%20as%20storm,to%20greenlight%20entrance%20into%20port.

Martny, Federica. (20 October 2020; updated 23 April 2023). Translated by Daniel Erik. EU signs 100m drone contract with Airbus and Israeli arms firms.” Euractiv Italy.
Available: https://www.euractiv.com/section/justice-home-affairs/news/eu-signs-contract-with-airbus-and-israeli-arms-companies-to-spot-migrant-boats-with-drones/.

Matera, Amelia Martha. (2018). Migration and EU Policies. GRIN Verlag.
Available: https://www.grin.com/document/442602.

Mbiyozo, Aimee-Noel. (15 February 2023). Record numbers of displaced Africans face worsening prospects. Institute for Security Studies.
Available: https://issafrica.org/iss-today/record-numbers-of-displaced-africans-face-worsening-prospects#:~:text=According%20to%20the%20United%20Nations,of%20all%20new%20internal%20displacements.

McCormick, Patricia. (2008). The demise of intergovernmental satellite organisations A comparative

study of INMARSAT and INTELSAT. The Journal of International Communication 14(2), 48-65.

McCormick, Patricia. (2013). Neo-Liberalism: A Contextual Framework for Assessing the Privatisation of Intergovernmental Satellite Organisations. In The Transformation of Intergovernmental Satellite Organisations Policy and Legal Perspectives. Patricia K. McCormick and Maury J. Mechanick (Eds). Studies in Space Law. Martinus Nijhoff Publishers.

McCormick, Patricia. (2015). "Space Situational Awareness in Europe: The Fractures and the Federative Aspects of European Space Efforts," Astropolitics the International Journal of Space Politics and Policy 13(1), 43-64.

Menguaslan, Hikmet and Arman, Murat Necip. (2 February 2022). Turkish and Libyan Refugee Deals: A Critical Analysis of the European Union's Securitarian Irregular Migration Policy. Journal of Liberty and International Affairs 8(1): 340-359.

Missing Migrants Project – International Organization for Migration (2023).
Available: https://missingmigrants.iom.int/region/mediterranean.

Myles, Danielle. (26 February 2024). Abu Dhabi SWF gives Egypt $35bn FDI bailout. FDI Intelligence, A service from the Financial Times.
Available: https://www.fdiintelligence.com/content/news/abu-dhabi-swf-gives-egypt-35bn-fdi-bailout-83531.

Nassar, Jessy and Nora Stel (2019). Lebanon's response to the Syrian refugee crisis – institutional ambiguity as a governance strategy. Political Geography, 70, 44-54.

اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر (NCCCPIMTIP). (2018).

https://www.nccpimandtip.gov.eg/ar/home

Ngendakumana, Pierre Emmanuel. (2 May 2024). EU pledges €1B in aid for Lebanon. Politico.
Available: https://www.politico.eu/article/eu-pledges-1-billion-euro-aid-package-to-lebanon/#:~:text=Ursula%20von%20der%20Leyen%20announces%20aid%20package%20to%20last%20until%202027.&text=European%20Commission%20President%20Ursula%20von,flow%20of%20refugees%20to%20Europe.

Norman, Kelsey P. (2019). Inclusion, exclusion or indifference? Redefining migrant and refugee host state engagement options in Mediterranean 'transit' countries. Journal of Ethnic and Migration Studies 45(1), 42-60.

Odysseus Network. Academic Network for Legal Studies on Immigration and Asylum in Europe. (2017) Memorandum of understanding on cooperation in the fields of development, the fight against illegal immigration, human trafficking and fuel smuggling and on reinforcing the security borders between the State of Libya and the Italian Republic.
Available: https://eumigrationlawblog.eu/wp-content/uploads/2017/10/MEMORANDUM_translation_finalversion.doc.pdf.

Panebianco, Stefania. (18 December 2020). The EU and migration in the Mediterranean: EU borders' control by proxy. Journal of Ethnic and Migration Studies 48(6): 1398-1416.
DOI: https://doi.org/10.1080/1369183X.2020.1851468.

Papagianni, Georgia. (15 February 2022). The challenges and opportunities of the EU migration partnership: A North African perspective. International Migration 60(4): 61-72.

Pelayo, Joze M. (Summer 2018). The EU-Lebanon's Multilateral Refugee Governance: Business as Usual or Political Solutions? Harvard International Review, 39(3).

Petillo, Kelly. (3 May 2024). Strategic aid: How the EU-Lebanon migration deal can work. European Council on Foreign Relations.
Available: https://ecfr.eu/article/strategic-aid-how-the-eu-lebanon-migration-deal-can-work/.

Phillips, Melissa. (2020). Managing a Multiplicity of Interests the Case of Irregular Migration from Libya. Migration and Society: Advances in Research 3: 89-97.

Pollozek, Silvan. (2020). Turbulences of speeding up data circulation. Frontex and its crooked temporalities of 'real-time' border control. Mobilities 13(5), 677-693.

Radienovic, Ania. (2019). Protection of EU external borders. Briefing. EU Policies-Delivering for Citizens. European Parliamentary Research Service.

Rettman, Andrew. (18 November 2013). EU 'civilian' mission training paramilitaries in Libya. EUobserver. Available: https://euobserver.com/foreign/122134.

Robinson, Kali. (18 June 2020). Who's Who in Libya's War. Council on Foreign Relations. Available: https://www.cfr.org/in-brief/whos-who-libyas-war.

Rodney, Walter. (1972). How Europe Underdeveloped Africa. Howard University Press and Verso.

Ronnest, Soren. (31 March 2023). How Rapid Growth in Drone Use and EU Regulations Will Accelerate Demand for Satellite Connectivity. Via Satellite.

Rotberg, Robert I. (2003). Failed States, Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators.
In State Failure and State Weakness in a Time of Terror. Robert I. Rotberg (Ed.) The World Peace Foundation and Brookings Institution Press.

سينتيا صغير ومشروع اللاجئون = شركاء (آذار 2019) سياسات لبنان التمييزية تجاه اللاجئين السوريين وانتهاكاتها للقوانين الوطنية والدولية.

Salhani, Justin. (18 May 2024). Lebanon's economic crisis endures, as does the EU's 'fear' of refugees. Al Jazeera.
Available: https://www.aljazeera.com/news/2024/5/18/lebanons-economic-crisis-endures-as-does-the-eus-fear-of-refugees.

Shaikhouni, Lina, Duarte, Fernando, and Khamoosh, Kawoon. (15 June 2023). Greece boat disaster: 'People are waiting for any piece of good news'. BBC World Service.
Available: https://www.bbc.com/news/world-europe-65923156.

Sherlock, Ruth. (23 August 2023). Rights groups say Tunisia expels migrants into the desert, where some died. National Public Radio.
Available: https://www.npr.org/2023/08/23/1195387880/rights-groups-say-tunisia-expels-migrants-into-the-desert-where-some-have-died

Shiva, Vandana. (2005). Earth Democracy. South End Press.

Slijper, Frank. (November 2008). From Venus to Mars: The European Union's Steps Toward the Militarisation of Space. A TNI briefing paper in cooperation with Campagne tegen Wapenhandel [the Dutch Campaign against Arms Trade]. Amsterdam: Transnational Institute.

Soederberg, Susanne. (2006). Global Governance in Question. Pluto Press.

Statista. (10 April 2024). The 20 countries with highest public debt in 2022 in relation to the gross domestic product.
Available: https://www.statista.com/statistics/268177/countries-with-the-highest-public-debt/.

Stevens, Robert. (14 June 2023). Hundreds of refugees feared dead after boat sinks off Greek coast. International Committee of the Fourth International World Socialist Web Site.
Available: https://www.wsws.org/en/articles/2023/06/14/xeug-j14.html.

Stierl, Maurice. (2021). The Mediterranean as a carceral seascape. Political Geography 88, Article 102767.

Stiglitz, Joseph E. (2002). Globalization and Its Discontents. W.W. Norton & Company.

Strom, Timothy Erik. (2020) Globalization & Surveillance. Rowman & Littlefield.

سندرلاند، جوديث (13 سبتمبر/أيلول 2022) مآسٍ لا تنتهي في البحر المتوسط - التزام أوروبا بعمليات الإنقاذ من شأنه حفظ الأرواح. هيومن رايتس ووتش.

https://www.hrw.org/ar/news/2022/09/13/endless-tragedies-mediterranean-sea

Sunderland, Judith, and Pezzani, Lorenzo. (12 August 2022). Airborne Complicity: Frontex Aerial Surveillance Enables Abuse. Human Rights Watch.
Available: https://www.hrw.org/video-photos/interactive/2022/12/08/airborne-complicity-frontex-aerial-surveillance-enables-abuse#:~:text=The%20introduction%20of%20the%20drone,off%20the%20coasts%20of%20Libya.

Swain, Ashok and Jagerskog, Anders. (2016). Emerging Security Threats in the Middle East. The Impact of Climate Change and Globalization. Rowman and Littlefield.

Tawat, Mahama and Lamptey, Eileen. (2021). The 2015 EU Africa Joint Valletta action plan on immigration: A parable of complex interdependence. International Migration, 1-15.

The America Team for Displaced Eritreans. (2023). Across Libya and the Mediterranean, Toward Europe. Available: https://eritreanrefugees.org/across-libya-and-the-mediterranean-toward-europe/

The New Arab Staff. Egypt economic crisis: What is Ras al-Hekma and why is Cairo 'selling it' to UAE? (9 February 2024). The New Arab.
Available: https://www.newarab.com/news/egypt-economy-what-ras-al-hekma-cairo-selling-uae.

The New Humanitarian. (7 May 2024). Tunisia accused of 'mass desert dumping' of migrants.
Available: https://www.thenewhumanitarian.org/news/2024/05/07/tunisia-accused-mass-desert-dumping-migrants

Topak, Ozgun E. (2019). Humanitarian and Human Rights Surveillance: The Challenge to Border Surveillance and Invisibility? Surveillance & Society 17(3/4), 382-404.

Treaty of Lisbon Amending the Treaty on European Union and the Treaty Establishing the European

Community. (17 December 2007). Journal of the European Union 50, C306/35.

الأمم المتحدة، (10 كانون الأول/ديسمبر 1982). شعبة الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية. على الرابط:

https://legal.un.org/avl/pdf/ha/uncls/uncls_a.pdf

United Nations High Commission for Refugees (UNHCR). (2016). Regional and Refugee Resilience Plan 2015-2016 in response to the Syria crisis. Regional Strategic Overview.
Available: https://www.unhcr.org/us/media/regional-refugee-resilience-plan-2015-2016-response-syria-crisis.

United Nations High Commission for Refugees (UNHCR). (November 2022). Detention Prevention and Response.
Available: Detention-fact-sheet-NOV-22%20(6).pdf.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين (تموز/يوليو 2023). أين نعمل؟

https://www.unrwa.org/ar/where-we-work

U.S. Department of State. (2022). 2022 Investment Climate Statements: Lebanon.
Available: https://www.state.gov/reports/2022-investment-climate-statements/lebanon/.

U.S. Department of State Bureau of Democracy, Human Rights and Labor. (2017). Libya 2017 Human Rights Report.
Available: https://www.state.gov/wp-content/uploads/2019/01/Libya-1.pdf.

U.S. Department of State Bureau of Near Eastern Affairs. (29 April 2022). U.S. Relations with Egypt. Bilateral Relations Fact Sheet.
Available: https://www.state.gov/u-s-relations-with-egypt/.

U.S. Senate. (19 December 2022). In the Senate of the United States-117th Cong., 2d Sess. H.R. 2617. Consolidated Appropriations Act. Public Law No: 117-328.
Available: https://www.U:\2023OMNI\FinalFY23\JRQ121922.xml.

Van Reisen, Mirjam, Mawere, Munyaradzi, Stokmans, Mia, Nakazibwe, Primrose, Van Stam, Gertjan, and Ong'ayo, Antony Otieno. (2019) Black Holes in the Global Digital Landscape: The Fuelling of Human Trafficking on the African Continent." In Mobile Africa: Human Trafficking and the Digital Divide. Mirjam Van Reisen, Munyaradzi, Mawere, Mia Stokmans, and Kinfe Abraha Gebre-Egziabher (Eds). Langaa Research & Publishing Common Initiative Group.

Volkel, Jan Claudius. (2022). Fanning Fears, winning praise: Egypt's smart play on Europe's apprehension of more undocumented immigration. Mediterranean Politics 27(2), 170-191.

Watch the Med. (2023). About WTM.
Available: https://watchthemed.net/index.php/page/index/3.

Wolff, Sarah. (June 2008). Border management in the Mediterranean: internal, external and ethical challenges. Cambridge Review of International Affairs 21(2): 253-271.

مجموعة البنك الدولي. (16 مايو 2023). لبنان: التطبيع مع الأزمة ليس طريقاً للاستقرار

https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2023/05/16/lebanon-normalization-of-crisis-is-

no-road-to-stabilization

World Bank. (2024). Classification of Fragile and Conflict-Affected Situations.
Available: https://www.worldbank.org/en/topic/fragilityconflictviolence/brief/harmonized-list-of-fragile-situations.

مجموعة البنك الدولي. (23 مايو 2024). لبنان: ارتفاع معدل الفقر أكثر من ثلاثة أضعاف خلال العقد الماضي إلى 44% تحت وطأة أزمة مستمرة. على الرابط

https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/05/23/lebanon-poverty-more-than-triples-over-the-last-decade-reaching-44-under-a-protracted-crisis

World Economic Forum. (27 January 2023). Animated chart: Remittance flows and GDP impact by country.
Available: https://www.weforum.org/agenda/2023/01/chart-remittance-flows-impact-gdp-country/.

Xinhua. (6 August 2023). Lebanon registers highest remittances to GDP ratio in MENA region: UN report.
Available: https://english.news.cn/20230608/1b9e1b40e6fb4dffa554b5bb45118474/c.html.

Yin, Robert K. (2017). Case Study Research and Applications: Design and Methods. 6th Edition. Sage.

Zuboff, Shoshana. (2019). The Age of Surveillance Capitalism. Profile Books.

اللاجئون شركاء
REFUGEES = PARTNERS
في الإنسانية. في المسؤولية

HEINRICH
BÖLL
STIFTUNG